مجلة العلوم الزراعية المستدامة م٥٠، ع٢، ص ص: (٢٢٣ – ٢٤٨) (٢٠٢٤)

Journal of Sustainable Agricultural Sciences
http://jsas.journals.ekb.eg/

دراسة تحليلية لمشكلة الفقر في بعض قرى محافظة كفر الشيخ (القياس والمحددات)

محمود مصباح عبدالرحمن، ومحمد السيد شمس الدين، وحفصة رمضان عوض

قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ - مصر

استهدفت هذه الدراسة بناء واختبار مقياس للتعرف على مستويات الفقر وبعض مسبباته بمحافظة كفرالشيخ، وفهم العوامل التي تقلل من حدوثه، لاقتراح تضمينها في السياسات الاجتماعية والاقتصادية للدولة. واستنادا إلي الإطار النظري والمرجعي اقترحت الدراسة ستة أبعاد لقياس مركب الفقر كمتغير تابع وهي: أ) تدني الحالة المسكنية، ب) انخفاض المستوي المعيشي، ج) سوء التغذية، ه) انخفاض المستوي التعليمي، و) تدني مستوي الرعاية الصحية، ز) تدني المكانة الاجتماعية الاقتصادية. ، كما ارتأت أن هناك أربعة عشر متغيرا مستقلا ترتبط بـ وتؤثر في مشكلة الفقر علي المستوي الفردي، وتم صياغة ثمانية فروض بحثية واختبارها علي عينة عشوائية قوامها ٢٢٥ مفردة ببعض قري مركزي بيلا وقلين، واستخدمت طريقة المسح الاجتماعي وبعض الأساليب الاحصائية في إجراء وتحليل بيانات الدراسة. وأسفرت النتائج عن وجود علاقات ارتباطية معنوية بين كل أبعاد الفقر بعضها ببعض، وبين كل منها والدرجة الكلية لمركب الفقر، بالإضافة لارتفاع معاملات ثبات بنود كل بعد حيث تراوحت بين ٠,٦٦٥ (و) ٠,٧٧٥ كما بلغ معامل الثبات لمركب الفقر ٠,٧٨٦ وهي قيمة مرتفعة، وأظهرت النتائج ان أقل من نصف العينة (٤٢,٩%) تنتمي لفئة الفقراء ، بينما بلغت نسبة غير الفقراء٥٧,١ %، وأوضحت النتائج ان هناك اثني عشر متغيرا مستقلا مجتمعة تسهم إسهاما معنويا فريدا في تفسير ٧٦,٥% من التباين في درجات متغير الفقر وتؤثر فيه، ويمكن ترتيبها وفق أهميتها النسبية كالآتي: عدد سنوات تعليم المبحوث، الانفتاح الثقافي والجغرافي، المشاركة المنظمية، السن المناسب لزواج الابنة، تعليم أفراد الأسرة، السن، التماسك الاسري، وجود مهنة إضافية، السلوك الاستثماري، العزلة الاجتماعية والنفسية، السلوك الانحرافي، ثم أخيرا العنف ضد المرأة، الأمر الذي يوصي بضرورة المساعدة في العمل علي رفع جودة حياة الريفيين، وتحسين ظروفهم المعيشية والحياتية، والارتقاء بقيمهم الارتقائية

الكلمات المفتاحية: الفقر، الطبقات والمكانة الاجتماعية، المشكلات الاجتماعية، جودة الحياة، المقاييس الذاتية والموضوعية للفقر، محددات الفقر.

المقدمة

تعد مشكلة الفقر من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تنتشر بشكل واسع في معظم دول العالم، وتزخر بها العديد من أجندات المؤتمرات الدولية محاولة القضاء عليها، وذلك من خلال اتباع سياسات اقتصادية، واجتماعية، تتناسب مع قدرات وامكانات والثقافات السائدة في هذه الدول وبالدرجة التي تنتشر فيها هذه الظاهرة. ونظرا لخطورة مشكلة الفقر فقد اعتبرها الإسلام مرضا اجتماعيا خطيرا، ولقد استعاذ الرسول صلى الله عليه وسلم منها، وقال " اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر وعذاب القبر" (رواه أبو داود وأحمد)، وأنه ليس قدرا يستسلم له الإنسان، ولكن يجب محاربته فقد قال الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه " لو كان الفقر رجلا لقتلته"، كما قال "الفقر في الوطن غربه والغني في الغربة وطن"، ولهذا قال كل من الساعاتي (٢٠٠٣)؛ وحيدق (٢٠٠٨) أن من جوانب خطورة الفقر أنه يمثل تحديا رئيسيا يواجه الجهود الإنمائية لارتباطه إلى حد كبير بمحدودية الحصول على الأصول الاقتصادية والخدمات الاجتماعية والصحية، ومن ثم بالبطالة، وسوء التغذية، والأمية وتدني مركز المرأة، فضلا عن التعرض للمخاطر البيئية، وينظر علماء الاجتماع إلى الفقر على انه مشكلة تحول بين الانسان وتحقيق المستوى الاقتصادي والاجتماعي المرغوب به حيث إنه في مجملة يوضح عدم قدرة فئة نحو تحقيق حاجاتهم نتيجة لتعقد البناء الاجتماعي، فهو حالة الحرمان من الحياه اللائقة التي يتطلع الفرد أو المجتمع الى التمتع بها، والفقر لا يعني الافتقار الى ما هو ضروري لتحقيق الرفاهية المادية للفرد فقط ، ولكنه يعني ايضا الحرمان من الفرص والاختيارات الاساسية من خوض حياة صحية، والحصول على دخل لائق والتمتع بالكرامة والاحترام وهو ما يشير الى أن الدخل يعد إحدى الاختيارات التي يرغب الأفراد بالتمتع بها (محرم وآخرون،٢٠١٢؛ والسيد ، ٢٠١٦)

وعادة ما تتفاقم مشكلة الفقر في المجتمعات التي يتخلف نموها الاقتصادي وتزيد فيها نسب نمو السكان، وتتفاوت تبعا لذلك أساليب المعالجات والمحاولات الرامية إلى الحد من هذه الظاهرة الخطيرة وتداعياتها، وبدأت الدراسة العلمية لظاهرة الفقر تتنامى منذ نهايات القرن التاسع عشر حتى الآن في مختلف بلاد العالم. وأظهرت الكثير من دول العالم – النامية والمتقدمة – وكذلك الأمم المتحدة ومنظماتها

*Corresponding author e-mail: hafsawad91@gmail.com
Received: 22/06/2024; Accepted: 02/07/2024
DOI: 10.21608/JSAS.2024.298430.1464
©2024 National Information and Documentation Center (NIDOC)

الإقليمية والمتخصصة اهتماماً ملحوظا بالموضوع وأسبابه وطرق مواجهته. فقد أعلنت الأمم المتحدة أن الفترة من ١٩٩٧م حتي ٢٠٠٦ م حقبة للتنمية ، من أهدافها الرئيسية القضاء على الفقر، وتابعتها بإعلان ما سمى الأهداف التنموية للألفية الثالثة Millennium Development Goals، إذ اعترفت الأمم المتحدة بأن "الفقر والحرمان الاجتماعي يمسان كرامة الإنسان، ولذلك فالأمر يتطلب اتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد لهما"، ولذلك احتل القضاء علي الفقر المرتبة الأولي في الآليات الفاعلة التي أوصت بها منظمات الأمم المتحدة لتحقيق دول العالم لأهداف التنمية المستدامة بها، وفي تقارير التنمية البشرية التي تصدرها، والتي تبين من نتائج بعض الدول مثل الصين، وسنغافورة، وماليزيا إمكانية القضاء علي الفقر المدقع وزيادة دخول الأفراد من إجمالي الناتج القومي. (الأمم المتحدة، ٢٠٠١).

ولمواجهة الفقر وتحدياته علي المستوي المحلي، فيبدو للناظر أن الحكومة المصرية بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني اتبعت العديد من السياسات والبرامج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في محاولات لتلبية المتطلبات والاحتياجات الرئيسية للأفراد للحد من الفقر ولتحقيق التنمية الريفية والحضرية المستدامة بصفة عامة – وفي ظل أزمات اقتصادية وسياسية وبيئية وصحية عالمية طاحنة - والتي تمثلت في العديد من البرامج أهمها: إتاحة وزيادة الدعم الغذائي، وتوفير منظومة للخبز، ودعم العمالة غير المنتظمة، وزيادة المعاشات والتأمينات، وبرامج الحماية الاجتماعية من خلال الدعم النقدي للتخفيف من حدة الفقر، واستحداث العديد من برامج الرعاية الصحية (مثل توفير علاج فيروس "سي"، و١٠٠ مليون صحة، وصحة المرأة والطفل، وعلاج الأمراض المزمنة، والكشف علي الانيميا والتقزم والنظر لأطفال المدارس، والبدء في مشروع للتأمين الصحي الشامل، وغيرها من البرامج)، والتوسع في مشروعات وإنشاء ومد شبكات الصرف الصحي ومياه الشرب النقية، وزيادة مخصصات الانفاق الحكومي علي التعليم العام، وبرامج القضاء علي المناطق العشوائية غير الآمنة وإنشاء برامج حياة كريمة، وسكن كريم، والتوسع في برامج تطوير الري وترشيد استخدامه في الزراعة، وتحسين شبكات الطرق والكهرباء، هذا بالإضافة إلي إصدار تشريعات تحمي المرأة بصفة عامة من كافة أشكال التمييز والعنف ولتمكينها اقتصاديا وسياسيا. وحيث أن مفهوم الفقر لا ينحصر في عامل الدخل المحدود فقط، ولكنه يعكس عوامل أو عواقب (مظاهر) اخرى متعددة دفعت - ضمن ما دفعت - (1959) Lewis إلي النظر إلي الفقر علي أنه اسلوب حياة يتسم بعدد من الخصائص الثقافية التي تدعم بين الفقراء وتنتقل او يعاد إنتاجها بينهم عبر عملية التنشئة الاجتماعية، ومن هذه الخصائص: البطالة، والاجور المنخفضة، والمهن غير المتخصصة، وعمل الصغار، والنقص المزمن في المال، وعدم وجود مخزون (احتياطي) من الطعام في البيوت، وقلة الممتلكات الشخصية، والسكني في المناطق العشوائية، ومعدلات الوفيات المرتفعة، وانخفاض متوسط الاعمار، وانخفاض مستوى التعليم والمشاركة السياسية، واللجوء للعنف في حل المنازعات العائلية، والصراع المستمر من اجل البقاء، ....الخ، (كشك، ١٩٩٧).

مشكلة الدراسة

عرف تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠١٠ مصطلح الفقر على أنه مفهوم متعدد الابعاد، إذ أنه مفهوم "لا يعني عدم كفاية الدخل فحسب بل يتجاوزه إلى أبعاد أخرى منها تدهور الحالة الصحية وسوء التغذية وتدني مستويات التعليم والمهارات، وعدم كفاية موارد العيش، وعدم توفر السكن اللائق والإقصاء الاجتماعي وعدم المشاركة." كما وجد البعض أيضا واتفقوا (عباس، ٢٠١٨؛ والبسيوني،٢٠١١؛ وحيدق،٢٠٠٨؛ وعبد العال،٢٠٠٠) علي أن الفقر حالة اقتصادية يفتقر فيها الفرد إلي الدخل الكاف للحصول على مستويات دنيا من الغذاء والرعاية الصحية والملابس وكافة الضروريات، كما ارتأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٢٠٠٣) أن الفقر يعكس في طبيعته المستوي المنخفض لمستوي معيشة الفرد، والمستوى المتدني من التعليم والحرمان من المعرفة ووسائل الاتصالات، وعدم قدرة الفرد على التمتع بحقوقه الانسانية والسياسية، والحرمان من الكرامة والثقة واحترام الذات، كما أن يحيي (٢٠٠١) لخص طبيعة الفقر علي أنه حالة من الحرمان المادي التي تنعكس في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا، وتدني المستوى التعليمي والسكني والصحي، والحرمان كذلك من السلع المعمرة والأصول المادية الاخرى وعدم وجود ادخار لمواجهة الطوارئ كالمرض والاعاقة والازمات والبطالة.

وبالرغم من الجهود المبذولة للوقوف على أبعاد مفهوم الفقر، والحد من انتشار ظاهرة الفقر في الريف، إلا أنه لازالت هناك حاجة ماسة إلى مزيد من الجهود وإجراء البحوث - في ضوء الاحصائيات الحالية وما تقوم به الدولة المصرية من خطط طموحة للتنمية - لتحقيق الأهداف الرئيسية التي وضعت من أجلها خطط القضاء على الفقر أو الحد منه وتحسين جودة الحياة. لذا يهدف هذا البحث ضمن ما يهدف إلى التعرف على الأبعاد والمظاهر المختلفة لظاهرة الفقر المتعدد، وإلى التعرف على مستويات الفقر في ريف محافظة كفرالشيخ، من خلال تصميم واختبار مقياس مركب من مجموعة من الأبعاد الدالة علي مفهوم مركب للفقر المتعدد، والتعرف علي خصائصه والعوامل المرتبطة به المسببة له، وتقديم بعض التوصيات لصانعي السياسات ومتخذي القرارات التي قد تؤدي إلي إلقاء الضوء علي بعض الوسائل الكفيلة بمعالجته.

ومن هذا المنطلق، ونظرا لندرة البحوث المستخدمة للعديد من مظاهر أو عواقب الفقر بين أفراد المجتمعات الريفية، فإن مشكلة الدراسة الراهنة تركز على التعرف علي / أو دراسة مستويات الفقر المتعدد ومحدداته في ريف محافظة كفرالشيخ من خلال محاولة الاجابة عن التساؤلات الآتية: -

١- ماهو مفهوم الفقر؟ وماهي أبعاده؟، ٢- كيف يقاس كل بعد من أبعاد الفقر؟، ٣-هل ترتبط وتتسق درجات أبعاد الفقر كمجموعة متفاعلة مع بعضها البعض في تمثيل متغير الفقر؟، ٤- هل يؤثر كل بعد من هذه الأبعاد في شرح مركب الفقر بنفس الدرجة أم يختلف مقدار التأثير من بعد لآخر؟، ٥- هل هناك فروق جوهرية بين الفقراء وغير الفقراء بالنسبة لكل بعد من أبعاد الفقر ومكوناته؟، ٦- ماهي العوامل المرتبطة ب/ والمحددة لمقياس مركب الفقر؟ وماهي الأهمية النسبية لكل منها؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتصميم مقياس مركب عن مفهوم الفقر، والوقوف على أهم الأبعاد الدالة عليه، واختبار صدقه وثباته، وتطبيقه في بعض قري محافظة كفرالشيخ، والتعرف على مستويات الفقر بها، والوقوف على العوامل المرتبطة والمحددة له. ويمكن الوصول إلى ذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

١- التعرف علي/ ووصف بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والاتصالية والنفسية للمبحوثين ذات الصلة بأدبيات موضوع الفقر.

٢- تصميم واختبار مقياس مركب من مجموعة من الأبعاد الدالة على مفهوم مركب للفقر. وتحديد درجة الاسهام النسبي لكل بعد من هذه الأبعاد في تفسير جزء من التباين في هذا المقياس.

٣- التعرف على حجم فئتي الفقراء وغير الفقراء في قري الدراسة بمحافظة كفرالشيخ، والوقوف على الفروق بين الأبعاد المكونة لمتغير الفقر للفئتين.

٤ - الوقوف على العوامل المرتبطة ب / والمحددة لمتغير مركب الفقر، والوقوف على الأهمية النسبية لكل متغير منها.

أهمية الدراسة

أولاً: الأهمية النظرية

تعتبر دراسات الفقر والتعرف على بعض أبعاده في إطار نظري محدد موضوع هام التناول، حيث يؤدي تناوله الي إثراء المعارف والنظريات المتعلقة بهذا الموضوع بصفة عامة، أي أنه يعتبر إضافة وإثراء إلى الأطر النظرية والادبيات العلمية من ناحية، وإلي طرق قياس مفهوم الفقر من ناحيه أخرى. وهذه الدراسة مما لا شك فيه تسهم في إثراء الجانب النظري لأحد مجالات علم اجتماع التنمية الريفية فهي من المشكلات الهامة التي تحتاج العديد من الدراسات للوصول إلى كيفية حلها وكيفية علاجها.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

ترجع الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة إلى محاولة الخروج ببعض التوصيات والمقترحات التي قد تساعد في فهم المشاكل التي تواجه الريفيين وكيفية تحسين حياتهم، والتعرف على حجم مشكلة الفقر الحقيقي ، وكذلك التعرف على خصائص الفقراء ، مما يساعد في مجابهة تلك المشكلة وتفادي الآثار السلبية للمشكلة على أفراد المجتمع، وتضمينها في السياسات الاجتماعية والاقتصادية للدولة، إذ أن التوجه الإستراتيجي لسياسة مصر الارتقاء بخصائص السكان وتحسين جودة حياتهم وتنمية المجتمعات الريفية وكيفية النهوض بتلك المناطق الفقيرة ورفع مستوى معيشة الفقراء بها من خلال ما تقدمه الدراسة من نتائج واقتراحات.

الاطار النظري والاستعراض المرجعي

تمر المجتمعات الريفية المعاصرة بمراحل عديدة من التطور، وفي كل مرحلة ينتابها العديد من التغيرات هذه التغيرات تنشأ عادة نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي واتباع سياسات اجتماعية واقتصادية هادفة للنمو، غير أنه كثيرا ما يصاحب تلك التغيرات ظهور العديد من المشاكل التي تؤثر على أبنيتها الاجتماعية، وتخلق بذلك اوضاعا تتطلب ضرورة التفكير في ايجاد الحلول المناسبة لها. ومن امثلة ذلك مشاكل قلة فرص العمل المتاحة والهجرة وانخفاض المستويات المعيشية والتعليمية والبطالة والزيادة المستمرة في معدلات النمو السكاني وبالتالي انتشار مشاكل الفقر وظهور الفروق الطبقية الشاسعة وغيرها. وظاهرة وجود تلك المشاكل ظاهرة عامة توجد في كافة المجتمعات الانسانية وان اختلفت تلك المشاكل في عددها ونوعها ودرجة تعقدها ومدى جسامتها او خطورتها من مجتمع لأخر تبعا لظروف عديدة منها مرحلة التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي التي يمر بها المجتمع وظروفه الاقتصادية والاجتماعية، وما يمر به العالم المحيط من مشكلات (عبدالرحمن، ١٩٧٤).

مفهوم المشكلة الاجتماعية: يتباين العلماء فيما بينهم في النظر إلي طبيعة المشكلات الاجتماعية من حيث ماهيتها، أو تعريفها، أو أنواعها، أو حدودها، أو مناهج دراستها، أو تحليلها، أو مدي ارتباطها بالبنيان الاجتماعي للمجتمع. وفيما يلي عرضاً لماهية / وبعض ملامح المشكلة الاجتماعية:

وينظر قاموس علم الاجتماع والعلوم المرتبطة (Fairchild, 1944) إلي المشكلة الاجتماعية علي أنها موقف يتطلب معالجة إصلاحية، والذي قد ينتج من أحوال مجتمع أو بيئة اجتماعية ما، وينجم من سوء أو فشل التوافق بين وحدات البيئة الاجتماعية (الأفراد، والجماعات الصغيرة) وظروفها التي يعيشون فيها، وظهور مشكلات (مثل البطالة، والمرض، والفقر...الخ)، الأمر الذي يتطلب إصلاح اجتماعي من أفراد وجماعات المجتمع لهذه المشكلات، (أو) هو الدعوة إلي تطبيق وسائل وقوي اجتماعية لمواجهة وتحسين الموقف الناشئ والذي ينتج من حدوث اختلالات في البنيان المجتمعي أثناء تأدية وظائفه والتي يصعب حلها أو تصحيحها علي مستوي أي فرد أو جماعة صغيرة (مثل الحرب، أو البطالة الدورية، أو الفساد السياسي، وما إلي ذلك)، وتميل التدابير العلاجية لهذه الفئة من المشكلات لأن تتوافق مع الهندسة الاجتماعية أو بإعادة التخطيط المجتمعي. وعلى أية حال فإن الاتجاه الحديث لعلم الاجتماع يري أن نسبة كبيرة متزايدة من مشاكل حياة الأفراد الاجتماعية تتسم بالتعقيد المتزايد والترابط في الحياة الاجتماعية مع استحالة قيام الفرد بمفرده بتوفير احتياجاته وتحقيق رفاهيته بشكل مستقل.

ويري قاموس العلوم الاجتماعية (Reading, 1977) أن المشكلة الاجتماعية عبارة عن حالة اجتماعية من التصرفات أو الأوضاع ترفضها أكبر شريحة اجتماعية في المجتمع، وتمثل مشكلة تتطلب حلا، كما يعرفها مانيس (١٩٩٠) أيضا علي انها" أي حالة أو ظرف غير مرغوب فيه، ينظر اليه عدد كبير مؤثر من الاشخاص داخل الجماعة على انه لا يحتمل، وانه يتطلب فعلا جماعيا نحو الاصلاح والبناء". أي لابد الاتفاق بين - أو أن يري - عدد كبير(مؤثر) من الناس علي أن هذه الحالة او الموقف سلوكيا غير مرغوب فيه ويمثل مشكلة اجتماعية، كما يعرفها مدكور (١٩٧٥) في هذا السياق علي أنها موقف يحتاج إلى تغيير من الحالة التي هو عليها إلى حالة افضل ومن هنا يتضح أن المشكلة هي ظاهرة اجتماعية مرتبطة بموقف اجتماعي غير مرغوب يتطلب تغييرا لما هو أفضل.

تعريف الفقر: يعرف الفقر لغويا وفق ما ورد في المعجم الوجيز بأنه يعني " العوز والحاجة " أما الفقير فهو "من لا يملك إلا أقل القوت"، أما العوز فإنه من عازه (وعاز الشيء يعني لم يجده وهو محتاج إليه)، والعوز تعني الحاجة واختلال الحال (مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٥)

وعند النظر إلي تعريف الفقر كمفهوم اجتماعي وكمشكلة سائدة في المجتمعات الانسانية، باستعراض أدبيات ودراسات مشكلة الفقر، تبين أنه لا يوجد اتفاق عام بين العلماء على تعريف معين للفقر(عبدالرحمن، ٢٠٠٦) إذ يعزي ظهور الفقر الى عديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية, كما يختلف في طبيعته من زمن لآخر، ومن منطقة إلي منطقة أخري في العالم، ومن مدرسة فكرية لمدرسة فكرية أخري، كما يختلف وفق درجة تطور المجتمعات، وثقافاتها، ووفق مستويات دراسة الفقر سواء كان علي المستوي التحليلي الجزئي (مستوي المايكرو (الفردي/ أو الأسري) أو المستوي الكلي (مستوي الماكرو (المجتمع/ أو الدولة))، فعلي سبيل المثال اعتمد البعض في تعريف الفقر على معيار اقتصادي مالي والذي تعتمد طبيعته على مستوى الدخل الضروري لإشباع الاحتياجات الدنيا لحاجات الانسان وهي: الارتواء، والغذاء, والكساء, والايواء, والدواء، او ما يطلق عليها بالاحتياجات الفسيولوجية للمحافظة على حياة الانسان, وفي هذا الصدد يشير البسيوني (٢٠١١) إلي أن الفقر يعرف بأنه الحرمان

النسبي من الدخل وامكاناته المالية، أي عدم كفاية الدخل اللازم للغذاء والضروريات الأخرى، كما اعتمد البعض الآخر في تعريفه علي معيار درجة الحرمان البشري أي حرمان الانسان من مستلزمات الحياة الاساسية مثل الحرمان من وجود مياه نقية، ورعاية صحية، وغذاء كافي ونظيف، والتي تعكس في فحواها مدى جودة الحياة، والذي يطلق على هذا النوع من الفقر فقر القدرة (حيدق، ٢٠٠٨). وأكد البرنامج الانمائي للأمم المتحدة UNDP (١٩٩٦) علي أن الفقر هو عبارة عن حرمان الفقراء من حيازة اصناف رأس المال المختلفة والتي تنطوي علي ١) راس المال المادي والذي يشمل الارض والماء (وهما عماد الانتاج الزراعي)، ٢) ورأس المال البشري والذي يشتمل علي التعليم الجيد والخدمات الصحية والاجتماعية، ٣) ورأس المال الاجتماعي والذي يتضمن عضوية المنظمات وشبكات الامن الاجتماعي والاحزاب والنقابات وغيرها من التنظيمات التي تساعد الفقراء في تأمين خدمات مناسبة (البسيوني، ٢٠١١).

وينظر العديد من علماء الاجتماع والاقتصاد إلى الفقر على انه مشكلة اجتماعية تحول بين الانسان وتحقيق المستوى الاقتصادي والاجتماعي المرغوب به حيث إنه في مجملة يوضح عدم قدرة فئة نحو تحقيق حاجاتهم نتيجة لتعقد البناء الاجتماعي، فهو حالة الحرمان من الحياه اللائقة التي يتطلع الفرد أو المجتمع الى التمتع بها، والفقر لا يعني الافتقار الى ما هو ضروري لتحقيق الرفاهية المادية للفرد فقط ولكنه يعني ايضا الحرمان من الفرص والاختيارات الاساسية من خوض حياة صحية، والحصول على دخل لائق والتمتع بالكرامة والاحترام وهو ما يشير الى أن الدخل إحدى الاختيارات التي يرغب الأفراد بالتمتع بها (محرم وآخرون، ٢٠١٢؛ والسيد، ٢٠١٦).

أسباب الفقر ومستويات دراسته: وعند استعراض أسباب حدوث وجذور الفقر ومستوياته في بعض الدول يتبين أن هناك عوامل أو أسباب خارجية، وأخرى ذاتية، ،فالعوامل أو الأسباب الخارجية، تتمثل عادة في مستوي الماكرو (المجتمع/ أو الدولة)، والتي وجد كل من باقر(١٩٩٦)، وحجازي (١٩٩٦)، والعجلوني (٢٠١٠) أنها لا تتعلق بالفرد نفسه بل بالمجتمع أو بالبيئة ككل والتي تتمثل في:١) ظروف طبيعية حتمية كالزلازل والبراكين والفيضانات والأوبئة والآفات الزراعية: والتي تؤدي إلى إتلاف الموارد الإنتاجية وغرق المحاصيل وانهيار المساكن ونزوح السكان من أماكن عملهم، مما يؤدي إلي دخولهم لدائرة الفقر، ٢) سوء إدارة الموارد والتدهور البيئي، ٣) ندرة الموارد الاقتصادية وعدم كفاية الإنتاج وذلك لقلة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، أو لعدم استغلال موارد المجتمع وثرواته الطبيعية، أو للتغير التكنولوجي السريع وعدم الأخذ بالأساليب العلمية الحديثة في الزراعة والصناعة، أو ندرة الخامات والمواد الأولية اللازمة للتصنيع، أو نقص الأيدي العاملة (الموارد البشرية) اللازمة للإنتاج والإشمار،٤) طبيعة النظام السياسي السائد، فالحكومات في العديد من الدول الفقيرة جزء من المشكلة وليس جزء من الحل لمتطلبات التنمية نظرا لمركزية الإدارة واتخاذ القرارات وسوء توزيع الدخل والثروة، ٥) النزاعات الداخلية والدولية، ٦) خلل في البناء الاجتماعي نتيجة فشل المجتمع في توفير الحد الادنى من متطلبات العيش لقطاعات من السكان، ٧) تدني حالة المرأة وتهميش دورها من كل النواحي وازدياد فقرها - الراجع إلى التقاليد المتوارثة، وفقر تلك المجتمعات، بالإضافة إلي الثقافة المتحيزة للرجال دون النساء، وتفضيل تشغيلهم عنهن، كما أن المشروعات الصغيرة تميل إلي توفير الائتمان (القروض) للرجال دون النساء بالإضافة إلي أن معدلات تسرب الإناث من التعليم أعلى من معدلات تسرب الذكور،٨) كما أن هناك عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية ساهمت تاريخيا في ظهور الفقر وتعميقه ومن اهم هذه العوامل: الضغط السكاني، أو تهميش أدوار فئات معينة في المجتمع كسكان الريف، كما تعد بعض السياسات الاقتصادية من العوامل التي ساهمت في خلق الفقر وفي العمل على استمراريته في بعض الدول خلال السنوات الأخيرة.

أما العوامل الذاتية، فهي تلك العوامل التي تتعلق بالفرد نفسه وتتمثل في المستوي المايكرو (الفردي/ أو الأسري) والتي منها علي سبيل المثال وليس الحصر: ١) الجهل: حيث أن الشخص الجاهل يكون أقل من غيره على استيعاب مشاكله فلا يعمل على زيادة دخله ليحسن من مستوى معيشته، وقد يكون جهله سببا في عدم استغلاله لدخله بطريقة صحيحة مما يؤدي لفقره، ٢) المرض: حيث أن المرض يمنع الشخص أو يقعده عن عمله، أو يقلل من إنتاجيته مما يؤثر على دخله وبالتالي على مستوى معيشته، بالإضافة إلى تكاليف العلاج والتي تشكل عبء كبير على ميزانيته وتلتهم كسبه القليل، ٣) سوء التدبير وعدم استعمال الحكمة في الإنفاق: وبالتالي إنفاق الشخص أو الفرد لموارده المالية في غير مواضعها المناسبة مما يؤدي إلى الفقر، وأحيانا يرجع سوء التدبير إلى الجهل أو الضعف وقلة الحيلة أو عدم الخبرة مما يبدد الدخل ويوقع الفرد في دائرة الفقر، ٤) العادات الضارة: حيث أن إدمان المخدرات أو المسكرات أو القمار وأمثالها من العادات الضارة الأخرى مضيعة للمال ومؤدية للفقر (العجلوني (٢٠١٠)، ٥) ضعف الإنتاجية وعدم ملائمة القدرات التي يمتلكها الأفراد لمتطلبات سوق العمل، مثل انخفاض المهارة أوتدني مستوي التدريب والتعليم (الديب، ٢٠١٨). وأضافت غريب (٢٠١٧) إلى ذلك تدني المرتبة الاجتماعية، والعزلة، والاغتراب، والضعف البدني، والوهن وموسمية العمالة والعجز، وقلة الحيلة، وانخفاض نسبة المشاركة في صنع القرار.

وفي سياق ما سبق، إرتأي كل من الكردي (٢٠٠٧)، وحيدق (٢٠٠٨) أن الفقر علي مستوي المايكرو قد ينشأ من أحد أسباب ثلاثة: يتمثل السبب الاول منها في الظروف الاقتصادية, والاحوال المعيشية, والخصائص الاجتماعية, والثقافية التي تتوارثها الاسر الفقيرة من جيل الى جيل اخر, وتلك الظروف تؤدي الى حدوث الفقر واستمراره عبر الاجيال, ويطلق على هذا النوع من الفقر اسم الفقر الموروث, ويتمثل السبب الثاني في الظروف الخارجية الضاغطة والمستمرة التي تؤدي الى سقوط او تردي الفرد في دائرة الفقر, فهو لم يكن فقير في الاصل ولكن هذه الظروف هي التي جعلته يدخل في حلقة الفقراء, مثل فقد الاسرة لعائلها الاقتصادي , ويسمى الفقر المكتسب, بينما السبب الثالث يرجع الفقر فيه الى حالة طارئة يتعرض لها الفرد او الاسرة بأكملها , نتيجة للظروف الاقتصادية وارتفاع الأسعار، الامر الذي يؤدي الى تدني مستوى المعيشة والوقوع في حالة الفقر ويسمى هذا النوع بالفقر العارض.

مؤشرات قياس الفقر: تتفق الأدبيات على أن ظاهرة الفقر هي حالة تعبر عن عدم قدرة الفرد على تلبية احتياجاته الأساسية التي تكفل له حياة كريمة والذي قد تندرج أحد أو في بعض أحد المحاور أو المعايير الآتية: معيار اقتصادي مالي يعتمد على مستوى الدخل اللازم لإشباع الاحتياجات الدنيا لحاجات الانسان الأساسية او ما يطلق عليها بالاحتياجات الفسيولوجية للمحافظة على حياة الانسان، اما المعيار الثاني فيمثله معيار درجة الحرمان البشري أي حرمان الانسان من مستلزمات الحياة الاساسية مثل الحرمان من وجود مياه نقية, ورعاية صحية, وغذاء كافي ونظيف، والتي تعكس في فحواها مدى جودة الحياة, ويطلق على هذا النوع من الفقر فقر القدرة (حيدق، ٢٠٠٨)، وينطوي المعيار الثالث علي المعيار الاجتماعي، والذي وجد في أحد دراساته في مصر(عبدالباري، ٢٠٠٧) أن ان هناك علاقة معنوية بين مستوي الفقر ومستويات الاوضاع الاجتماعية، والتي تتمثل في ارتفاع نسبة الامية، تدهور المستوى الصحي وسوء اوضاع المسكن،

بصورة عامة، بالإضافة إلي ادراك الفقراء للوجود الطبقي المتدني على سلم الطبقات الاجتماعية، وقد اظهرت نتائج هذه الدراسة الميدانية ان الوجود الاجتماعي الاقتصادي الذي يبرز معاناة الفقراء يؤكد على ظهور اشكاليات في محيط العلاقات الاجتماعية بين الفقراء وانفسهم من جهة وبين الفقراء والطبقات الاجتماعية الاخرى، الامر الذي يعكس حالة من التوتر والصراع الكامن الذي يكنه الفقير في داخلة والذي يمثل خطرا يهدد المحيط الاجتماعي بأكمله، وقد اظهرت النتائج الميدانية أيضا اغتراب الفقراء عن الواقع الاجتماعي والذي تبلور في انخفاض معدلات المشاركة السياسية بشكل لافت للنظر كتعبير عن فقدان الثقة في قدرة النظام على تحسين اوضاع الفقراء وفي ظل مراعاة هذا النظام لمصالح الطبقات الاعلى، وعلى مستوى تحديد المسئولية الاجتماعية لظاهرة الفقر.

وعند تناول العوامل والمؤشرات الداخلة في قياس الفقر وأثاره في بعض البحوث الميدانية، لخص نصرت (٢٠٠٠) بعض منها في : ١) تدني الرعاية الصحية: حيث وجد أن تشامبرز (١٩٩٠) إرتأي ان الأسر الفقيرة أسر جائعة هزيلة، افرادها ضعفاء بسبب الاصابة بالطفيليات والمرض وسوء التغذية، وكثرة الحمل والولادة، وانخفاض اوزان المواليد ونموهم الضعيف، وذكر أن حداد (١٩٩٥) أرجع تدني الوضع الصحي للفقراء وانتشار الامراض المزمنة والمتكررة بينهم لعدم قدرتهم على الوصول للخدمات الصحية الكافية لارتفاع تكلفتها وانتشار الجهل بينهم، ٢) وضعف مستوي حالة المسكن: إذ أشار إلي أن حداد (١٩٩٦) ذكر أن مساكن الفقراء لا تتوفر فيها مياه شرب نقية، مع عدم انتظام التيار الكهربائي بها، وعدم توفر المساحات الخضراء حولها، وافتقارها لخدمات الصرف الصحي، وعدم استخدام الأساليب الصحية للتخلص من المخلفات،٣) صغر حجم حيازة الاصول الانتاجية إذ ذكر أن تشامبرز (١٩٩٠)، والصلح (١٩٩٥) وجدا ان الاسر الفقيرة ليس لديها ارض وان وجدت فمساحتها ضئيلة، ويتم استئجارها من الغير، وليس لديها ماشية او لديها بعض الانواع الصغيرة (دجاج - ماعز-...)، كما أن الاسر الفقيرة تقترض من الجيران والاقارب والتجار، ولا تمتلك عادة الا قوة عملها. ٤) صغر حيازة الاجهزة الكهربية والمنزلية (المقتنيات المادية): إذ ذكرت أن عامر (١٩٨٠) وجد أن افتقار الاسرة للمقتنيات المادية يعد احد مظاهر الفقر الناجمة عن عدم المساواة، وان الجماعات التي تمتلك الثروة لديها مقتنيات مادية جديدة سواء كان اساس منزلي، أو ادوات منزلية أو ملابس، وبعد استخدامها لفترات طويلة يقومون ببيعها، ٥) قلة الانفاق الاسري، ويرى كشك (١٩٩٧) ان سياسات الاصلاح الاقتصادي قد اضرت بفقراء الريف حيث هبط استهلاكهم من المنتجات الغذائية الرئيسية، وزاد استهلاكهم للسلع الفقيرة في سعراتها الحرارية الرخيصة في اسعارها. وتشير نتائج يوني ويكن (١٩٨١) ان مشكلة الانفاق على متطلبات الاسرة تعد من المشكلات الرئيسية التي تواجه الاسر الفقيرة، وفي دراسة باقر (١٩٩٦) عن قياس الفقر في مصر وجد وان الاعتماد على الانفاق الاسري يكون افضل عند تحديد الفقراء (إذ وجد ان الانفاق الاسري للفقراء على متطلباتهم الاساسية يتجه الى مجموعة المواد الغذائية الرخيصة وخاصة من الحبوب والنشويات)، على العكس من الاغنياء والذين يتركز انفاقهم على مجموعة اللحوم والدواجن والاسماك لسد حاجاتهم من السعرات الحرارية، ٦) - التعليم: وترى الصلح (١٩٩٥) ان تأنيث الفقر هو احد العوامل الكامنة وراء زيادة معدلات تسرب الاناث من المدارس مما يزيد من احتمال زيادة الاهمال العام في تنفيذ القيد في المدارس ويساعد على استدامة الامية للإناث. ويقدم جورافدات ودين جوليف (١٩٩٧) تصورا للخروج من الفقر من خلال الدور الذي يلعبه التعليم، حيث ان زيادة متوسط سنوات التعليم يكون له اثار على ارتفاع مستوى المعيشة وخفض مستوى الفقر، وان زيادة متوسط تعليم افراد الاسرة المعيشية بعامين ينتج عنه انخفاض عدد الافراد بالأسرة الذين يعيشون في فقر بنسبة ١٨%. ويرى غامري (١٩٨٠) ان من خصائص الفقراء حرمانهم من فرص التعليم, ولهذا اوضحت نتائج دراسة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (١٩٨١) ارتفاع نسبة الامية بين المبحوثين الفقراء مستحقي الضمان الاجتماعي. كما اتضح من دراسة عبد الجواد (١٩٨٣) ان التعليم يؤثر على الخصوبة تأثيرا سلبيا بين الفقراء اذ ان متوسط عدد المواليد الاحياء بين فقراء الريف يبلغ حوالي خمسة امثال المتوسط عندما تكون الزوجات ملمات بالقراءة والكتابة. ٧)- الازدحام السكني: يرى حداد (١٩٩٦) ان الاوضاع السكنية والبيئية للفقراء تعكس مدى معاناة الفقراء خاصة من ناحية الاكتظاظ السكني حيث تبين له ان ١٥ اسرة من اصل ٢٠ اسرة شملتها الدراسة تقيم في مساكن لا تزيد المساحة المخصصة للفرد عن ١٤ متر مربع وهي المساحة الدنيا المقبولة عالميا لصحة الفرد.

خصائص الفقراء: أكدت نتائج الكثير من الدراسات الميدانية، وإرتأي العديد من علماء الاجتماع والاقتصاد أن هناك مجموعة من الخصائص التي يعاني منها أفراد الاسر الفقيرة بصفة عامة، إذ يقول في ذلك حسن (٢٠٠٥) أن الجزيري وأخرون قاموا بوضع مجموعة من الخصائص التي يتميز بها أفراد الأسر الفقيرة وهي الحرمان والعزلة والاغتراب، والاعتماد على الغير ونقص الأصول الاقتصادية والخيارات، وعدم الاستقرار وانخفاض نسبة المشاركة في صنع القرار، كما ذكر حجازي (١٩٩٦) أنه لا يقتصر ضعف إمكانات الأسر الفقيرة على العجز عن توفير الحد الأدنى المطلوب من التغذية والعلاج والسكن والأمن فقط، بل يتعداها ليشمل نقص اللعب وفرص الترفيه والتسلية للأطفال مما يؤدي إلى تعويق النمو العقلي والنفسي لهم وبخاصة فيما يتعلق بالقدرة على التخيل والإبداع وغيرهم، كما تتميز الأسر الفقيرة بتدني الحالة الصحية العامة للفرد في هذه الأسر وتفشي أمراض القلب وتدهور مستوى المعيشة مثل البلهارسيا والتهاب الكبد الوبائي وغيرها بين أفراد هذه الأسر، وتدهور مستوى بعض المؤشرات الصحية مثل الإجهاض ووفيات الحوامل عند الوضع ووفيات الرضع، كما أن معدلات التسرب من المدرسة أعلى بين الفقراء منها عند غيرهم، فهناك ما يشير إلى أنها قد تكون مقصورة على الفقراء حيث تعجز الاسرة الفقيرة عن توفير نفقات تعليم الأطفال كما أنها تحتاج للدخل من عمل الأطفال للمساهمة في إعالتها، كما أن الإمكانات المالية المتواضعة للأسر الفقيرة أمية أو تدني تعليم غالبية الآباء والأمهات لا تسمح لها بتعويض تدني الخدمة التعليمية على عكس الأسر غير الفقيرة.

وتقول الديب (٢٠١٨) أن تقرير التنمية في العالم (١٩٩٠) يؤكد علي أن الأسر الفقيرة التي يكون دخل الفرد فيها أدنى دخل تميل إلى تكوين عائلات كبيرة يفتقرون لرأس المال البشري، ومستوى تحصيلهم العلمي يقل عن مستوي باقي السكان، وأن الفقراء يعانون من الجوع وسوء التغذية وكثير من الامراض الأمر الذي يضعف من قدرتهم على العمل، كما أن الزراعة التقليدية تعد المصدر الرئيسي لدخل الفقراء في العالم، وأكبر أعداد من الفقراء بما في ذلك الفقراء المدقعون تعيش بصورة كبيرة في المناطق الريفية، وترتبط أرزاقهم بالزراعة سواء حصلوا على دخلهم منها بصورة مباشرة أو لا. كما تضيف الديب (٢٠١٨) أن كل من أسعد ورشدي (١٩٩٩) وجدا أن الأسر المعيشية الفقيرة تميل إلى أن تتميز بنسب إعالة تفوق بشكل كبير الأسر غير الفقيرة (محسوبة على أساس عدد الأطفال والمسنين بالنسبة لأفراد الأسرة في سن العمل)، فمن المحتمل جدا أن تعول الأسرة المعيشية الفقيرة امرأة أو شخص أمي ورب الأسرة المعيشية في أغلب الأحيان لا يعمل، ومن المرجح أن المهن أو الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها العاملون منهم تكون مؤقتة أو أنهم يعملون لحساب أنفسهم، كما أن المستوى التعليمي لرب الأسرة المعيشية هو أفضل دليل على الفقر

فالأسرة المعيشية التي يعولها أمي تعاني من أعلى درجات الفقر، كما أن الأسر المعيشية التي يقوم بإعالتها شخص عاجز تمثل فئة اجتماعية أخرى شديدة التعرض للفقر فالظروف الاجتماعية والثقافية السائدة لا تسمح لأولئك المصابين بالعجز باكتشاف قدراتهم الإنتاجية للحصول على الدخل، وبالتالي يلجأ العديد منهم إلى التسول في الشوارع أو السعي إلى الحصول على الصدقات من الجمعيات الدينية الخيرية وهم أقل الناس من حيث فرصتهم في الحصول على الخدمات العامة، كما أن أطفال الأسر الفقيرة الذين يتسربون من التعليم يجدون أنفسهم مدفوعين إلى التسول أو البيع في الشوارع كوسيلة للمشاركة في معيشة أسرهم، وهكذا تصبح ظاهرة أطفال الشوارع أحد فروع ظاهرة أكبر وهي عمالة الأطفال.

العوامل المرتبطة والمؤثرة على متغير مركب الفقر: عند الوقوف علي العوامل المرتبطة والمؤثرة على الفقر، يتبين أن السن يعد من أحد العوامل الهامة ذات الأثر لأهميته كمؤشر لما يحتاجه الفرد للحصول على مستوى معيشة معين خلال مراحله العمرية المختلفة فكلما تقدم الفرد في السن تزداد احتياجاته الى حد معين ثم تتناقص عندما يكبر أولاده ويعملون ويستقلون بحياتهم، فالسن يرتبط بزيادة احتياجات الافراد في المستقبل، إذ تقل احتياجات الافراد في أوائل سنوات حياتهم، والتي تنمو وتزداد تدريجيا مع تقدم السن (عمر ،٢٠٢٠؛ واحمد، ٢٠٠٩)

ويعد التعليم وسيلة يستطيع الفرد من خلالها الحصول على المعارف واكتساب المهارات العلمية السليمة عن العالم المحيط به، وبالتالي يستطيع فهم وإدراك المشكلات التي تواجه الاسرة والمجتمع المحلي، وإمداده بالحلول المناسبة لهذه المشكلات وتحسين احوال الاسرة والمجتمع. وأوضحت نتائج عبد الرحمن (٢٠٠٦)، وقموح (٢٠١٦) أن ارتفاع مستوى التعليم يرتبط عكسيا بمستويات الفقر بصفة عامة، وأن تأثير التعليم الثانوي في القضاء على الفقر في مصر يفوق بدرجة أكبر تأثيره من التعليم الابتدائي والجامعي بصفة عامة وخاصة بين الاناث. كما وجدت مصطفى (٢٠١٢) أن انخفاض مستوى التعليم هو أكثر العوامل ارتباطا بمخاطر الفقر في مصر، حيث تتناقص مؤشرات الفقر كلما ارتفع مستوى التعليم.

ويشير عدد سنوات تعليم أفراد الأسرة الذين يبلغون من العمر عشر سنوات فأكثر (والتي أتموها بنجاح)، إلي اكتساب أفراد الأسرة المعارف والمهارات وتعزيز الثقة بأنفسهم كما ان العلم يساهم بشكل مباشر في تسهيل الامان المالي للفرد من خلال الحصول على فرص وظيفية اكثر من غير المتعلم، ولذلك يحد التعليم من مستويات الفقر، والرقي فيه بدرجاته العليا يؤمن مستقبل المجتمع الثقافي والمهني، وذكر العزبي (٢٠١١) أن تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ ورد فيه أن ١١٥ مليون طفل في العالم محرومين من أبسط أنواع التعليم الأساسي، وقد يرجع ذلك إلي أن الأطفال يعتبرون مصدرا للدخل، وكأيد عاملة أسرية بالمجان، ولا يشكلون عبئا على أسرهم التي لا تهتم بتوفير سبل الرعاية الكريمة لهم لانخفاض قيمة التعليم من وجهة نظر الآباء ، خاصة وأن غالبية الآباء والأمهات أميون، بالإضافة إلى التهاون في تطبيق قانون التعليم الإلزامي، وسوء حالة المدارس، وانخفاض مستوى أداء العملية التعليمية، وانتشار الدروس الخصوصية، وعدم ملائمة كثير من مناهج الدراسة في الريف للمتطلبات الوظيفية البيئية والتي بدورها تزيد من نظرة الآباء السلبية إلى التعليم.

ولقد دفع عدم اقتناع الفقراء بأهمية جدوى التعليم، ووراثتهم للجهل من جيل إلي جيل إلي الايمان بعدم قدرتهم علي الارتقاء علي سلم المكانة الاجتماعية، وتفشي الجهل بينهم وتصديق الخرافات، وضعف إدراكهم لحقائق الواقع الذي يعيشون فيه بمشكلاته، الأمر الذي يدفعهم لنسب هذه الأحداث إلي القدر وانتشار السلبية، واللامبالاة والتواكل (حجازي، ١٩٩٦). ووجدت نصرت (٢٠٠٠) ارتباط معنوي سالب بين مستوى معيشة الريفيين والقدرية والتواكل بمحافظتي البحيرة والمنيا، كما ينتشر العنف ضد المرأة بين فقراء الطبقات الدنيا، ويتعرضن لكثير من المواقف التي تحط من قدرهن وتسبب لهن درجة معاناة، هذا ويسود بين الاناث الفقيرات شعور بالعزلة الاجتماعية والنفسية عن محيطها الاجتماعي غير الاسري. ويلخص عبد الحفيظ (٢٠٠١) عمل " اوسكار لويس "في كتاباته عن ثقافة الفقر في أن كل صفة سلبية، من شأنها أن تعيق الأفراد عن المشاركة في حياة المجتمع . أي إنها بعبارة أخرى ثقافة انعزالية، وهي لا تشجع على التعليم واكتساب المهارة والاستفادة من الخدمات الاجتماعية المتاحة، وعدم احترام القيم الأسرية كما أنها تتميز بغياب الوعي الطبقي عنهم، ويرجع ذلك لتدني المستوي الثقافي والاجتماعي.

والفقير عادة ما يمتهن مهنة ثانوية إضافية بجوار مهنته الرئيسية، مقابل الحصول على دفعات مالية من اجل المعيشة، حيث أن وجود مهنه اضافية تمكن الفرد من التكيف مع ظروفه المعيشية التي لا يكفيها دخله الأساسي وحده وتحقيق مستوى معيشة أفضل بوجود هذه المهنة الاضافية، ولذلك فهي من العوامل المرتبطة والمؤثرة على درجة الفقر، وأكدت دراسة حيدق (٢٠٠٨) هذه العلاقة، ووجدت نصرت (٢٠٠٠) أن من بين الاساليب التي يتخذها الفقراء لمواجهة فقرهم: البحث عن عمل اضافي.

والسن الذي تتزوج فيه الابنة او الابن قد يكون مرتبطا بدرجة الفقر إذ ان هناك بعضا من الاسر يتجهون الي تزويج الفتيات مبكرا للتخلص من العبء المادي كأحد استراتيجيات التكيف المعيشي في ظل انخفاض الدخل، ولذلك يعد مؤشرا لانخفاض دخل الاسرة بصفة عامة، ولذلك يعد زواج الابنة في سن مبكر من العوامل المحددة لدرجة الفقر، ووجد السيد (٢٠١٦) عند دراسة علاقة الفقر بالسن عند الزواج، أن ما يزيد عن نصف العينة (٦١%) من المبحوثات تزوجن عند عمر (١٤-١٦سنة)، مقابل ٧% من المبحوثات تزوجن عند عمر(٢٠ سنة)، ويمكن تفسير ذلك بأن فقر المرأة ينبع من مجمل ظروف اجتماعية واقتصادية وقرارات تتخذ قبل زواجها واثناءه وبعده ومنها الزواج المبكر. ويشير السلوك الاستثماري للفرد إلي كيفية استثمار والتصرف في النقود التي يقوم بتوفيرها وادخارها من بعد الانفاق على السلع الاستهلاكية والخدمات، فالاستثمار يعد احد الاساليب الاقتصادية التي يتبعها الافراد من اجل استثمار المدخرات ، ولذلك يعد السلوك الاستثماري احد العوامل المرتبطة والمؤثرة على درجة الفقر، ووجد الخضري (١٩٩٣) أن ادارة الازمات الاسرية هي ادارة المستقبل والحاضر، وتعتبر ادارة عملية رشيدة تبني على العلم والمعرفة وتعمل على حماية ووقاية الاسرة والارتقاء بمستواها والمحافظة على سلامة افرادها ومعالجة أي خلل يصيبها او أي سبب قد يكون من شأنه إحداث بوادر ازمة مستقبلية.

بالإضافة لما سبق فإن تعرض الفرد للعديد من وسائل الاتصال الثقافي وانفتاحه على العالم الخارجي، يساعده علي التعرف على اوضاع وخبرات الافراد بالمجتمعات المحلية والاقليمية الاخرى، وبالتالي تتسع آفاقه الفكرية والمعرفية، وتحدث تغيرات في معارف واتجاهات أفراد الاسرة نحو كل الممارسات والافكار الجديدة مما يأخذهم نحو الافضل والسعي وراء كل ما هو جديد (عبدالحفيظ، ٢٠٠١).

واشتراك الفرد في المنظمات المحلية أو الوطنية، ودرجة تقلده للمراكز القيادية بها من شأنها حل الكثير من مشكلات الفقر، إذ توصلت دراسة الهرميل (٢٠٢١) إلي أن المشاركة في المنظمات الأهلية تساهم في الحد من مشكلات المرأة الفقيرة وتزيد من درجة تعاونها وتضامنها في كافة الجهود لتحقيق التنمية المتواصلة، كما يرى عبد الحافظ (٢٠١٤) ضرورة رفع مستوي الوعي لدي الفئات الفقيرة لأهميته في عملية المشاركة المجتمعية. كما أكد الحداد (٢٠٠٦) علي أهمية تأثير المشاركة السياسية علي الفقر، والتي تعرف بأنها العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية للمجتمع، وذلك بناء على ما لديه من خصائص نفسية معينة، وهي عملية تطوعية اختيارية من خلال القيام بالأنشطة السياسية المختلفة مثل التصويت في الانتخابات لاختيار حكامه وممثليه في المؤسسات التشريعية والأهلية والنقابية، أو الترشح إلي منصب سياسي، ومتابعة ما يدور حوله من أمور قد تؤثر في حياة مجتمعه السياسية، هذا وقد اوضحت دراسة عبد الباري (٢٠٠٧) أن نتائج بحثه أظهرت اغتراب الفقراء عن الواقع الاجتماعي والذي تبلور في انخفاض معدلات المشاركة السياسية بشكل لافت للنظر، ووجدت نصرت (٢٠٠٠) عند دراسة ريف محافظة البحيرة ان متغير المشاركة السياسية يؤثر في درجة فقر الريفيين، كما توصل المنوفي (١٩٧٩) إلي أن المشاركة السياسية عبارة عن عملية ديناميكية ترتبط بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمر بها المجتمع، أي تحتاج إلي إطار اجتماعي واقتصادي ملائم، وأن حق المشاركة لا يمارسه في كل الأوقات كل الذين يملكونه؛ حيث أنه من الضروري توفير الامكانات الذاتية والمادية لذلك، مثل القضاء على الأمية، والفقر ورفع المستوي الاقتصادي والثقافي للأفراد، وذلك لأن نسبة المشاركة السياسية تقل في المجتمع الذي تزيد فيه نسبة الأمية والاستبعاد الاجتماعي، والذي يتسم بالانقسام الطبقي الحاد. فهناك العديد من الأسباب التي تدعوا إلى انخفاض المشاركة السياسية للفقراء منخفضي المكانة الاجتماعية الاقتصادية ولعل من أهمها: ١) ضرورة إتباع بعض الاجراءات التي لا يدركها الفقير عند عملية المشاركة (مثل تعبئة استمارات الادلاء أو العضوية) وخاصة لمن يعوزه منهم المواصلات أو التعليم، ٢) أن الاسهام غالبا ما يتطلب مهارات لغوية واجتماعية لا تتوفر للفقراء، ٣) أن المشاركة السياسية تتطلب الاحساس بالقدرة الشخصية للأفراد للإحساس بالسيطرة الشخصية علي ما يحدث لهم.

ويؤدي التماسك الاسري القوي إلي تدنية درجة الفقر الأسري، إذ أن ذلك يتأنى بترابط وتماسك أفراد الأسرة و استعداد كل فرد من أفرادها لمساعدة بعضهم البعض عند مواجهة المشاكل (عبدالرحمن وآخرون، ٢٠٢١)، ووجد سليماني (٢٠٠٦) إ ن التفكك داخل اسر الأحداث يؤدي إلى انحرافهم. كما وجد حيدق (٢٠٠٨) أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين درجة رفاهية الاسرة (نقيض فقر الاسرة) وبين درجة التماسك الاسري.

هذا ويرتبط وينتشر الفقر مع بعض اشكال السلوك الانحرافي – غير المتسقة مع المعايير الاجتماعية السائدة - والمتمثلة في البلطجة وحمل السلاح، والنصب والاحتيال، والمشاحنات والمشاجرات، والبطالة وعدم توافر العمل، وعمليات حرق المحاصيل وسم المواشي، فالسلوك المنحرف هو سلوك يخالف التوقعات النظامية التي يعتبرها النسق الاجتماعي عامة ومقبولة شرعا. ورأى عبد الحفيظ (٢٠٠١) أن غالبية الآباء لا يظهرون أي اهتمام تجاه تقليد أبنائهم لبعض الأنماط السلوكية التي تصدر عنهم، ويرجع ذلك لتدني المستوي الثقافي والاجتماعي. كما أن الفقير يمكن أن يلجأ إلى آليات غير سوية لمواجهة مطالب العيش كالسرقة والرشوة والاختلاس وغيرها من صور الانحراف، فالفقير يشعر بالوصمة أي بأنه يحمل علامة على تدني أوضاع المعيشة بل وتدني الذات وهي لا تخص رب الأسرة وحده بل تخص أفراد الأسرة أيضا، ونتيجة لذلك يكون هناك ضعف إقبال من الفقراء على المشاركة في النشاط العام (الديب ٢٠١٨).

وعند النظر لأدبيات الدراسة التي تناولت العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة والمؤثرة على الفقر، وجدت نصرت (٢٠٠٠) في دراسة لأربع قرى بمحافظتي البحيرة والمنيا أن هناك خمسة متغيرات تسهم في تفسير ٣١% من التباين الكلى لدرجة الفقر بين الريفيين بمحافظة البحيرة وهي متغيرات: المشاركة السياسية، ومتوسط تعليم أفراد الأسرة، وترشيد الاستهلاك، وعدد أفراد الأسرة، والمشاركة الشعبية. أما في محافظة المنيا فكانت هناك ثلاثة متغيرات فقط وهي: متوسط تعليم أفراد الأسرة، والمشاركة السياسية، الانفتاح الثقافي والتي تسهم مجتمعة في تفسير ٤٣% من التباين الكلى بين الريفيين في درجة فقرهم، كما وجدت أن العمل الإضافي، أو عمل مشروع تجارى، أو القيام بعمل حرفي جديد من شأنه القضاء على الفقر. يتضح مما سبق أن الدراسة الحالية استندت على الدراسات السابقة في اختيارها لأبعاد الفقر، والوقوف على بعض العوامل المؤثرة عليه، والتي تمثلت في هذه الأبعاد) تدني الحالة المسكنية، ب) انخفاض المستوي المعيشي، ج) سوء التغذية، د) انخفاض المستوي التعليمي، هـ) تدني مستوي الرعاية الصحية، و) تدني المكانة الاجتماعية الاقتصادية (فالفقراء باختصار هم الذين يحتلون مواقع اقتصادية ووظيفية هامشية – وهم أقل الأفراد مهارة في المجتمع كعمال مهرة أو عمال زراعيين، فليس لهم وظائف تحقق الأمن الاقتصادي أو جودة الحياة، وتتسم حياتهم بالعمل المتقطع ، وبوجود فترات بطالة طويلة، وضرورة اللجوء إلي طلب المساعدة الحكومية)، كما استندت الدراسة علي أربعة عشر متغيرا مستقلا ترتبط وتؤثر في متغير مركب الفقر، وتتمثل هذه المتغيرات في ١) سن المبحوث، ٢) عدد سنوات تعليم المبحوث، ٣) تعليم أفراد الأسرة،٤) وجود مهنة إضافية للمبحوث، ٥) الزواج المبكر للإناث،٦) لسلوك الاستثماري للمبحوث،٧) الانفتاح الثقافي والجغرافي، ٨) المشاركة المنظمية، ٩) المشاركة السياسية،١٠) درجة التماسك الأسرى،١١) العنف ضد المرأة ،١٢) السلوك الانحرافي، ١٣) العزلة الاجتماعية والنفسية، ١٤) القدرية .

الأسلوب البحثي

أولاً: الفروض البحثية:

بناءً على الاستعراض المرجعي وما كشفت عنه نتائج الدراسات السابقة ولتحقيق أهداف البحث تم صياغة الفروض البحثية التالية:

الفرض البحثي الأول: توجد فروق جوهرية بين متوسطي درجات المبحوثين الفقراء وغير الفقراء في كل بعد من الأبعاد المكونة لمتغير مركب الفقر: أ) تدني المكانة الاجتماعية الاقتصادية، ب) تدني مستوى الرعاية الصحية، ج) انخفاض المستوى التعليمي، هـ) تدني الحالة المسكنية، و) قلة المقتنيات المعيشية، ز) سوء التغذية.

الفرض البحثي الثاني: توجد علاقات ارتباطية بين كل بعد من الأبعاد المكونة لمتغير مركب الفقر: أ) تدني المكانة الاجتماعية الاقتصادية، ب) تدني مستوى الرعاية الصحية، ج) انخفاض المستوى التعليمي، هـ) تدني الحالة المسكنية، و) قلة المقتنيات المعيشية، ز) سوء التغذية بعضها ببعض.

الفرض البحثي الثالث: توجد علاقة ارتباطية بين كل بعد من أبعاد متغير الفقر كل على حدة: أ) تدني المكانة الاجتماعية الاقتصادية، ب) تدني مستوى الرعاية الصحية، ج) انخفاض المستوى التعليمي، هـ)

تدني الحالة المسكنية، و) قلة المقتنيات المعيشية، ز) سوء التغذية، وبين درجات مقياس مركب الفقر الكلي.

الفرض البحثي الرابع: ترتبط أبعاد متغير الفقر أ) تدني المكانة الاجتماعية الاقتصادية، ب) تدني مستوى الرعاية الصحية، ج) انخفاض المستوى التعليمي، هـ) تدني الحالة المسكنية، و) قلة المقتنيات المعيشية، ز) سوء التغذية مجتمعة بالمتغير المركب للفقر للمبحوثين موضع الدراسة.

الفرض البحثي الخامس: يسهم كل بعد من أبعاد مقياس الفقر الآتية: أ) تدني المكانة الاجتماعية الاقتصادية، ب) تدني مستوى الرعاية الصحية، ج) انخفاض المستوى التعليمي، هـ) تدني الحالة المسكنية، و) قلة المقتنيات المعيشية، ز) سوء التغذية، اسهاماً معنوياً فريداً في تفسير جزء من التباين في درجات متغير الفقر عند التحكم في بقية الأبعاد لأخري المكونة لمقياس مركب الفقر.

الفرض البحثي السادس: توجد علاقة ارتباطية موجبة بين درجة مركب الفقر وكل متغير من المتغيرات المستقلة التالية: سن المبحوث، وجود مهنة ثانوية إضافية، العنف ضد المرأة، السلوك الانحرافي، العزلة الاجتماعية والنفسية، القدرية، وعلاقة ارتباطية سالبة مع كل من المتغيرات: عدد سنوات التعليم، تعليم أفراد الأسرة، السن المناسب لزواج الأبنة، السلوك الاستثماري السائد، الانفتاح الثقافي والجغرافي، المشاركة المنظمية، المشاركة السياسية، التماسك الأسرى.

الفرض البحثي السابع: ترتبط متغيرات سن المبحوث، عدد سنوات التعليم، تعليم أفراد الأسرة، وجود مهنة ثانوية إضافية، السن المناسب لزواج الأبنة، السلوك الاستثماري، درجة الانفتاح الثقافي والجغرافي، المشاركة المنظمية، المشاركة السياسية، التماسك الأسري، العنف ضد المرأة، السلوك الانحرافي، العزلة الاجتماعية والنفسية، والقدرية مجتمعة بدرجة متغير مركب الفقر كمتغير تابع.

الفرض البحثي الثامن: يسهم كل متغير من المتغيرات المستقلة التالية: سن المبحوث، عدد سنوات التعليم، تعليم أفراد الأسرة، وجود مهنة ثانوية إضافية، السن المناسب لزواج الأبنة، السلوك الاستثماري، درجة الانفتاح الثقافي والجغرافي، المشاركة المنظمية، المشاركة السياسية، التماسك الأسري، العنف ضد المرأة، السلوك الانحرافي، العزلة الاجتماعية والنفسية، والقدرية اسهاماً معنوياً فريداً في تفسير التباين في درجات الفقر عند التحكم في بقية المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج التحليلي.

ثانياً: أسلوب ونوع الدراسة:

تم استخدام طريقة المسح الاجتماعي بالعينة لاختبار فروض الدراسة وتحقيق أهدافها، وتعد هذه الدراسة دراسة وصفية تحليلية تهدف إلى اكتشاف وتوصيف أبعاد الفقر وأسبابه.

ثالثاً: شاملة وعينة الدراسة:

تم اختيار محافظة كفر الشيخ مجالا للبحث الميداني تأصيلا لمبدأ خدمة الجامعة لبيئتها ولمجتمعها المحلي الذي تقع في نطاقه والعمل على تنميته والاسهام في حل مشاكله وتحقيق رسالة الجامعة مما قد يؤدي إلى توفير الوقت والجهد وتكاليف إجراء هذه الدراسة. وتم اختيار مركزي بيلا وقلين عشوائيا (يمثلان ٢٠% من مراكز المحافظة)، واختيرت ست قرى منهما بطريقة عشوائية، وأسفر عن اختيار قري الحوة، وأبو بدوي، وحاذق، والهمة من مركز بيلا، وقريتي ميت الديبة، وقونة من مركز قلين، وينطوي الاطار العيني علي جميع أرباب الأسر المتزوجون بالقرى الست، وتم الاستعانة ببعض الإخباريين المحليين Locale Informants، وسجلات الجمعيات الخيرية، وأسماء المستفيدين من معاشات وزارة التضامن الاجتماعي لاختيار بعض الفقراء ومحدودي الدخل، وبعض التجار والميسورين بهذه القري، واستخدمت كشوف زراعة (٢) في الجمعيات التعاونية الزراعية في قري العينة للوقوف علي ملاك الحيازات الزراعية وأحجام حيازاتهم، كما أستخدم أسلوب العينة المساحية لسحب العينة، وتم اختيار عينة عشوائية بنسبة ١% من إجمالي عدد أسر قري المركزين قوامها ٢٥٦ مفردة من مركزي الدراسة حيث تم اختيار ٥٠ مبحوث من قرية الحوة، و٥٥ مبحوث من قرية حاذق، و٣٦ مبحوث من قرية الهمة، و٣٦ مبحوث من قرية أبو بدوي بمركز بيلا، و٣٦ مبحوث من قرية قونة، و٤٢ مبحوث من قرية ميت الديبة من مركز قلين، وقد تم استبعاد واحد وثلاثين استمارة لعدم اكتمال البيانات بها وبذلك بلغ عدد الاستمارات التي تم تفريغها ٢٢٥ استمارة.

رابعاً: اعداد واختبار استمارة الاستبيان:

تم إعداد استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية كأداة لجمع البيانات، وتضمنت الاستمارة العديد من الأسئلة لقياس المتغيرات البحثية، وانطوت المتغيرات المستقلة علي: سن المبحوث ، عدد سنوات التعليم، تعليم أفراد الأسرة، وجود مهنة ثانوية إضافية، السن المناسب لزواج الأبنة، السلوك الاستثماري، درجة الانفتاح الثقافي والجغرافي، المشاركة المنظمية، المشاركة السياسية، التماسك الأسري، العنف ضد المرأة، السلوك الانحرافي، العزلة الاجتماعية والنفسية، والقدرية، والدخل الأسري، كما انطوت علي ستة أبعاد لقياس المتغير التابع "الفقر" والتي تتمثل في: تدني الحالة المسكنية، وانخفاض المستوي المعيشي، وسوء التغذية، وانخفاض المستوي التعليمي، وتدني مستوي الرعاية الصحية، وتدني المكانة الاجتماعية الاقتصادية، وبعض الأسئلة ذات الصلة، وتم إجراء اختبارا مبدئيا على عشرين استمارة استبيان Pre –test في قريتين من قري مركز بيلا غير متضمنتين في عينة الدراسة، وبناءً على النتائج التي أسفر عنها هذا الاختبار، فقد تم إجراء التعديلات اللازمة سواء بإعادة صياغة أو ترتيب أو حذف أو إضافة بعض الأسئلة، هذا وقد تم تحديد مفردات العينة وجمع البيانات اللازمة خلال أربعة اشهر(أكتوبر عام ٢٠٢٠م حتي نهاية يناير عام ٢٠٢١م) ويرجع طول الفترة الزمنية لطول إجراءات وتصميم العينة وطول وقت ملء الاستمارة خاصة أثناء تفشى وباء فيروس كورونا بالبلاد في ذلك الحين.

خامساً: قياس متغيرات الدراسة:

(أ): قياس المتغيرات المستقلة: ١) سـن المبحوث: تم قياس هذا المتغير بعدد سنوات سن المبحوث منذ مولده حتى وقت إجراء البحث لأقرب سنة ميلادية. وتراوح المدي الفعلي لسن المبحوثين بين ٢٥سنة إلى ٧٣سنة، بمتوسط حسابي مقداره ٤٨,١٢ سنة، وانحراف معياري قدره ١١,٤٧ سنة، وأن منوال توزيع السن يقع في فئة السن المتوسط (٤٠-٥٤ سنة).

٢) عـدد سنوات تعليم المبحوث: تم قياس هذا المتغير بعدد سنوات التعليم الرسمي التي اجتازها المبحوث بنجاح خلال مراحل التعليم الرسمي، واعطي المبحوث الأمي صفر السنة، والذي يقرأ ويكتب ٤ سنوات (تعادل الرابعة الابتدائي). وتراوح المدي الفعلي لعدد سنوات تعليم المبحوث ما بين صفر الي ٢٦ سنة بمتوسط حسابي مقداره ٩,٥

سنة للعينة ككل وبانحراف معياري قدرة ٦,١ سنة، ويقع منوال توزيع سنوات تعليم المبحوثين في فئة التعليم المتوسط (٩ –١٤ سنة) حيث تبلغ نسبتهم نحو ٤٤,٩٠% من إجمالي العينة.

٣) تعليم أفراد الأسرة: تم قياسه بالمتوسط الحسابي لعدد سنوات التعليم الرسمي لأفراد الأسرة الذين يبلغون من العمر عشر سنوات فأكثر والتي أتموها بنجاح، وتم حساب هذا المتغير بقسمة مجموع عدد سنوات التعليم الرسمي لكل أفراد الأسرة (عشر سنوات فأكثر) على عدد الأفراد

جدول رقم (١) التوزيع العددي والنسبي للمبحوثين وفق خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية (المتغيرات المستقلة).

الخصائص	العدد	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخصائص	العدد	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١) سن المبحوث			٤٨,١٢	١١,٤٧	٨) المشاركة المنظمية			٠,٩٥	١,٧١
صغير (٢٥-٣٩)	٥٦	٢٤,٩			لا يشارك (صفر)	١٥٩	٧٠,٧		
متوسط (٤٠- ٥٤)	١٠٢	٤٥,٣			مشاركة بسيطة (١-٢)	٢٦	١١,٥		
كبير (٥٥- ٧٣)	٦٧	٢٩,٨			مشاركة متوسطة (٣-٥)	٣٤	١٥,١		
٢) عدد سنوات التعليم			٩,٥	٦,١	مشاركة مرتفعة (٦-٨)	٠٦	٠٢,٧		
أمي (صفر الدرجة)	٤٨	٢١,٣			٩) المشاركة السياسية			٣,١٩	١,٠٩
دون المتوسط (٤ – ٨)	٣٠	١٣,٤			منخفضة (صفر-٢)	٥٤	٢٤,٠		
متوسط (٩ – ١٤)	١٠١	٤٤,٩			متوسطة (٣)	٦٥	٢٨,٩		
عالي (١٥ فأكثر)	٤٦	٢٠,٤			مرتفعة (٤-٥)	١٠٦	٤٧,١		
٣) مستوى تعليم الاسرة			١٠,٤	٤,١٦	١٠) التماسك الأسري			٢٥,٤٣	٤,٠٣
(صفر – أقل من ٨)	٣١	١٣,٨			ضعيف (١٤-٢٠)	٢٧	١٢,٠		
(٨- ١٣)	١٤٥	٦٤,٤			متوسط (٢١-٢٦)	١٠٧	٤٧,٦		
(١٤ – ٢٠)	٤٩	٢١,٨			قوي (٢٧-٣٢)	٩١	٤٠,٤		
٤) وجود مهنة اضافية ونوعها			٠,٩٦	١,١١	١١) العنف ضد المرأة			٣,٨٢	٣,٦٦
لا توجد مهنة اضافية	١٠٦	٤٧,١			منخفض (صفر-٣)	١١٦	٥١,٦		
الزراعة مهنة اضافية	٣١	١٣,٧			متوسط (٤-٧)	٦٦	٢٩,٣		
غير الزراعة مهنة اضافية	٨٨	٣٩,١			مرتفع (٨-١٢)	٤٣	١٩,١		
٥) السن المناسب لزواج الأبنة			٢٠,٢١	٢,٣٦	١٢) السلوك الانحرافي			١٢,٧٥	٦,٠٦
دون السن (١٥- ١٧)	٢٧	١٢,٠			قليل (صفر – ٨)	٣٠,٧	٦٩		
متوسطة (١٨- ٢١)	١٣١	٥٨,٢			متوسط (٩ - ١٦)	٨٥	٣٧,٧		
مرتفعة (٢٢-٢٥)	٦٧	٢٩,٨			مرتفع (١٧ -٢٤)	٧١	٣١,٦		
٦) السلوك الاستثماري			١,٣١	١,٥٢	١٣) العزلة الاجتماعية والنفسية			٧,٨٧	١,٩
لا يوفر أي نقود	٨٩	٣٩,٦			منخفضة (٣ - ٦)	٥٩	٢٦,٢		
الاحتفاظ بالمدخرات (١-٢)	٧٨	٣٤,٦			متوسطة (٧– ٩)	١٢٣	٥٤,٧		
استثمار المدخرات (٣-٥)	٥٨	٢٥,٨			مرتفعة (١٠-١٢)	٤٣	١٩,١		
٧) الانفتاح الثقافي والجغرافي			٥,١٨	٣,٣٣	١٤) القدرية			١٧,٧	٤,٠
بسيط (أقل من ٥)	٩٦	٤٢,٧			منخفضة (٩ - ١٤)	٦٧	٢٩,٨		
متوسط (٥ - ٩)	١٠٩	٤٨,٤			متوسطة (١٥-٢٠)	١٠٤	٤٦,٢		
مرتفع (١٠- ١٦)	٢٠	٠٨,٩			مرتفعة (٢١-٢٧)	٥٤	٢٤,٠		

في نفس السن. وتراوحت درجات مستوى تعليم الاسرة بين (صفر و٢٠ درجة) بمتوسط حسابي مقداره ١٠,٤ سنة للعينة ككل وبانحراف معياري قدرة ٤,١٦ سنة، كما تبين أن منوال توزيع المبحوثين يقع في الفئة (٨ – ١٣سنة) حيث تضم ٦٤,٤ % من إجمالي العينة.

٤) وجود مهنة إضافية للمبحوث: وتم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن امتهانه لمهنة ثانوية بجوار مهنته الرئيسية من عدمه، وكانت الاستجابة عن هذا السؤال على مقياس ثلاثي الوزن كالآتي: ليس له مهنة ثانوية= صفر، الزراعة =١، غير الزراعة =٢. وتبين النتائج أن قرابة نصف المبحوثين (٤٧,١ %) ليس لديهم مهنة اضافية، وهي الفئة المنوالية، وأن نحو٣٩,١ % من أجمالي العينة البحثية مهنتهم الاضافية "غير الزراعة".

٥) السن المناسب لزواج الأبنة: وقد قيس بعدد السنوات التي يراها المبحوث سناً مناسباً لزواج البنت. وقد تراوح المدي الفعلي للمتغير من ١٥ الي ٢٥ سنة بمتوسط حسابي مقداره ٢٠,٢١ سنة وانحراف معياري قدره ٢,٣٦ سنة، وأن نسبة المبحوثين الذين يفضلون تزويج بناتهم في سن الفئة المتوسطة (١٨- ٢١) تبلغ نحو ٥٨,٢ % (الفئة المنوالية).

٦) السلوك الاستثماري للمبحوث: وتم قياسه بسؤال المبحوث عن كيفية استثمار والتصرف في النقود التي يقوم بتوفيرها؟ وكانت الاستجابة عن هذا السؤال بأحد الاستجابات على مقياس سداسي الوزن كالآتي: لا يوفر أي نقود= صفر، يضعها في البيت =١، مع رجل أمين بالبلد =٢، دفتر توفير= ٣، بنك القرية أو بنك تجاري=٤، أعمل بها مشروع= ٥. وتراوح المدي الفعلي من صفر درجة الى ٥ درجات بمتوسط حسابي مقداره ١,٣١ درجة وانحراف معياري قدره ١,٥٢ درجة، وأن نسبة الذين لا يدخرون أي نقود تبلغ ٣٩,٦%من اجمالي العينة (الفئة المنوالية)، وأن نسبة الذين يحتفظون بالمدخرات في المنزل او عند الآخرين ٣٤,٦%.

٧) الانفتاح الثقافي والجغرافي: ويقصد به مدي تعرض المبحوث لمختلف وسائل الاتصال الثقافي ومدي انفتاحه على العالم الخارجي (الجغرافي خارج محيط القرية) من خلال الاستجابة عن أربعة بنود، تم التعبير عن كل منها بسؤال يتعلق بمدي تكرار تنقل المبحوث لعاصمة المركز(البندر) أو لمدينة أخري، ومدي قراءة كل من الصحف و/أو المجلات أو الاستماع لقراءتها، ومشاهدة برامج التلفزيون المحلية أو الفضائية، وتصفح أو استخدام النت، وكانت الاستجابة عن كل وسيلة تتدرج على مقياس رباعي، بدائماً، وأحياناً، ونادراً، ولا. وأعطيت

الإجابات الأوزان الرقمية ٤، ٣، ٢، ١ على الترتيب، وجمعت درجات هذه البنود جمعا جبريا. ولقد تراوح المدي الفعلي من ٤ إلى ١٦ درجة، وبلغ المتوسط الحسابي ٥,١٨ درجة، بانحراف معياري قدره ٣,٣٣ درجة، وتبين أن الفئة المنوالية تقع في الفئة المتوسطة (٥- ٩) بنسبة تبلغ ٤٨,٤%. وقد بلغت قيمة معامل الثبات ألفا ٠,٧١٥ ومعامل صدق المقياس ٠,٨٤٦

٨) المشاركة المنظمية: تم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن عدد المنظمات المشترك بها، ونوع عضويته، ومدي حضوره الاجتماعات في كل منها من عدمه، وأعطيت الاجابة درجة على حسب نوع العضوية على النحو التالي: عضو عادى = ١، عضو أو رئيس مجلس ادارة = ٢، كما أعطي درجتان عند انتظامه في حضور جلسات المنظمة، ودرجة واحدة في حالة غير الانتظام، ثم جمعت الدرجات التي حصل عليها المبحوث عن كل منظمة جمعا جبريا لتعبر عن الدرجة الكلية لدرجة المشاركة المنظمية. ولقد تراوح المدى الفعلي ما بين صفر درجة إلى٨ درجات بمتوسط حسابي قدره ٠,٩٥ درجة، وبانحراف معياري قدره ١,٧١. درجة، كما وأن نسبة المبحوثين الذين لا يشاركون في عضوية المنظمات الريفية تبلغ حوالى ٧٠,٧ % من إجمالي العينة (الفئة المنوالية)، أما أعلي درجات المشاركة في المنظمات الريفية فهي مشاركة متوسطة (١٥,١ %). وقد بلغت قيمة معامل الثبات ألفا ٠,٦٠٤ وبمعامل صدق ذاتي ٠,٧٧٧

٩) المشاركة السياسية: وتم قياس هذا المتغير بمقياس مكون من ستة بنود هى:١- هل لديك رقم قومي؟، ٢-هل عندك بطاقة انتخابية؟، ٣-هل أنت عضو في أي حزب سياسي؟، ٤-هل تتابع نشرات الأخبار في الراديو أو التلفزيون؟، ٥- هل ذهبت للتصويت في الانتخابات السياسية (مجلس الشعب/ رئاسة الجمهورية)الأخيرة؟، ٦-هل تعتقد أن صوتك كان مهم في نتائج الانتخابات؟، وكانت الاستجابات على كل بند تقاس بنعم ، ولا وأعطيت الاجابات درجة في حالة الاجابة بنعم ، وصفر في حالة الاجابة بلا عن كل بند ، وجمعت الدرجات التي حصل عليها المبحوث لتعبر عن الدرجة الكلية لدرجة المشاركة السياسية. ولقد تراوح المدى الفعلي ما بين صفر إلى ٥ درجات، وبلغ المتوسط الحسابي للمتغير ٣,١٩ درجة بانحراف معياري قدره ١,٠٩ درجة، وتلاحظ أن نسبة المبحوثين الذين يشاركون مشاركة منخفضة حوالي ٢٤ % من إجمالي العينة، وأن نسبة الذين يشاركون مشاركة مرتفعة تبلغ حوالي ٤٧,١ % (الفئة المنوالية).

١٠) التماسك الأسرى: ويقصد به مدى الترابط والتوحد بين أفراد الاسرة ومدى سيادة الود والاعتزاز بين أفرادها، وانصياع أعضائها لمعاييرها والانتظام والمساهمة في أنشطتها والانتماء لها، وتكاتفهم لتحقيق أهداف الأسرة، وتم قياسه باستخدام ثمان عبارات: ١) اشعر إنني سعيد (ة) في أسرتي، ٢- لو واحد من أفراد الأسرة احتاج فلوس أساعده ، ٣- كل واحد في الأسرة حر يعمل اللي هوه عايزه، ٤- مفيش حد من الأسرة عنده وقت يضيعه في حل مشاكلها، ٥- في العيلة نشيل بعض في وقت المشاكل والأزمات، ٦- ما أحبش حد من أفراد أسرتي يتدخل في أمورى، ٧- كل واحد في الأسرة ما يهموش غير نفسه وبس، ٨- نحن في الاسرة بنحرص على زيارة اقاربنا معاً. ، بلغت قيمة معامل ألفا ٠,٦٩ وبلغ معامل صدق المقياس ٠,٧٧١ وكانت الاستجابة عن كل عبارة تتدرج على مقياس رباعي يعكس درجة التماسك الأسرى وتتمثل استجابات المتغير بدائماً ، واحياناً ، ونادراً ، ولا تنطبق، واخذت العبارات ذات الاتجاه الإيجابي نحو التماسك الأسرى ١، ٢، ٥، ٨، الأوزان ٤، ٣، ٢، ١ وأما العبارات ٣، ٤، ٦، ٧، السلبية الاتجاه فقد أعطيت الأوزان ١، ٢، ٣، ٤ على الترتيب. ثم تم جمع درجات الثمان عبارات جمعاً جبرياً لتعبر في مجملها عن الدرجة الكلية لمتغير التماسك الاسرى، ولقد تراوح المدي الفعلي ما بين ١٤إلي 32 درجة بمتوسط حسابي قدره ٢٥,٤٣ درجة وانحراف معياري قدره ٤,٠٣ درجة، وأن القيمة المنوالية تقع في الفئة المتوسطة (٢١-٢٦) البالغة ٤٧,٦% من إجمالي العينة، وقد بلغت قيمة معامل الثبات ألفا ٠,٦٨٨ وقيمة معامل صدق المقياس ٠,٨٢٩.

١١) العنف ضد المرأة: تم قياس هذا المتغير بأربع عبارات سلبية الاتجاه تمثلت في سؤال المبحوث عن ما اذا كانت الزوجات بالقرية تتعرض لبعض المواقف التي تحط من قدرهن وتسبب لهن درجة معاناة، ومنها: ١) ذهاب المرأة في القرية للمدرسة لحل مشكلة للأولاد يعتبر عيب، ٢) بعض الناس في القرية شايفين ان شغل الست بره بيتها عيب، ٣) سماع الجيران خناقات الزوج مع زوجته، ٤) شتيمة الزوج للزوجة قدام الأولاد، وكانت الاستجابة عن درجة معاناة المرأة من العنف عن كل سؤال بمعاناة كبيرة، أو متوسطة، أو صغيرة، أو لا تتعرض لأي معاناة، واعطيت الدرجات ٣ ، ٢ ، ١، صفر علي الترتيب. ثم تم جمع درجات هذه العبارات جمعاً جبرياً لتعبر في مجملها عن درجة متغير معاناة المرأة من العنف. ولقد تراوح المدي الفعلي ما بين صفر إلي ١٢ درجة بمتوسط حسابي قدره ٣,٨٢ درجة وانحراف معياري قدره ٣,٦٦ درجة، ويلاحظ أن الفئة المنوالية هي الفئة المنخفضة العنف (صفر-٣) وتبلغ نحو ٥١,٦ % من إجمالي العينة، وقد بلغت قيمة معامل الثبات ألفا ٠,٨٣٣ وبلغ معامل صدق المقياس ٠,٩١٣.

١٢) السلوك الانحرافي: تم قياس هذا المتغير بـ ٦ عبارات، وذلك بسؤال المبحوثة عن مدي تواجد وانتشار بعض أشكال السلوك الانحرافي في القرية والمتمثلة في البلطجة وحمل السلاح، والنصب والاحتيال, والمشاحنات والمشاجرات بين العائلات، والبطالة وعدم توار العمل، وعمليات حرق المحاصيل وسم المواشي, وجرائم القتل والخطف والاغتصاب في القرية، وكانت الاستجابة عن كل من هذه الأسئلة بغير موجودة، وموجودة، ومنتشرة بدرجة صغيرة، وبدرجة متوسطة، وبدرجة كبيرة واخذت العبارات الدرجات: صفر، ١، ٢، ٣، ٤ على الترتيب. ثم جمعت درجات هذه العبارات جمعاً جبرياً لتعبر في مجملها عن درجة متغير السلوك الانحرافي. وتراوح المدي الفعلي من صفر درجة إلي ٢٤درجة، بمتوسط حسابي مقداره ١٢,٧٥درجة، وبانحراف معياري قدره ٦,٠٦درجة. ويلاحظ أن نسبة المبحوثين في فئة السلوك الانحرافي المتوسط (٩ - ١٦) تمثل الفئة المنوالية وتبلغ نحو ٣٧,٧ % من إجمالي المبحوثين، وقد بلغت قيمة معامل الثبات ألفا ٠,٧٠ وبلغ معامل صدق المقياس ٠,٨٣٧

١٣) العزلة الاجتماعية والنفسية: ويقصد بها مدي شعور المبحوث بالعزلة عن محيطه الاجتماعي غير الأسري، وتم قياس هذا المتغير بـ ٣ عبارات، يبين كل مبحوث درجة موافقته أو معارضته على كل منها، وذلك عن أن درجة انشغاله في الحياة لا تجعله يزور أحد، وإحساسه الكبير بأنه عديم الإرادة، بالإضافة إلي عدم قدرته علي مواجهة المواقف الصعبة وتركها للظروف، وتم قياس كل سؤال علي مقياس رباعي الاستجابة بنوده: موافق جدا، موافق، معارض، ومعارض بشدة، وخصصت الأوزان ٤، ٣، ٢، ١ لكل عبارة بالترتيب. وتراوح المدي الفعلي للمتغير من ٣ الي ١٢ درجة بمتوسط حسابي مقداره ٧,٨٧ درجة وبانحراف معياري قدره ١,٩ درجة، وبلغت نسبة المبحوثين في الفئة متوسطة العزلة (٧-٩) حوالي ٥٤,٧ % وتمثل الفئة المنوالية وبلغت قيمة معامل الثبات ألفا ٠,٥٦٥ كما بلغ معامل صدق المقياس ٠,٧٥٢.

١٤) القدرية: تم قياسها بمقياس مكون من ٩عبارات هى : ١) الدنيا حظوظ ومفيش فايدة من كتر الشغل ولا التفكير، ٢) الواحد بيتولد وحياته متحدده معاه وميقدرش يغير منها حاجة، ٣) الأحسن إن الواحد ما يفكرش في المستقبل ويرضى بنصيبه زى ما يجي، ٤) ضروري الواحد يتحمل ويطول بالة لما يكون حظة وحش،٥) التفكير في بكرة بيسبب العكننة ومالوش لازمة، ٦) كل المشاكل الى بتقابل الانسان

مقدرة ومكتوبة ومقدرش أتدخل في حلها، ٧) أنا أعتمد على نفسي وأقدر أعمل كل اللي أنا عايزة، ٨) أنا مسئول عن مشاكلي وأقدر اواجهها، ٩) مهما الإنسان تعب مش ها يوصل لغير المقدر والمكتوب، وكانت الاستجابة عن كل بند تتدرج على مقياس ثلاثي يعكس درجة القدرية إما بموافق ، أو لحد ما ، أو بغير موافق ، وأعطيت الاجابات الدرجات ٣ ، ٢ ، ١ على الترتيب للعبارات أرقام ١، ٢، ٣، ٥، ٦، ٩ والتي تعكس القدرية ، أم العبارات أرقام ٤، ٧، ٨، فقد أعطيت الدرجات ١ ، ٢ ، ٣ على الترتيب التي تعكس عدم القدرية وجمعت درجات العبارات لتعبر عن الدرجة الكلية لدرجة القدرية، ، وتراوح المدي الفعلي لمتغير القدرية من ٩ الي ٢٧ درجة بمتوسط حسابي مقداره ١٧,٠٧ درجة وبانحراف معياري قدره ٤,٠ درجات، ويقع المنوال في الفئة متوسطة القدرية (١٥-٢٠) إذ تبلغ ٤٦,٢ % من إجمالي العينة، وقد بلغت قيمة معامل الثبات ألفا ٠,٧٤١، كما بلغ معامل صدق المقياس ٠,٨٦١ .

(ب): قياس المتغير التابع:

قياس أبعاد متغير مركب الفقر المقترح:

نظراً لأن مفهوم الفقر مفهوم متعدد الأبعاد ينطوي على أبعاد مادية أو موضوعية وأبعاد أخرى ذاتية (كيفية) غير مادية فقد إرتأت الدراسة وفق أدبياتها قياس هذا المفهوم من خلال مقياس مكون من ستة أبعاد، تمثل الجوانب غير المادية للفقر (الفقر البشري) والذي تم النظر إليه بالأبعاد: تدني مستوي الرعاية الصحية، وانخفاض المستوي التعليمي، وتدني المكانة الاجتماعية الاقتصادية للفقراء، أما الجوانب المادية للفقر (الفقر المادي) تم التعبير عنها بالأبعاد: تدني الحالة المسكنية، وقلة المقتنيات المعيشية، وسوء التغذية. هذا وقد تم قياس كل بعد من خلال عدد من المؤشرات التي تدل عليه (وفي صورة سلبية لبيان الفقر) كما يلي:

الفقر البشري:

١) تدني المكانة الاجتماعية الاقتصادية:

تم قياس هذا البعد بمقياس مكون من أربعة مؤشرات، يتعلق الأول منها بعدم كفاية الدخل، والثاني يتعلق بعدم ملاءمة المسكن الذي يعيش فيه، والثالث يتعلق بانخفاض مستوي المعيشة، والرابع بانخفاض المستوي الطبقي للأسرة، وتم قياسها كالتالي:

أ) عدم كفاية الدخل: تم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن مدي كفاية الدخل في تغطيه كل احتياجاته ومصاريفه، وكانت الاستجابات بكفي ويفيض، ويكفي بالكاد، ولا يكفي، واعطيت هذه الاستجابات أوزاناً رقمية ١، ٢،٣ على الترتيب لتعبر درجاتها عن درجة متغير عدم كفاية الدخل، ب) انخفاض المستوي الطبقي للأسرة: تم قياس هذا المتغير ذاتيا، وذلك بسؤال المبحوث السؤال الآتي: لو نظرنا للطبقات الاجتماعية في قريتكم بصفة عامة تقدر تقولي انت بتحط نفسك في اية طبقة بالمقارنة بالناس هنا في القرية؟. وكانت الاستجابات عن هذا السؤال في الطبقة المرتفعة, في الطبقة المتوسطة, اقل من المتوسطة, على قد الحال، واعطيت هذه الاستجابات أوزان ٤,٣,٢,١ على الترتيب، ج) عدم ملائمة المسكن: تم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن مدي ملائمة المسكن الذي يعيش فيه هو وأسرته للمعيشة، وكانت الاستجابات على هذا التساؤل بملائم جداً، وملائم، وغير ملائم، وغير ملائم على الإطلاق وأعطيت هذه الاستجابات أوزاناً رقمية ١، ٢، ٣، ٤ على الترتيب. د) انخفاض مستوي المعيشة (التقدير الذاتي): وتم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن تقيمه لمستوى معيشته مقارنة بآهل القرية بصفة عامة وكانت الاستجابات علي هذا التساؤل: بأعلى من المتوسط، ومتوسط , واقل من المتوسط وأعطيت هذه الاستجابات أوزاناً رقمية ١، ٢، ٣ علي الترتيب. ثم جمعت درجات هذه الأسئلة الأربعة جمعا جبريا لتعبر في مجملها عن درجة بعد تدني المكانة الاجتماعية الاقتصادية.

٢) تدني مستوي الرعاية الصحية:

تم قياس هذا البعد بمقياس مكون من ثلاثة بنود سلبية، يتعلق الأول منها بكيفية متابعة حمل الزوجة، والثاني يتعلق بالقائم بعملية الولادة، والثالث يتعلق بكيفية علاج أفراد الأسرة ومداواتهم، وتم قياسها كالتالي: أ) متابعة حمل الزوجة والجنين: وتم قياس هذا البند بسؤال المبحوث عمن يقوم بمتابعة الزوجة أثناء فترة الحمل وذلك باختيار أحد الاستجابات الآتية: لا أحد، الداية، رائدة صحية في المنزل، مركز تنظيم الاسرة، الوحدة الصحية، مستشفى حكومي، طبيب أو مستشفى خاصة. وقد أعطيت الأوزان الآتية ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١ بالترتيب، ب) القائم على ولادة الزوجة: وتم قياس هذا البند بسؤال المبحوث عن من يقوم بتوليد الزوجة، وذلك باختيار أحد الاستجابات الآتية: الدايـة، رائدة صحية في المنزل، مستشفى حكومي، طبيب أو مستشفى خاصة. وقد أعطيت الأوزان الآتية ٣،٤، ١،٢ بالترتيب، ج) كيفية علاج أفراد الأسرة ومداواتهم : وتم قياس هذا البند بسؤال المبحوث السؤال الآتي: لا قدر الله إذا مرض أحد أفراد الأسرة بتعالجوه إزاى؟ وذلك باختيار أحد الاستجابات الآتية: بالوصفات البلدية، شراء علاج من الصيدلية بدون كشف، الوحدة الصحية، مستشفى حكومي بالمدينة، طبيب خاص بالقرية، عند طبيب متخصص بالمدينة، مستشفى خاص وقد أعطيت الأوزان الآتية ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ١،٢ بالترتيب، ثم جمعت درجات هذه الأسئلة جمعا جبريا لتعبر في مجملها عن درجة بعد تدني مستوي الرعاية الصحية

٣) انخفاض المستوي التعليمي:

مقياس سلبي – بغرض بيان الوضع التعليمي المتدني للمبحوث الفقير ومدي جهله- وذلك من خلال ترجيح درجات المستوي التعليمي للمبحوث عكسيا، وتم قياس هذا البعد بسؤال المبحوث عن حالته التعليمية وذكر مؤهله الدراسي الحاصل عليه، وتخصيص أوزان قرين كل منها كالآتي: أمي = ٨، يقرأ ويكتب = ٧، ابتدائي =٦، إعدادي =٥، ثانوي أو فني = ٤، فوق المتوسط = ٣، جامعي = ٢، أعلي = ١.

ب): الفقر المادي: وتم قياس هذا البعد من خلال ثلاثة أبعاد هي: تدني الحالة المسكنية، وانخفاض المستوي المعيشي، وسوء التغذية.

٤) تدني الحالة المسكنية:

وتم قياسها بمقياس مكون من عشرة بنودً تعكس حالة المسكن وخصص لكل بند درجة وتم قياسها كالتالي:

أ - مادة البناء : طوب نى = ٤ ، حجر = ٣ ، طوب أحمر=٢، اسمنتي = ١

ب - نوعية الأرضية : طينية = ٤ ، أسمنتية = ٣ ، بلاط=٢، سيراميك أو باركيه = ١

ت - طلاء الجدران على الطوبة= ٤، محارة =٣، جير= ٢، زيت أو بلاستيك = ١

ث - السقف : صاج = ٤ ، عروق وألواح = ٣، خشب = ٢ ، خرسانة مسلحة = ١

ج– النوافذ : كرتون او قماش =٤، خشب = ٣، خشب وزجاج =٢ ، ألوميتال = ١

ح- دورة المياه: قاعدة بلدي بدون بلاط =٣، قاعدة وأرضية بلاط =٢ ، أفرنجى أوسيراميك =١

خ- وسيلة الطهي: كانون = ٤، وابور جاز= ٣، طباخة = ٢، بوتاجاز= ١

د- استقبال الضيوف: حصير على الأرض=٤ ، كنب = ٣، حجرة جلوس=٢، صالون مذهب=١

ذ- حجرة الطعام: نفرش على الأرض= ٤، طبلية= ٣، ترابيزة= ٢، حجرة سفرة خاصة = ١

ر - حجرة النوم: نفرش على الأرض=٤، كنب= ٣، سرير ودولاب= ٢، حجرة نوم كاملة= ١

ثم جمعت الدرجات التي حصل عليها المبحوث في البنود العشرة لتعبر عن درجة تدني حالة المسكن التي تراوحت بين ١٠ درجات و٣٩ درجة.

٥) قلة المقتنيات المعيشية:

وقد تم التعبير عنه بدرجة افتقار المبحوث للممتلكات المعيشية وعدم توافر التسهيلات والأجهزة الحديثة التي تعين علي أداء كثير من الأنشطة الحياتية من الأعباء المنزلية والأسرية والتي تعكس القدرة الاقتصادية والوضع الاجتماعي للمبحوث، وإنجاز كثير من المسئوليات بدرجة من الراحة أو عدمها، وقد تم قياس هذا المتغير بعدد ونوع الأجهزة المنزلية التي تمتلكها الأسرة مرجحة بسعرها فقد أعطي من يمتلك سيارة خاصة ٦ درجات، و لامتلاكيه كل من كاميرا فيديو، ولاب توب، ٥ درجات، ولكل من ثلاجة كهربائية، وتليفزيون ملون(LCD)، وغسالة الأطباق، وجهاز كمبيوتر ٤ درجات، والتليفون المحمول، والديب فريزر، والستائر، والبوتاجاز، والغسالة الكهربائية ٣ درجات، والتليفون الأرضي، والتليفزيون العادي، وسخان المياه الكهربائي، والدش(وصلة أو طبق)، ومروحة كهربائية، وغسالة نصف أوتوماتيك، ومكنسة كهربائية نجف، سجاد ٢ درجة، ودفاية ، ومكواة وخلاط كهربائي وماكينة خياطة ، ودراجة ، وشفاط مطبخ درجة واحدة، وجمعت درجات هذه البنود المرجحة جمعا جبريا لتعبر عن متغير مستوي المعيشة ولذلك كلما ارتفعت درجات هذا المتغير كلما ارتفع مستوي معيشة المبحوث، ولقياس تدني المستوي المعيشي كأحد أبعاد الفقر، تم إعادة ترميز درجات فئات هذا المتغير (الممتلكات المعيشية) عكسيا علي النحو الآتي: (أقل من ٢٠درجة) = ٦، (٢٠– ٣٩درجة) = ٥، (٤٠– ٥٩ درجة) = ٤، (٦٠-٧٩ درجة) = ٣، (٨٠ -٩٠ درجة)= ٢، (١٠٠ درجة أو أكثر) =١

٦) سوء التغذية:

تم قياس هذا البعد بمقياس مكون من خمس أسئلة تتعلق بنوعية غذاء أفراد الأسرة، وكميا بعدد مرات تناوله خلال الأسبوع أو الشهر وذلك على النحو الآتي: أ) ممكن تقوللى بتاكلو لحمة كام مرة في الشهر ؟.... مرة. وتم ترميز درجات فئات هذا المتغير عكسيا علي النحو الآتي: (مرة واحدة أواقل) = ٥، (٢– ٣ مرات)= ٤، (٤– ٥ مرات) = ٣، (٦ – ٧ مرات) = ٢، (٨ مرات أو أكثر)= ١، ب) ممكن تقوللى بتاكلوا طيوركام مرة في الشهر؟.... مرة، وتم ترميز درجات فئات هذا المتغير عكسيا علي النحو الآتي: (٣ مرات أوأقل) = ٤، (٤– ٥ مرات)= ٣، (٦– ٧ مرات) = ٢، (٨ مرات أو أكثر)= ١،ج) ممكن تقوللى بتاكلوا سمك كام مرة فى الشهر؟.....مرة، وتم ترميز درجات فئات هذا المتغير عكسيا علي النحو الآتي: (٣ مرات أو أقل) = ٤، (٤– ٥ مرات)= ٣، (٦– ٧ مرات) = ٢، (٨ مرات أو أكثر)= ١، د) ممكن تقوللى بتاكلوا فاكهه وخضروات طازجة كام مرة فى الأسبوع ؟ .....مرة، وتم ترميز درجات فئات هذا المتغير عكسيا علي النحو الآتي: (مرتين أو أقل) = ٤، (٣– ٤ مرات)= ٣، (٥– ٦ مرات) = ٢، (٧ مرات أو أكثر)= ١، ها) ممكن تقوللى بتشربوا لبن كام مرة فى الاسبوع ؟.... مرة. وتم ترميز درجات فئات هذا المتغير عكسيا علي النحو الآتي: (مرة واحدة أو أقل) = ٤، (٢– ٣ مرات)= ٣، (٤– ٥ مرات) = ٢، (٦ أو أكثر) = ١.

وقد تم معايرة كل بعد من أبعاد مقياس مركب الفقر ثم جمعت الدرجات المعيارية للأبعاد الستة وتم حساب متوسطها لتعبر عن درجة مقياس مركب الفقر، والتي تم تحويلها إلي درجات تائية (T) بمتوسط حسابي مقداره (٥٠) وانحراف معياري مقداره (١٠) درجات للتغلب علي الاشارات السالبة، ولوصف وعرض بيانات أبعاده المختلفة.

سادسا: الأساليب والفروض الإحصائية

تم الاستعانة بأكثر من أسلوب إحصائي لتحليل بيانات هذه الدراسة، فقد تم الاستعانة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية والتكرارات لوصف المتغيرات البحثية المختلفة، كما استخدمت الدرجات المعيارية (Z_{xi} score) لمعايرة بعض المتغيرات المختلفة في وحدات قياسها والمكونة للمتغيرات المركبة وفقا للمعادلة الآتية:

$$Z_{xi} = (xi - \overline{xi}) / Si$$

حيث xi مفردات المتغير ، $\overline{Xi}$ المتوسط الحسابي ، Si هي الانحراف المعياري.

ولوصف المتغيرات المركبة بالمعايرة، وللتخلص من الاشارات السالبة من أجل الوصف فقد استخدمت الدرجات التائية) T) بمتوسط حسابي مقداره ٥٠ وانحراف معياري قدره ١٠ درجات وفق المعادلة الآتية:

$$T_{xi} = 10z_{xi} + 50$$

حيث أن T_{xi} score هي الدرجات التائية للمتغير xi، وZ_{xi} هي الدرجة المعيارية المحسوبة للمتغير xi (عبد الرحمن، ١٩٨٥)، (Abdel- Rahman,1982,pp:76-77).

واستخدم معامل الارتباط البسيط Person Correlation Coefficient للتعرف على طبيعة واتجاهات العلاقات الارتباطية الثنائية بين المتغيرات البحثية ذات الطبيعة المتصلة التي تضمنتها الدراسة، وكذلك لتصميم مصفوفات معاملات الارتباط بين المتغيرات البحثية للوقوف على ظهور ظاهرة الامتداد الخطى المتعدد Multicollinearity من عدمه، كما تم استخدام تحليل الانحدار الخطى المتعدد الصاعد Step–wise multiple linear regression (Forward solution) للتعرف على أهم محددات "متغير الفقر" المعنوية، والوقوف على الأهمية النسبية لكل من هذه المحددات، والتعرف على مقدار ما يشرحه كل متغير من المتغيرات المستقلة المعنوية في جزء من التباين المفسر في المتغير التابع.

كما استخدم معامل ثبات كرونباخ (ألفا-α) (Reliability coefficient) لتقدير مدى اتساق المكونات الداخلية لبعض المتغيرات المركبة، واستخدم اختبار "F" "ف" للحكم على معنوية النماذج التحليلية، كما تم استخدام اختبار"t" "ت" للوقوف علي مدي جوهرية الفرق بين متوسطي درجات الفقراء وغير الفقراء وفق كل بعد من أبعاد مقياس متغير الفقر المركب المقترح، كما استخدم اختبار "t" لاختبار معنوية العلاقات بين المتغيرات التابعة والمستقلة في معادلات تحليل الانحدار الخطى المتعدد والتدرجي الصاعد. وتراوحت مستويات المعنوية ذات الدلالة الاحصائية المستخدمة من ٠,٠٠١ الى ٠,٠٥ على الأقل كأساس للحكم على معنوية العلاقات المحسوبة، وتستخدم الفروض الإحصائية عند اختبار الفروض البحثية سابقة الذكر في صورتها الصفرية كما يلي:

أ) - لا يوجد فرق جوهري ذو دلالة إحصائية عند أي مستوى احتمالي مقبول بين الفرق بين متوسط درجة الفقراء ومتوسط درجة غير الفقراء بالنسبة لقيمة أي بعد من الأبعاد المكونة للمتغير المقترح لمركب الفقر.

ب)- تحليل الارتباط البسيط: لاختبار العلاقة الارتباطية بين متغيرين، فإن الفرض الصفري أو فرض العدم Null Hypothesis يصاغ كالآتي: Ho:rij = o

أي لا توجد علاقة ارتباطية معنوية ذات دلالة إحصائية عند أي مستوى احتمالي مقبول بين متغير تابع ومتغير مستقل, وعند رفض هذا الفرض وعدم قبوله فإنه يقبل الفرض البديل أو الفرض البحثي.

Alternative Hypothesis Ha: rij ≠ o

ج)- تحليل الانحدار الخطي المتعدد: فإن الفروض تختبر الإسهام الفريد للمتغيرات المستقلة مجتمعة في تفسير وشرح التباين في المتغير التابع بالإضافة إلى إمكانية استعراض الأهمية النسبية لكل متغير مستقل باستخدام قيمة بيتا لقياس المتغير التابع (عبد الرحمن، ١٩٨٥)

وتم التحليل باستخدام الحاسب الآلي بالاستعانة بحزمة البرامج الاحصائية للعلوم الاجتماعية المعروفة باسم SPSS version (24) في المعالجة الاحصائية لبيانات الدراسة.

نتائج الدراسة ومناقشتها

أولا: تكوين ووصف مقياس مركب الفقر

اختص الهدف الثاني للدراسة بتصميم واختبار مقياس مركب للفقر واختبار دلالاته, والذي تم قياسه وفقا لما افرزته ادبيات الدراسة وما اشار اليه الاطار النظري علي أنه متغير مركب يتكون من ستة أبعاد رئيسية متمايزة في طبيعتها، متسقة مع بعضها البعض، ويشرح كل منها جزء من التباين في ظاهرة الفقر، ثلاثة منها تمثل جوانب الفقر البشري (الجوانب غير المادية للفقر) والتي تتمثل في تدني المكانة الاجتماعية الاقتصادية للفقراء، وتدني مستوي الرعاية الصحية، وانخفاض المستوي التعليمي، بالإضافة إلي ثلاثة أخريات تمثل الفقر المادي (الجوانب المادية للفقر) والتي تتمثل في تدني الحالة المسكنية، وانخفاض المستوي المعيشي، وسوء التغذية. هذا وقد تم قياس كل بعد من خلال عدد من البنود التي تدل عليه (ذات أوزان نوعية، وفي صورة سلبية لمظاهر الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والتي تعكس في طبيعتها نتائج لمستويات الفقر) وفيما يلى وصف كيفية قياسها وخصائص كل منها واختبار العلاقات فيما بينها:

أولاً: تحديد مستويات الفقر بين المبحوثين (معيار الدخل):

تأخذ الدراسة الحالية بمتوسط الدخل الفردي في الأسرة كمعيار لتقدير صدق مقياس مركب الفقر وكمحك موضوعي Concurrent Validityعلي صدق مركب الفقر، إذ يعد الدخل المنخفض من أهم المؤشرات العاكسة للفقر والمرتبطة به لتقدير نسبتي الفقراء وغير الفقراء في عينة الدراسة، وتحديد مستويات الفقر بين المبحوثين، وتم الاعتماد على مؤشر متوسط نصيب الفرد من الدخل الاسرى الشهري (على أساس أن الاسرة التي يقل فيها نصيب الفرد من الدخل عن دولارين في اليوم مكافئ القوة الشرائية بما يعادل ٨٥٧ جنية مصري شهرياً تعتبر أسرة فقيرة - استنادا إلي الحد الذى قدرته وزارة التخطيط المصرية وأقره البنك الدولي اعتمادا علي بحوث ميزانية الأسرة) وبحسب تقديرات جهاز التعبئة العامة والإحصاء، فإن قيمة خط الفقر القومي للفرد في عام ٢٠٢١م ، ١٠٢٧٩ جنيهًا في السنة أي ٨٥٧ جنيهًا للفرد في الشهر وقت إجراء هذه الدراسة (٢٠٢١).

هذا وقد تم قياس الدخل الشهري للأسرة – رغم صعوبة قياسه بدقة - من خلال سؤال المبحوث عن إجمالي دخل كل فرد من أفراد الأسرة في الشهر من البنود المختلفة سواء كان من العائد من زراعة أو تأجير الأرض الزراعية، أو العمل في الزراعة بأجر– أو الأجور والمرتبات من العمل، أو العمل الحرفي، أو التجارة، أو أي مصادر أخرى، ثم جمعت المبالغ من جميع البنود لتعبر عن إجمالي دخل الأسرة في الشهر بالجنيهات. وبلغ معامل الارتباط بين متوسط الدخل الشهري للفرد ومؤشر مركب الفقر -٠,٥٩٠ وهي قيمة معنوية عند المستوي الاحتمالي ٠,٠٠١ على الأقل الأمر الذي يشير إلي صدق المقياس موضوع الدراسة، وبتطبيق ذلك علي عينة المبحوثين يتبين من استعراض النتائج الواردة في جدول رقم (٢) أن فقراء الدخل تبلغ نسبتهم نحو (٤٢,٩%) من أفراد عينة البحث، وأن أكثر من نصف المبحوثين (٥٧,١%) يعتبرون غير فقراء، وفيما يلي وصف لأبعاد مركب الفقر وطبيعة العلاقات فيما بينها:

جدول رقم (٢) نتائج إختبار "ت" للمقارنة في درجة ذوي الدخل (المنخفض والمرتفع) ومركب الفقر

توزيع الاسر	التوزيع (٢٢٥) العددي	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة"ت" المحسوبة	المعنوية	إتجاه الفرق
فقراء (تحت خط الفقر) (متوسط دخل الفرد أقل من٨٧٢ جنيه)	٩٢	٤٢,٩	٥٥,٤٠	٧,٣٨	٧,٥٢٧	٠,٠٠١	تحت خط الفقر
غير فقراء (فوق خط الفقر) (متوسط دخل الفرد أكبر من٨٧٢ جنيه)	١٣٣	٥٧,١	٤٦,٢٦	٩,٨٨			

البعد الأول: تدني المكانة الاجتماعية الاقتصادية:

تم قياس هذا البعد بمقياس مكون من أربعة متغيرات، يتعلق الأول منها بعدم كفاية الدخل، والثاني يتعلق بعدم ملائمة المسكن الذي يعيش فيه، والثالث يتعلق بانخفاض مستوي المعيشة، والرابع بانخفاض المستوي الطبقي للأسرة، وفيما يلي الملامح الرئيسية لمكونات هذا البعد:

أ- عدم كفاية الدخل: تم قياس هذا المتغير ذاتيا بمقياس سلبي، وذلك بسؤال المبحوث عن مدي كفاية دخله في تغطيه كل احتياجاته ومصاريفه، وكانت الإستجابات بيكفي ويفيض، ويكفي بالكاد، ولا يكفي، لتعبر درجاتها عن مدي عدم كفاية الدخل من خلال القياس العكسي. وتراوح المدي الفعلي للمتغير من ١ الي ٣ درجات، وقد تم تقسيم هذا المدي الي ثلاث فئات. ويوضح جدول رقم (٣) التوزيع العددي والنسبي للمبحوثين وفقا لمتغير عدم كفاية الدخل بالنسبة لاحتياجاتهم الأساسية (البعد الأول / أ) لإجمالي أفراد العينة، ولكل فئة من فئتي الفقراء وغير الفقراء، حيث أفاد ٤٥,٨% من إجمالي أفراد عينة البحث أن دخلهم لا يكفى (وهي أعلي نسبة في فئات العينة وتمثل الفئة المنوالية للتوزيع)، وذكر ٤٠ % من إجمالي أفراد العينة البحثية أن دخلهم يكفى بالكاد ، كما ذكر ١٤,٢ % فقط من المبحوثين أن دخلهم يكفى ويفيض، هذا وقد أوضحت النتائج الجدولية أن الفئة المنوالية لفئات متغير عدم كفاية الدخل للفقراء كانت فئة "لا يكفي" حيث بلغت نسبتها قرابة ثلثي عينة الفقراء (٦٥,٢%) ، وأن الفئة المنوالية لغير الفقراء هي "يكفي بالكاد" حيث بلغت نسبتها ٤٥,١% من إجمالي غير الفقراء، أما بالنسبة لفئة "يكفي ويفيض" لغير الفقراء فقد بلغت نسبتها ١٠ أمثال نسبة نظيرتها للفقراء (٢٢,٦% مقابل ٢,٢% بالترتيب).

جدول رقم (٣) توزيع المبحوثين عدديا ونسبيا وفقاً لدرجات الفقر ودرجات تدني أبعاد المكانة الاجتماعية الاقتصادية

البعد / البند	الوزن النوعي	الفقراء		غير الفقراء		إجمالي العينة	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
١) البعد الأول: تدني المكانة الاجتماعية الاقتصادية:							
أ - عدم كفاية الدخل							
لا يكفى	٣	٦٠	٦٥,٢	٤٣	٣٢,٣	١٠٣	٤٥,٨
يكفى بالكاد	٢	٣٠	٣٢,٦	٦٠	٤٥,١	٩٠	٤٠,٠
يكفى ويفيض	١	٢	٢,٢	٣٠	٢٢,٦	٣٢	١٤,٢
ب - إنخفاض المستوي الطبقي للأسرة:							
على قد الحال	٤	٣٤	٣٧,٠	١١	٨,٣	٤٥	٢٠,٠
طبقة أقل من المتوسطة	٣	٣٦	٣٩,١	٤٠	٣٠,١	٧٦	٣٣,٨
طبقة متوسطة	٢	٢١	٢٢,٨	٦٥	٤٨,٩	٨٦	٣٨,٢
طبقة مرتفعة	١	١	١,١	١٧	١٢,٨	١٨	٠٨,٠
ج - عدم مــلائمة الـمـسـكن:							
غير ملائم علي الاطلاق	٤	٧	٧,٦	١	٠,٨	٨	٣,٦
غير ملائم	٣	١٣	١٤,١	١٠	٧,٥	٢٣	١٠,٢
ملائم	٢	٦١	٦٦,٣	٧٨	٥٨,٦	١٣٩	٦١,٨
ملائم جدا	١	١١	١٢,٠	٤٤	٣٣,١	٥٥	٢٤,٤
د - إنخفاض مستوي المعيشة (التقدير الذاتي) :-							
أقل من المتوسط	٣	٢٥	٢٧,٢	٧	٥,٣	٣٢	١٤,٢
متوسط	٢	٦٢	٦٧,٤	٨٥	٦٣,٩	١٤٧	٦٥,٣
أعلي من المتوسط	١	٥	٥,٤	٤١	٣٠,٨	٤٦	٢٠,٤
**إجمالي مركب تدني المكانة الاجتماعية الاقتصادية							
منخفضة التدني (٣ - ٦)		٥	٥,٥	٥٣	٣٩,٩	٥٨	٢٥,٧
متوسطة التدني (٧ – ٩)		٥١	٥٥,٤	٦٥	٤٨,٩	١١٦	٥١,٦
مرتفعة التدني (١٠–١٢)		٣٦	٣٩,١	١٥	١١,٢	٥١	٢٢,٧
الاجمالى		٩٢	١٠٠,٠	١٣٣	١٠٠,٠	٢٢٥	١٠٠,٠

ب - انخفاض المستوي الطبقي للأسرة: وتم قياس هذا المتغير ذاتيا، وذلك بسؤال المبحوث عن رؤيته لموضع الطبقة التي تنتمي لها أسرته بالمقارنة بالطبقات الاجتماعية السائدة للأسرالموجودة بالقرية،(وكانت الاستجابات عن هذا السؤال: في الطبقة المرتفعة، فى الطبقة المتوسطة، اقل من المتوسطة، على قد الحال)، وقد تم تقسيم مدي السؤال الي أربع فئات (مقياس سلبي/ عكسي)، ويبين جدول رقم (٣) أيضا توزيع المبحوثين عدديا ونسبيا وفقاً لتقديرهم الذاتى للمستوي الطبقي للأسرة (البعد الأول/ ب)، وفيه أفاد ٢٠% من إجمالي المبحوثين أنهم ينتمون إلي الطبقة المنخفضة أى"على قد الحال"، وذكر ٣٣,٨ % من المبحوثين أنهم فى "طبقة أقل من المتوسطة"، بينما ذكر ٣٨,٢ % من المبحوثين أنهم فى "الطبقة المتوسطة" (الفئة المنوالية لإجمالي العينة)، وأخيراً ذكر ٨% فقط من المبحوثين أنهم فى "الطبقة المرتفعة"، أى أن قرابة نصف المبحوثين (٥٣,٨%) اعتبروا أنفسهم فى طبقة منخفضة وأقل من المتوسطة، وتوضح نتائج الجدول أيضا أن قرابة ثلاثة أرباع فئة الفقراء (٧٦,١%) قد وضعوا أنفسهم في طبقتي "أقل من المتوسطة" و"علي قد الحال"، وأن أكثر من نصف فئة غير الفقراء (٦١,٧%) ينتمون للطبقتين المتوسطة والمرتفعة. الأمر الذي يشير إلي التباين الواضح بين المستوي الطبقي للفقراء عن المستوي الطبقي لغير الفقراء.

ج - عدم مــلائمة الـمـسـكن:

عند سؤال المبحوث عن مدي ملائمة المسكن الذي يعيش فيه هو وأسرته بصفة عامة، كانت الإستجابات علي هذا التساؤل بملائم جداً، وملائم، وغير ملائم، وغير ملائم علي الإطلاق، وتراوح المدي الفعلي لهذا المتغيرمن١الي ٤ درجات (مقياس سلبي)، وقد تم تقسيم هذا المدي الي أربع فئات بعدد إستجابات السؤال، ويوضح جدول رقم (٣) أيضا التوزيع العددي والنسبي للمبحوثين وفقا لمتغير مدي ملائمة المسكن لمعيشة الأسرة (البعد الأول/ج)، ويتبين منه أن نسبة إجمالي المبحوثين الواقعة في الفئة الاولي وهي فئة غير ملائم علي الاطلاق تبلغ حوالي ٣,٦ % من اجمالي العينة،وتمثل هذه الفئة ٧,٦%من إجمالي فئة الفقراء، ٠,٨% من فئة غير الفقراء، ويليها في النسب (الفئة الثانية) فئة "غير ملائم" لفئتي الفقراء وغير الفقراء حيث تبلغ نسبتيهما ١٤,١%، ٧,٥ % علي التوالي، وتمثل الفئة الثالثة فئة "ملائم" والتي تمثل الفئة المنوالية لفئات متغير مدي ملائمة المسكن الثلاث (فئة إجمالي العينة، وفئة الفقراء، ثم فئة غير الفقراء) إذ بلغت نسبة المبحوثين في هذه الفئات ٦١,٨ %، ٦٦,٣%، و٥٨,٦% بالترتيب، كما بلغت نسبة المبحوثين في الفئة الرابعة "ملائم جدا" قرابة ربع إجمالي العينة (٢٤,٤%)، وثلث فئة غيرالفقراء (٣٣,١%)، وقرابة عشر (١٢%) فئة الفقراء، الأمر الذي يشير إلي التباين بين مساكن الفقراء ومساكن غير الفقراء.

د - إنخفاض مستوي معيشة المبحوث (التقدير الذاتي):

وتم قياس هذا المتغير ذاتيا بمقياس سلبي، وذلك بسؤال المبحوث عن تقيمه لمستوى معيشته مقارنة بمستوي معيشة أهل القرية بصفة عامة، وكانت الإستجابات على هذا التساؤل: بأعلى من المتوسط، ومتوسط، واقل من المتوسط وأعطيت هذه الاستجابات أوزاناً رقمية ١، ٢، ٣ على الترتيب، ويتراوح المدي الفعلي لهذا المتغير من ١ الي ٣ درجات، وقد تم تقسيم هذا المدي الي ثلاث فئات. ويوضح جدول رقم (٣) التوزيع العددي والنسبي للمبحوثين وفقا لمتغير درجة إنخفاض مستوي المعيشة (التقدير الذاتي) (البعد الأول/ د)، حيث أفاد ١٤,٢% من إجمالي عينة البحث أن مستوي معيشتهم منخفض وذكر٦٥,٣ % من اجمالى أفراد العينة (الفئة المنوالية) أن مستوي معيشتهم متوسط ، كما ذكر ٢٠,٤ % فقط من إجمالي المبحوثين أن مستوي معيشتهم أعلي من المتوسط، وعند مقارنة نتائج فئتي الفقراء وغير الفقراء، أبانت النتائج أن الفئة متوسطة المعيشة هي الفئة المنوالية لكل منهما، إذ تبلغ نسبة المبحوثين في هاتين الفئتين ٦٧،٤%، و٦٣,٩% بالترتيب، كما تبلغ نسبة المبحوثين في الفئة قليلة الانخفاض ٥,٤ % بين الفقراء، و٣٠,٨ % بين غيرالفقراء، كما يقع نحو ٤٦ مبحوثا يمثلون نحو ٢٠,٤ % من إجمالي العينة، الأمر الذي يشير إلي وجود فرق جوهري

بين مبحوثي فئتي الدراسة (الفقراء وغيرالفقراء) من حيث مستوي المعيشة.

المتغير المركب لتدني المكانة الاجتماعية الاقتصادية:

لتكوين المتغير المركب " تدني المكانة الاجتماعية الاقتصادية"، تم جمع درجات الأسئلة الأربعة السابق إستعراضها جمعا جبريا لتعبر في مجملها عن بعد تدني المكانة الاجتماعية الاقتصادية، وتراوحت درجات المدي الفعلي من ٣ إلى ١٢ درجة بمتوسط حسابى قدره ٧,٨٤ درجة وانحراف معيارى قدره ٢,١٢ درجة، وقد تم تقسيم هذا المدي الي ثلاث فئات متدرجة تصاعديا ويوضح جدول رقم (٣) التوزيع العددي والنسبي للمبحوثين وفقا لاجمالي درجة بعد تدني المكانة الاجتماعية الاقتصادية (**/البعد الأول)، ويلاحظ أن الفئة متوسطة التدني (٧-٩) هي الفئة المنوالية لدرجات البعد سواءا لإجمالي العينة أو لكل فئة من فئتي الفقراء وغير الفقراء، وتبلغ نسبة المبحوثين في هذه الفئات ٥١,٦ % لاجمالي العينة، و٥٥,٤% للفقراء، و٤٨,٩% لغيرالفقراء، كما بلغت نسبة المبحوثين في الفئة منخفضة التدني (٣ - ٦) بين الفقراء ٥,٥ % (اقل الفئات نسبة)، وتبلغ ٣٩,٩ % بين غير الفقراء، كما يقع نحو ٥١ مبحوثا يمثلون نحو ٢٢,٧ % من إجمالي العينة، و٣٦ مبحوثا يمثلون نحو٣٩,١% من إجمالي فئة الفقراء، و١٥ مبحوثا يمثلون ١١,٢% من إجمالي فئة غير الفقراء في الفئة مرتفعة التدني (١٠-١٢)، الأمر الذي قد يشير إلي وجود فرق جوهري بين مبحوثي فئتي الدراسة (الفقراء وغيرالفقراء) من حيث المكانة الاجتماعية الاقتصادية، إذ عند الوقوف علي مدي معنوية الفرق بين متوسطي فئتي المبحوثين من الفقراء وغير الفقراء، تبين أن مقدار هذا الفرق يبلغ ٢,٢١ درجة، وباستخدام إختبار "t"، تبين أن قيمة "ت" المحسوبة تبلغ ٨,٩٥ وهي قيمة معنوية عند المستوي الاحتمالي ٠,٠٠١ ، وتشير هذه النتيجة إلي وجود فرق جوهري بين متوسطي فئتي الدراسة في درجات المكانة الاجتماعية الاقتصادية (جدول رقم ١٠).

(٢) البعد االثاني: تدني مستوي الرعاية الصحية:

تم قياس هذا البعد بمقياس مكون من ثلاثة بنود سلبية، يتعلق الأول منها بكيفية متابعة حمل الزوجة، والثاني يتعلق بالقائم بعملية الولادة، والثالث يتعلق بكيفية علاج أفراد الأسرة ومداواتهم، وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

عند إستعراض التوزيع العددي والنسبي للمبحوثين بصفة عامة، ووفق درجات الفقر وطرق متابعة حمل الزوجة والجنين، تشير النتائج الواردة فى جدول رقم (٤) (أ/البعد الثاني) إلى أن أكثر من نصف أسر المبحوثين (٥٣,٣%) لا تتابع الحمل مع أحد بصفة عامة، وإن زادت نسبة زوجات غير الفقراء غير المتابعات (٦٣,٢%) عن نظرائهن زوجات الفقراء (٣٩,١%)، أما اللاتي تابعن فغالبيتهن قد تابعن عند الدايات والرائدات الصحيات (٣٦,٥% من إجمالي العينة)، وتباينت نسبهن بين الفقيرات وغير الفقيرات، حيث بلغت نسبتهن نحو ٥٥,٤ % في أسر الفقراء، ونحو٢٣,٣% في أسر غير الفقراء، كما أوضحت نتائج الجدول عدم جدوي مراكز تنظيم الاسرة والوحدات الصحية في متابعة حمل الزوجات والأجنة، وأظهرت أن قرابة عشر إجمالي عينة الدراسة (١٠,٢%)، منها قرابة ٥% من زوجات الفقراء، وقرابة سبع عينة زوجات غير الفقراء (١٣,٦%) قد تابعن حملهن وأجنتهن في المستشفيات الحكومية أو عند أطباء أو مستشفيات خاصة.

جدول رقم (٤) التوزيع العددي والنسبي للمبحوثين وفق درجات الفقر ومستويات تدني الرعاية الصحية

م	البعد / البند	الوزن النوعي	إجمالي العينة		الفقراء		غير الفقراء	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
	البعد االثاني: تدني مستوي الرعاية الصحية							
	أ - متابعة حمل الزوجة والجنين							
١	لا احد	٦	١٢٠	٥٣,٣	٣٦	٣٩,١	٨٤	٦٣,٢
٢	الداية	٥	٣٥	١٥,٦	٢٣	٢٥,٠	١٢	٩,٠
٣	رائدة صحية	٤	٤٧	٢٠,٩	٢٨	٣٠,٤	١٩	١٤,٣
٤	مركز تنظيم الأسرة	٣	صفر	٠,٠	صفر	٠,٠	صفر	٠,٠
٥	الوحدة الصحية	٣	صفر	٠,٠	صفر	٠,٠	صفر	٠,٠
٦	مستشفى حكومى	٢	١٦	٧,١	٥	٥,٤	١١	٨,٣
٧	طبيب او مستشفى خاصة	١	٧	٣,١	صفر	٠,٠	٧	٥,٣
	ب – القائم علي توليد الزوجة							
١	الداية	٤	١٣٤	٥٩,٦	٤٦	٥٠,٠	٨٨	٦٦,٢
٢	رائدة صحية	٣	٦٢	٢٧,٦	٣٣	٣٥,٩	٢٩	٢١,٨
٣	مستشفى حكومى	٢	١٠	٤,٤	١٠	١٠,٨	صفر	٠,٠
٤	طبيب خاص	١	١٨	٨,٠	٣	٣,٣	١٥	١١,٢
٥	مستشفى خاصة	١	١	٠,٤	صفر	٠,٠	١	٠,٨
	ج – علاج افراد الاسرة ومداواتهم							
١	بالوصفات البلدية	٧	٨	٣,٥	٢	٢,٢	٦	٤,٥
٢	علاج من الصيدلية بدون كشف	٦	١٤	٦,٢	٦	٦,٥	٨	٦,٠
٣	الوحدة الصحية	٥	٢٧	١٢,٠	١٤	١٥,٢	١٣	٩,٨
٤	مستشفى حكومى بالمدينة	٤	٢٢	٩,٨	١٤	١٥,٢	٨	٦,٠
٥	طبيب خاص بالقرية	٣	٤٠	١٧,٨	١٩	٢٠,٧	٢١	١٥,٨
٦	طبيب متخصص بالمدينة	٢	١٠٠	٤٤,٤	٣٢	٣٤,٨	٦٨	٥١,١
٧	مستشفى خاص	١	١٤	٦,٢	٥	٥,٤	٩	٦,٨
	** مستوي تدني الرعاية الصحية							
١	منخفضة التدني (٢ - ٦)		١٤٥	٦٤,٥	٥٢	٥٦,٥	٩٣	٧٠,٠
٢	متوسطة التدني (٧– ١١)		٦٧	٢٩,٨	٣٩	٤٢,٤	٢٨	٢١,١
٣	مرتفعة التدني (١٢–١٦)		١٣	٠٥,٧	١	٠١,١	١٢	٩,١
	الإجمالى		٢٢٥	١٠٠,٠	٩٢	١٠٠,٠	١٣٣	١٠٠,٠

ب) وعند إستعراض التوزيع العددي والنسبي للمبحوثين بصفة عامة، ووفق درجات الفقر والقائم علي ولادة الزوجة ، تشير النتائج الواردة فى جدول رقم (٤) (ب /البعد الثاني) إلى أن غالبيية ولادات أسرعينة البحث (٥٩,٦%) قد تمت بالمنازل ودون إشراف طبي عن طريق الدايات، بالإضافة إلي ٢٧,٦% عن طريق الرائدات الصحية، وتقاربت نسبتي الولادة في المنزل عن طريق الدايات والرائدات الصحية بين الأسر الفقيرة والأسر غير الفقيرة حيث بلغ مجموع النسبتين ٨٥,٩ % و٨٨% علي التوالي، ولجأت نحو ١٢% من زوجات الأسرغيرالفقيرة إلي طبيب خاص أو إلي مستشفى خاصة للولادة مقابل ٣,٣% من الزوجات في الأسر الفقيرة، الأمر الذي يشير إلي ضعف أنشطة الرعاية الصحية للحوامل وإلي ضرورة وأهمية تفعيل أدوار وأنشطة منظمات الصحة الانجابية والمستشفيات الحكومية التي أنشئت من أجلها.

ج) وعند إستعراض التوزيع العددي والنسبي للمبحوثين بصفة عامة، ووفق درجات الفقر وكيفية علاج أفراد الأسرة ومداواتهم ، تشير النتائج الواردة فى جدول رقم (٤) (ج/البعد الثاني) إلى أن نحو ٤٤,٤% من أسر المبحوثين يعالجون عن طريق طبيب متخصص فى المدينة ، أما نسبة من يعالجون من الامراض عند طبيب متخصص فى القرية بلغت نسبتهم (١٧,٨%)، وأن حوالى (١٦%) من أفراد أسر المبحوثين يعالجون من الامراض عن طريق مستشفى حكومى أو مستشفي خاص فى المدينة، وكان (١٢%) من إجمالى المبحوثين يلجأون إلى الوحدة الصحية لعلاج الامراض الموجودة داخل الاسرة بينما كان (٩,٧%) من إجمالى أفراد العينة البحثية يعالجون من الامراض عن طريق الوصفات البلدية أو شراء أدوية من الصيدلية بدون كشف.

المتغير المركب لبعد تدني مستوي الرعاية الصحية

هذا وقد تم جمع درجات هذه الأسئلة الثلاث جمعا جبريا لتعبر في مجملها عن بعد تدني مستوي الرعاية الصحية، وتراوحت درجات المدي الفعلي من ٢ إلى ١٦ درجة بمتوسط حسابى قدره ٥,٧٢ درجة وانحراف معيارى قدره ٣,١٨ درجة، وقد تم تقسيم هذا المدي الي ثلاث فئات متدرجة تصاعديا ويوضح جدول رقم (٤) التوزيع العددي والنسبي للمبحوثين وفقا لدرجة تدني مستوي الرعاية الصحية. ويلاحظ أن الفئة منخفضة التدني (٢- ٦) هي الفئة المنوالية لدرجات البعد سواءا لإجمالي العينة أو لكل فئة من فئتي الفقراء وغير الفقراء، وتبلغ نسبة المبحوثين في هذه الفئات ٦٤,٥ % لاجمالي العينة، و٥٦,٥%، للفقراء، و٧٠,٠% لغير الفقراء. كما بلغت نسبة المبحوثين في الفئة المتوسطة (٧-١١) لإجمالي العينة ٢٩,٨ % ، ونسبة المبحوثين في الفئة مرتفعة التدني (١٢- ١٦) نحو ٥,٧ % من إجمالي العينة (اقل الفئات نسبة). الأمر الذي يشير إلي تشابه فئتي الدراسة (الفقراء وغيرالفقراء) في إستخدام الممارسات الطبية وعدم وجود تباين جوهري بينهما في استخدام طرق الرعاية الصحية المختلفة، إذ تبين عند الوقوف علي مدي معنوية الفرق بين متوسطي فئتي المبحوثين من الفقراء وغير الفقراء أن مقدار هذا الفرق يبلغ ٠,٥١ درجة، وباستخدام إختبار "t" ، تبين أن قيمة "ت" المحسوبة تبلغ ١,١٩ وهي قيمة غير معنوية عند أي مستوي الاحتمالي مقبول، وتشير هذه النتيجة إلي عدم وجود فرق جوهري بين متوسطي فئتي الدراسة (جدول رقم ١٠).

(٣) البعد الثالث: انخفاض المستوي التعليمي:

مقياس سلبي – بغرض بيان الوضع التعليمي المتدني للمبحوث الفقير- وذلك من خلال ترجيح درجات المؤهل التعليمي للمبحوث عكسيا، وتم قياس هذا البعد بسؤال المبحوث عن حالته التعليمية وذكر مؤهله الدراسي الحاصل عليه، ويوضح جدول رقم (٥) إستجابات السؤال المحتملة والأوزان المقررة، بالإضافة إلى التوزيع العددي والنسبي للمبحوثين قرين كل إستجابة. وعند إستعراض الوضع التعليمي لإجمالي مبحوثي العينه، ومقارنة المستويات التعليمية للفقراء بنظائرهم من غير الفقراء يتضح أن نسبة الأمية بين أفراد العينة.

جدول رقم (٥) التوزيع العددي و النسبي للمبحوثين وفق درجات الفقر والدرجة العكسية للمستوى التعليمي

م	البعد / البند (المؤهل)	الوزن	إجمالي العينة		الفقراء		غير الفقراء	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
١	أمي	٨	٤٢	١٨,٧	٢٢	٢٣,٩	٢٠	١٥,٠
٢	يقرأ ويكتب	٧	٢٤	١٠,٧	١٠	١٠,٩	١٤	١٠,٥
٣	إبتدائي	٦	٠٦	٠٢,٧	صفر	٠,٠	٦	٤,٥
٤	إعدادي	٥	٠٧	٠٣,١	٤	٤,٣	٣	٢,٣
٥	ثانوي أو فني	٤	١٠١	٤٤,٩	٤٨	٥٢,٢	٥٣	٣٩,٨
٦	فوق المتوسط	٣	٠١	٠٠,٤	١	١,١	صفر	٠,٠
٧	جامعي	٢	٤٢	١٨,٧	٧	٧,٦	٣٥	٢٦,٣
٨	أعلي	١	٠٢	٠٠,٨	صفر	٠,٠	٢	١,٥
	الإجمالي		٢٢٥	١٠٠,٠	٩٢	١٠٠,٠	١٣٣	١٠٠,٠

بصفة عامة تبلغ قرابة الخمس (١٨,٧%)، كما وأن قرابة ٤٥% من إجمالي المبحوثين حاصلون علي الثانوية العامة أو الفنية، وأن ١٩,٥% من العينة حاصلون علي مؤهل جامعي أو أكثر، كما يتضح من نتائج البحث أن مقدار نسبة الأمية بين المبحوثين الفقراء تبلغ مرة ونصف مقدار نظيرتها لغير الفقراء (٢٣,٩%، ١٥% علي التوالي) ، وأن نسبة الحاصلين علي الثانوية العامة أو الفنية بين المبحوثين الفقراء تبلغ ٥٢,٢% في مقابل ٣٩,٨% لنظيرتها من المبحوثين غير الفقراء، كما تبين النتائج أن نسبة المبحوثين الفقراء الحاصلين علي مؤهلات جامعية أو أعلي قد بلغت ٧,٦% في مقابل٢٧,٨% لنظيرتها من المبحوثين غير الفقراء، الأمر الذي يشير إلي إنخفاض المستوي التعليمي للفقراء عن نظيره لغير الفقراء، وعند الوقوف علي مدي معنوية الفرق بين متوسطي فئتي المبحوثين من الفقراء وغير الفقراء تبين أن مقداره يبلغ ٠,٧٩ درجة، وباستخدام إختبار "t"، تبين أن قيمة "ت" المحسوبة تبلغ ٢,٤٧ وهي قيمة معنوية ذات دلالة إحصائية عند المستوي الاحتمالي ٠,٠١ وتشير إلي جوهرية الفرق في المستوي التعليمي بين الفقراء وغير الفقراء. (جدول رقم ١٠).

(4) البعد الرابع: تدني الحالة المسكنية:

وتم قياسها بمقياس مكون من عشرة بنودً تعكس حالة المسكن وخصص لكل بند درجة (كما سبق تناوله).

ثم جمعت الدرجات التى حصل عليها المبحوث فى كل بند من هذه البنود العشرة لتعبر عن درجة تدني حالة المسكن وتراوح المدي الفعلي لمتغير الحالة المسكنية ما بين ١٠ إلي ٣٠ درجة بمتوسط حسابي قدره ١٨,١٠ درجة وانحراف معياري قدره ٤,٦٩ درجة وقد تم تقسيم هذا المدي إلي ثلاث فئات متدرجه تصاعدياً، ويوضح جدول رقم (٦) التوزيع العددي والنسبي للمبحوثين وفقا لمتغير تدني الحالة المسكنية، ويلاحظ أن نسبة المبحوثين في الفئة منخفضة التدني المسكني (١٠-١٥) تبلغ نحو ٣٤,٢% من إجمالي العينه، وأن نسبة المبحوثين في الفئة المتوسطة (١٦-٢٢) تبلغ حوالي ٤٧,٦% وهي الفئة المنوالية ، وأن نسبة المبحوثين في فئة التدني المرتفعة (٢٣-٣٠) بلغت حوالي ١٨,٢% من إجمالي العينة. وقد بلغت قيمة معامل ألفا ٠,٨٦٣ وبلغ معامل الصدق الذاتي للمقياس ٠,٩٢٩

جدول رقم (٦) التوزيع العددي والنسبي للمبحوثين وفق مستوي الفقر وتدني الحالة المسكنية

م	البعد / البند (مستوي الحالة المسكنية)	إجمالي العينة		الفقراء		غير الفقراء	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
١	منخفضة التدني (١٠- ١٥)	٧٧	٣٤,٢	١٧	١٨,٥	٦٠	٤٥,١
٢	متوسطة التدني (١٦– ٢٢)	١٠٧	٤٧,٦	٤٧	٥١,١	٦٠	٤٥,١
٣	مرتفعة التدني (٢٣– ٣٠)	٤١	١٨,٢	٢٨	٣٠,٤	١٣	٠٩,٨
	المجموع	٢٢٥	١٠٠,٠	٩٢	١٠٠,٠	١٣٣	١٠٠,٠

وعند إستعراض أكثر الخصائص الدالة علي كل بند من البنود المكونة لمتغير حالة المسكن للمبحوثين، والوقوف علي أهم السمات التي تصف وتقارن الأحوال المسكنية للفقراء بنظائرهم من غيرالفقراء - من خلال الاستعانة بالنسبة المئوية للفئة المنوالية لكل بند من البنود المدروسة - يتضح من جدول رقم (٧) أن غالبية المبحوثين من الفقراء وغير الفقراء يمتلكون منازلهم حيث بلغت نسبتيهما ٦٨,٥%، و٨٠,٥ % علي التوالي، وأن ٧,٦% من الفقراء يستأجرون مساكنهم ، أما غير الفقراء فلا يستأجرون منازل للسكن فيها، كما يعيش أكثر من ثلثي المبحوثين الفقراء وغير الفقراء في أسر بسيطة (إقامة مستقلة)، كما تتسم أغلب مساكن الفقراء بأن أرضيتها أسمنتية وجدرانها علي المحارة ونوافذها مصنوعة من الخشب والألمونيوم وكثير من حماماتها بقاعدة بلدية وأرضية بلاط ويتناول غالبية الفقراء الطعام علي طبلية (٦٤,١%) وقلة منهم علي ترابيزة أو علي سفرة (١٦,٣%) وتوجد بأغلب حجرات نومهم (٥٣,٣%) أسرة ودواليب مفردة ويجلس ضيوفهم علي كنب، وتتسم مساكن غيرالفقراء بأن أرضيتها سيراميك وجدرانها مطلية بالزيت أو البلاستيك ونوافذها مصنوعة من الخشب والألمونيوم وكثير من حماماتها بها قاعدة أفرنجية وأرضية سيراميك، ويتناول نحو ٤٠,٦% من قاطنيها الطعام علي طبلية، والغالبية علي ترابيزة أو علي سفرة (٤٣,٦%) وتوجد بأغلب حجرات نومهم (٦٢,٤%) حجرات نوم كاملة ويجلس ضيوفهم علي أطقم صالونات مذهبة أو أطقم جلوس، وتشير هذه النتائج بصفة عامة إلي انخفاض وتدني الحالة المسكنية لمساكن الفقراء بمقارنتها بأحوال مساكن غير الفقراء. وعند الوقوف على مدي معنوية فرق تدني الحالة المسكنية بين متوسطي فئتي المبحوثين الفقراء وغير الفقراء يتضح أن مقدار هذا الفرق يبلغ ٣,٨٠ درجة، وباستخدام إختبار "t"، تبين أن قيمة "ت" المحسوبة تبلغ ٦,٥٠ وهي قيمة معنوية ذات دلالة إحصائية عند المستوي الاحتمالي ٠,٠٠١ وتشير إلى وجود فروق جوهرية في الأحوال المسكنية بين الفقراء وغير الفقراء من المبحوثين. جدول رقم (١٠)

جدول رقم (٧) توزيع المبحوثين من الفقراء وغيرالفقراء وفقاً لخصائص المسكن المدروسة.

م	الفقراء(ن=٩٢)		غير الفقراء(ن=١٣٣)	
	خصائص المسكن	البند	%	البند	%
١	ملكية الزوج للمسكن	ملك	٦٨,٥	ملك	٨٠,٥
٢	سكن بالإيجار	إيجار	٧,٦	إيجار	٠,٠
٣	نوع الإقامة	مستقل	٦٦,٣	مستقل	٧١,٤
٤	أرضية المسكن	أسمنتية	٥٢,٢	سيراميك	٤٥,٩
٥	طلاء الجدران	محارة	٤٣,٥	زيت أو بلاستيك	٦٠,٢
٦	*النوافذ*	خشب/ألوميتال	٦٦,٣	خشب/ألوميتال	٨٠,٥
٧	دورة المياه	قاعدة وأرضية بلاط	٤٢,٤	قاعدة أفرنجى وأرضية سيراميك	٧٥,٢
٨	*حجرة الطعام*	طبلية	٦٤,١	طبلية	٤٠,٦
٩	*حجرة الطعام*	ترابيزة/سفرة	١٦,٣	ترابيزة/سفرة	٤٣,٦
١٠	*- حجرة النوم*	سرير ودولاب	٥٣,٣	حجرة نوم كاملة	٦٢,٤
١١	استقبال الضيوف	كنب	٥٧,٦	جلوس/ صالون مذهب	٦٢,٤

(٥) البعد الخامس: قلة المقتنيات المعيشية

وقد تم التعبير عن بعد درجة المقتنيات المعيشية التي يمتلكها الباحث بمدي توافر التسهيلات والممتلكات والأجهزة الحديثة التي تعين أسرة الباحث علي آداء كثير من الأعباء المنزلية والأسرية وتعكس القدرة الاقتصادية للمبحوث، وإنجاز كثير من المسئوليات بدرجة من الراحة، وقد تم قياس هذا المتغير بعدد ونوع الأجهزة المنزلية التي تمتلكها الأسرة مرجحة بسعرها فقد أعطي كل من يمتلك سيارة خاصة ٦ درجات، و لكل من حاز علي كاميرا فيديو، أو لاب توب، ٥ درجات، ولكل من ثلاجة كهربائية، أوتليفزيون ملون(LCD)، أوغسالة أطباق، أوجهاز كمبيوتر٤ درجات، ولكل من التليفون المحمول، أوالديب فريزر، أوالستائر، أوالبوتاجاز، أوالغسالة الكهربائية ٣ درجات، ولكل من التليفون الأرضي، أوالتليفزيون الملون، أوسخان المياه الكهربائي، أوالدش(وصلة أو طبق)، أومروحة كهربائية، أوغسالة نصف أوتوماتيك، أومكنسة كهربائية أونجف، أو سجاد ٢ درجة، ولكل من دفاية ، أومكواة أوخلاط كهربائي أوماكينة خياطة ، أودراجة ، أوشفاط مطبخ درجة واحدة، وجمعت درجات هذه البنود المرجحة جمعا جبريا لتعبر عن متغير مستوي المعيشة المادي، ولذلك كلما إرتفعت درجات هذا المتغير لشخص ما كلما إرتفع مستواه الاقتصادي. لقد تراوح المدي الفعلي لمتغير المقتنيات المعيشة من ١١إلي ١٣٦ درجة بمتوسط حسابي قدره ٤٨,٤٨ درجة وانحراف المعياري قدره ٣,٣٠ درجة للعينة، وتم تقسيم هذا المدي الي ستة فئات متدرجة تصاعديا، وتم ترميز هذه الفئات بأوزان رقمية عكسية في قيمها مع ترتيب فئات متغير قلة المقتنيات المعيشية (ليصبح مقياسا سلبيا للمقتنيات المعيشية) ويوضح جدول رقم (٨) التوزيع العددي والنسبي للمبحوثين وفقا لفئات متغير قلة المقتنيات المعيشية. ويلاحظ أن الفئة الثانية (٢٠-٣٩درجة) هي الفئة المنوالية لدرجات المتغير ويبلغ عدد المبحوثين فيها ٩٠ مبحوثا يمثلون٤٠% من اجمالي العينة، وأن نسبة المبحوثين في الفئة الثالثة (٤٠-٥٩) تبلغ نحو ٢٦,٢ % من اجمالي العينة، يليها كل من الفئتين الرابعة والخامسة، ثم السادسة حيث بلغت نسب المبحوثين فيها ٨,٩%، ٨,٩%، ٧,١% علي الترتيب. هذا ويلاحظ أن الفئة المنوالية لمتغير قلة المقتنيات المعيشية عند الفقراء يقع في الفئة الثانية (٢٠-٣٩) حيث تبلغ نسبة المبحوثين فيها نحو ٥٦,٥% من إجمالي الفقراء،

أما الفئة المنوالية لمتغير قلة المقتنيات المعيشية عند غير الفقراء يقع في الفئة الثالثة (٤٠- ٥٩) حيث تبلغ نسبة المبحوثين فيها نحو ٣٠,٨% من إجمالي غيرالفقراء، وعند الوقوف علي مدي معنوية الفرق بين متوسطي فئتي المبحوثين الفقراء وغير الفقراء يتضح أن مقدارهذا الفرق يبلغ ١,١٧ درجة، وباستخدام إختبار "t" ، تبين أن قيمة "ت" المحسوبة تبلغ ٧,٠٧ وهي قيمة معنوية ذات دلالة إحصائية المستوي الاحتمالي ٠,٠٠١ وتشير إلي وجود فروق جوهرية في حجم حيازة المقتنيات المعيشية بين الفقراء وغير الفقراء من المبحوثين (جدول رقم ١٠).

جدول رقم (٨) توزيع المبحوثين عدديا ونسبيا وفق مستوي الفقر وقلة المقتنيات المعيشية

م	البعد / البند (قلة المقتنيات المعيشية)	الوزن	إجمالي العينة		الفقراء		غير الفقراء	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
١	أقل من ٢٠	٦	٢٠	٨,٩	١٥	١٦,٣	٥	٣,٨
٢	٢٠ _ ٣٩	٥	٩٠	٤٠,٠	٥٢	٥٦,٥	٣٨	٢٨,٦
٣	٤٠ _ ٥٩	٤	٥٩	٢٦,٢	١٨	١٩,٦	٤١	٣٠,٨
٤	٦٠ _ ٧٩	٣	٢٠	٨,٩	٥	٥,٤	١٥	١١,٣
٥	٨٠ _ ٩٩	٢	٢٠	٨,٩	٢	٢,٢	١٨	١٣,٥
٦	١٠٠ فأكثر	١	١٦	٧,١	٠٠	٠,٠	١٦	١٢,٠
	الاجمالى		٢٢٥	١٠٠,٠	٩٢	١٠٠,٠	١٣٣	١٠٠,٠

(٦) البعد السادس: سوء التغذية

تم قياس هذا البعد بمقياس مكون من خمس أسئلة تتعلق بنوعية خمسة أنواع من أصناف غذاء أفراد الأسرة الأساسية التي يجب تناولها والتي تتمثل في اللحوم، والطيور، والأسماك، والفاكهة والخضروات الطازجة، واللبن، وكميا بعدد مرات تناول كل غذاء من هذه الأغذية خلال أسبوع أو شهر وهي:-

ممكن تقوللى:

- بتاكلو لحمة كام مرة في الشهر؟ ..... مرة.
- بتاكلوا طيوركام مرة فى الشهر؟ ..... مرة.
- بتاكلوا سمك كام مرة في الشهر؟ ..... مرة.
- بتاكلوا فاكهه والخضروات الطازجة كام مرة فى الأسبوع؟ ..... مرة.
- بتشربوا لبن كام مرة في الاسبوع؟ ..... مرة.

وأظهرت النتائج الملامح الرئيسية لمكونات بعد سوء التغذية، عند إستعراض التوزيع العددي والنسبي للمبحوثين وفق درجات الفقر وعدد مرات أكل أسرة المبحوث اللحم شهريا (جدول رقم ٩-البعد السادس/ أ) أن نحو ٧٠ مبحوثا يمثلون ٣١,١% من إجمالي العينة (الفقراء وغير الفقراء) لا يتناولون اللحم أو يتناولونه مرة واحدة شهريا علي الأكثر، كما وأن ٦٨ مبحوثا يمثلون ٣٠,٢% من إجمالي العينة يتناولونه من مرتين لثلاث مرات شهريا، وأن ٥٠ مبحوثا يمثلون ٢٢,٢% من إجمالي العينة يتناولونه من أربعة لخمس مرات شهريا، أما باقي العينة والبالغ عددهم نحو ٣٧ مبحوثا (١٦,٤% من إجمالي العينة) يتناولون اللحم أكثر من ست مرات شهريا- أي أكثر من مرتين أسبوعيا. وللتعرف علي عدد مرات أكل اللحمة لكل من أسر الفقراء وغير الفقراء من المبحوثين ،يتبين من الجدول السابق الفرق الشاسع في استهلاك اللحوم بين الفقراء ونظائرهم من غير الفقراء حيث يتناول ٤٢,٤% من الفقراء اللحوم مرة واحدة شهريا علي الأكثر مقابل ٢٣,٣% من غير الفقراء، كما تبين جليا كثرة نسب تناول غير الفقراء للحوم عن نسب نظرائهم من المبحوثين الفقراء، حيث يتناول أكثر من ثلاثة أرباع عينة غير الفقراء اللحوم أكثر من مرتين أسبوعيا.

كما أظهرت النتائج البحثية عند استعراض التوزيع العددي والنسبي للمبحوثين وفق درجات الفقر وعدد مرات أكل أسرة المبحوث الطيور شهريا (جدول رقم ٩) (البعد٦/ ب) أن نحو ٢٥% من إجمالي عينة الفقراء يتناولون الطيور ٣مرات أو أقل شهريا، وأن غالبية عينة الفقراء (الفئة المنوالية = ٥٦,٥%) يتناولونه من ٤ إلي ٥ مرات شهريا أي مرة كل أسبوع كما وأن باقي العينة من الفقراء (١٨,٥%) يتناولونه أكثر من ٦ مرات شهريا، وذلك في مقابل (١٥,٨%، ٣٢,٣%، ٥١,٩%) لنظائرهم من غير الفقراء علي الترتيب.

وعند عرض النتائج البحثية للتوزيع العددي والنسبي للمبحوثين وفق درجات الفقر وعدد مرات أكل أسرة المبحوث الأسماك شهريا (جدول رقم٩) (البعد٦/ ج) تبين أن نحو ٢٢,٨% من إجمالي عينة الفقراء يتناولون الأسماك ٣مرات أو أقل شهريا، وأن غالبية عينة الفقراء (الفئة المنوالية - ٥٤,٣%) يتناولونه من ٤ إلي ٥ مرات شهريا أي مرة كل أسبوع كما وأن باقي العينة من الفقراء (٢٢,٩%) يتناولونه أكثر من ٦مرات شهريا، وذلك في مقابل (٨,٣%، ٥٢,٦%، ٣٩,١%) لنظائرهم من غير الفقراء علي الترتيب، الأمر الذي يشير إلي زيادة إستهلاك غير الفقراء للحوم والطيور والاسماك أكثر من نظرائهم الفقراء بدرجة ملحوظة.

وعند إستعراض نتائج التوزيع العددي والنسبي للمبحوثين وفق درجات الفقر وعدد مرات أكل أسرة المبحوث الفاكهة والخضار أسبوعيا (جدول رقم٩) (البعد٦/ د)، تبين أن غالبية عينة الفقراء (٦٤,١% - الفئة المنوالية) يتناولون الفاكهة والخضار مرتين أو أقل أسبوعيا، وأن ١٩,٦% من الفقراء يتناولونه من ٣ إلي ٤مرات أسبوعيا، كما وأن باقي العينة من الفقراء (١٦,٣%) يتناولونه أكثر من ٥مرات أسبوعيا، وذلك في مقابل (٣٦,٨%، ٣٩,١%، ٢٤%) لنظائرهم من غير الفقراء علي الترتيب، الأمر الذي يشير إلي زيادة إستهلاك الفقراء للفاكهة والخضار نسبيا عن إستهلاكهم للحوم والطيور والأسماك. وزيادة إستهلاك غيرالفقراء أيضا للحوم والطيور والأسماك عن نظرائهم من الفقراء.

وباستعراض التوزيع العددي والنسبي للمبحوثين وفق درجات الفقر وعدد مرات شرب أسرة المبحوث اللبن أسبوعيا (جدول رقم٩) (البعد٦/ هـ) تبين أن غالبية الفقراء (٤٢,٤% - الفئة المنوالية) يشربون اللبن مرة أوأقل أسبوعيا، وأن ٣٩,١% منهم يتناولونه من مرتين إلي ٣مرات أسبوعيا، كما وأن باقي العينة من الفقراء (١٨,٥%) يتناولونه أكثر من ٤مرات أسبوعيا، وذلك في مقابل (١٨%، ٣٦,١%، ٤٥,٩%) لنظائرهم من غير الفقراء علي الترتيب، الأمر الذي يشير إلي زيادة إستهلاك غيرالفقراء للبن عن نظرائهم من الفقراء. ولتكوين المتغير المركب "سوء التغذية"، تم جمع درجات الاجابة عن الأسئلة الخمسة السابق.

جدول رقم (٩) التوزيع العددي والنسبي للمبحوثين وفق مستوي الفقر ومستويات سوء التغذية.

م	البعد / البند	الوزن	إجمالي العينة		الفقراء		غيرالفقراء	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
٦) البعد السادس: سوء التغذية :								
أ - عدد مرات أكل اللحم شهريا								
١	مرة واحدة أو لايتناولونه	٥	٧٠	٣١,١	٣٩	٤٢,٤	٣١	٢٣,٣
٢	٢– ٣ مرات	٤	٦٨	٣٠,٢	٣٧	٤٠,٢	٣١	٢٣,٣
٣	٤– ٥ مرات	٣	٥٠	٢٢,٢	١٣	١٤,١	٣٧	٢٧,٨
٤	٦ – ٧ مرات	٢	١٩	٨,٤	٢	٢,٢	١٧	١٢,٨
٥	٨ مرات فأكثر	١	١٨	٨,٠	١	١,١	١٧	١٢,٨
ب - عدد مرات أكل الطيور شهريا								
١	٣ مرات وأقل	٤	٤٤	١٩,٦	٢٣	٢٥,٠	٢١	١٥,٨
٢	٤– ٥ مرات	٣	٩٥	٤٢,٢	٥٢	٥٦,٥	٤٣	٣٢,٣
٣	٦– ٧ مرات	٢	٥	٢,٢	١	١,١	٤	٣,٠
٤	٨ مرات فأكثر	١	٨١	٣٦,٠	١٦	١٧,٤	٦٥	٤٨,٩
ج - عدد مرات أكل السمك شهريا								
١	٣ مرات أوأقل	٤	٣٢	١٤,٢٢	٢١	٢٢,٨	١١	٨,٣
٢	٤– ٥ مرات	٣	١٢٠	٥٣,٣٣	٥٠	٥٤,٣	٧٠	٥٢,٦
٣	٦– ٧ مرات	٢	١٩	٨,٤٤	٢	٢,٢	١٧	١٢,٨
٤	٨ مرات فأكثر	١	٥٤	٢٤,٠٠	١٩	٢٠,٧	٣٥	٢٦,٣
د - عدد مرات أكل الفاكهة والخضار أسبوعيا								
١	مرتين أوأقل	٤	١٠٨	٤٨,٠	٥٩	٦٤,١	٤٩	٣٦,٨
٢	٣– ٤ مرات	٣	٧٠	٣١,١	١٨	١٩,٦	٥٢	٣٩,١
٣	٥– ٦ مرات	٢	٢٥	١١,١	١١	١٢,٠	١٤	١٠,٥
٤	٧ مرات فأكثر	١	٢٢	٩,٨	٤	٤,٣	١٨	١٣,٥
ها - عدد مرات شرب اللبن أسبوعيا								
١	مرة واحدة فأقل	٤	٦٣	٢٨,٠٠	٣٩	٤٢,٤	٢٤	١٨,٠
٢	٢– ٣ مرات	٣	٨٤	٣٧,٣٣	٣٦	٣٩,١	٤٨	٣٦,١
٣	٤– ٥ مرات	٢	٣٢	١٤,٢٢	٧	٧,٦	٢٥	١٨,٨
٤	٦ – فأكثر	١	٤٦	٢٠,٤٤	١٠	١٠,٩	٣٦	٢٧,١
** إجمالي بعد سوء التغذية								
١	منخفضة سوء التغذية (٥ - ١٠)		٣٨	١٦,٩	٤	٠٤,٣	٣٤	٢٥,٦
٢	متوسطة سوء التغذية (١١– ١٦)		١٠٤	٤٦,٢	٣١	٣٣,٧	٧٣	٥٤,٩
٣	مرتفعة سوء التغذية (١٧– ٢٢)		٨٣	٣٦,٩	٥٧	٦٢,٠	٢٦	١٩,٥
	الإجمالي		٢٢٥	١٠٠	٩٢	١٠٠	١٣٣	١٠٠,٠

استعراضها جمعا جبريا لتعبر في مجملها عن متغير سوء التغذية، وتراوحت درجات المدي الفعلي من٥ إلى ٢٢ درجة بمتوسط حسابى قدره ١٤,٦٢درجة وانحراف معيارى قدره ٣,٨ درجة، وقد بلغت قيمة معامل ثبات ألفا لبنود المقياس ٠,٧٣١ وهي قيمة مرتفعة، كما بلغ معامل صدق المقياس ٠,٨٥٥، وقد تم تقسيم هذا المدي الي ثلاث فئات متدرجة تصاعديا ويوضح جدول رقم ٩ (إجمالي بعد سوء التغذية) التوزيع العددي والنسبي للمبحوثين وفق مستوي الفقر ومستويات سوء التغذية. ويلاحظ أن الفئة متوسطة السوء (١١- ١٦) هي الفئة المنوالية لدرجات البعد سواءً لإجمالي العينة أو لفئة غير الفقراء، وتبلغ نسبة المبحوثين في هاتين الفئتين ٤٦,٢ % لاجمالي العينة، و٥٤,٩%، لغيرالفقراء، أما الفئة المنوالية لفئة الفقراء فتمثلت في مستوي سوء التغذية المرتفع (١٧ – ٢٢) والتي تمثل ٦٢% من إجمالي عينة الفقراء، الأمر الذي يشير إلى انتشار سوء التغذية بدرجة ملحوظة بين الفقراء عن نظرائهم من غير الفقراء.

وعند الوقوف على مدي معنوية الفروق بين بنود المتغير المركب لإجمالي بعد سوء التغذية بالنسبة لمتوسطي فئتي المبحوثين من الفقراء وغيرالفقراء، توضح نتائج الاختبار أن قيمة "t" لبنود الغذاء الخمسة قد تراوحت مابين ٣,٠٦ و٥,٩٠ وجميعها قيم معنوية عند المستوي الاحتمالي ٠,٠١ على الأقل، كما وتشير النتيجة إلى وجود فروق جوهرية بين متوسطي فئتي الدراسة لصالح غير الفقراء بالنسبة لإستهلاك كل غذاء من هذه الأغذية، ولاجمالي بعد سوء التغذية (جدول رقم ١٠).

جدول رقم (١٠) نتائج اختبار "t" للفرق بين متوسطي الفقراء وغير الفقراء وفق أبعاد متغير مركب الفقر

البعد	الفقراء		غير الفقراء		الفرق بين المتوسطين	قيمة "ت"	مستوي المعنوية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
تدني المكانة الاجتماعية الاقتصادية	٩,١٥	١,٨٥	٦,٩٤	١,٨٠	٢,٢١	٨,٩٥	٠,٠٠١
تدني مستوي الرعاية الصحية	٦,٠٢	٢,٤٥	٥,٥١	٣,٥٩	٠,٥١	١,١٩	٠,٢٣٧
انخفاض المستوي التعليمي	٥,٤٠	٢,٣٣	٤,٦١	٢,٤٠	٠,٧٩	٢,٤٧	٠,٠١٤
تدني الحالة المسكنية	٢٠,٣٥	٤,٥٣	١٦,٥٥	٤,١٥	٣,٨٠	٦,٥٠	٠,٠٠١
قلة المقتنيات المعيشية	٤,٧٩	٠,٨٦	٣,٦٢	١,٤٣	١,١٧	٧,٠٧	٠,٠٠١
سوء التغذية	١٦,٤٦	٣,٠٨	١٣,٣٥	٣,٧٤	٣,١١	٦,٥٧	٠,٠٠١

ب – اختبار بناء مقياس الفقر المركب:

اتضح من استعراض الخصائص الرئيسية السابق الاشارة إليها لأبعاد مقياس مركب الفقر المقترح أنه ينطوي علي ستة أبعاد، يتكون كل منها من بند أوعدة بنود أو أسئلة إستنادا إلي ماأسفر عنه الإطار النظري والمرجعي للدراسة، وحيث أن الهدف الثالث من هذه الدراسة إستهدف بناء واختبار مقياس مركب لمفهوم الفقر تتوافر فيه دلالات ثبات وصدق القياس، والوقوف علي درجة الاسهام النسبي لكل بعد من هذه الأبعاد في تفسيرالجزء من التباين الحادث في هذا المقياس فاستخدمت الدراسة طريقتي الاتساق الداخلي، والتجزئة النصفية عند تقدير الثبات، وفي طريقة الإتساق الداخلي Internal consistency يتم تقدير معامل كرونباخ ألفا، ويفترض أن هناك إرتباط معنوي بين الأبعاد المكونة للمقياس بعضها وبعض (الفرض البحثي الأول)، ولذلك تم حساب مصفوفة معاملات الارتباط بين الأبعاد المكونة لمركب الفقر بعضها ببعض (جدول رقم (١١)، وتوضح نتائج المصفوفة أن قيم معاملات الارتباط المحسوبة موجبة الاتجاه وذات دلالات إحصائية فيما بينها عند المستوي الاحتمالي ٠,٠٥ علي الأقل (ماعدا قيمة معامل إرتباط متغير سوء التغذية بمتغير إنخفاض المستوي التعليمي والبالغة ٠,٠٦) الأمر الذي يشير في مجمله إلي انه لايمكن أن تكون هذه الارتباطات راجعة للصدفة، وتؤيد هذه النتائج في مجملها الفرض البحثي الأول .

جدول رقم (١١) مصفوفة معاملات الارتباط بين أبعاد مقياس الفقر**

أبعاد الفقر	تدني الحالة المسكنية	إنخفاض المستوي المعيشي	سوء التغذية	إنخفاض المستوي التعليمي	تدني مستوي الرعاية الصحية	تدني المكانة الاجتماعية الاقتصادية
تدني الحالة المسكنية	١					
إنخفاض المستوي المعيشي	٠,٧٧٧	١				
سوء التغذية	٠,٤٦٦	٠,٥٠٠	١			
إنخفاض المستوي التعليمي	٠,٥٤٢	٠,٥٠٣	*٠,١٢٥	١		
تدني مستوي الرعاية الصحية	٠,٥٦١	٠,٤٩٩	٠,٢٩١	٠,٥٤١	١	
تدني المكانة الاجتماعية الاقتصادية	٠,٥٠٣	٠,٥٤٩	٠,٥١٣	٠,١٨٨	٠,١٧٤	١

** جميع معاملات الارتباط البسيط معنوي عند المستوي الاحتمالي٠,٠٥علي الأقل. *معامل معنوي عند ٠,٠٦

كما تفترض الدراسة أيضا (الفرض البحثي الثاني)، وجود علاقة ارتباطية معنوية بين كل بعد من الأبعاد المكونة لمركب الفقر كل على حدة والدرجة الكلية لهذا المركب (Item- Total- Correlation)، كما تفترض ارتفاع قيمة معامل ثبات المتغير المركب، ويستعرض جدول رقم (١٢) قيم معاملات الارتباط البسيط ومعنويتها، (وذلك بعد تحويل درجات كل بعد إلى درجات معيارية (Zi) وايجاد متوسطها ليمثل هذا المتوسط درجة المقياس الكلي لمركب الفقر)، ويتضح أن قيم معاملات الارتباط هذه تتراوح ما بين ٠,٦٥٦ و ٠,٨٧٢ وجميعها قيم دالة إحصائيا عند المستوى الاحتمالي ٠,٠٠١علي الاقل، الامر الذى يشير الى قوة العلاقة بين درجات كل بعد والدرجة الكلية للمقياس وهذا يؤيد الفرض البحثي الثاني، كما تبين عند تقدير معامل الثبات Reliability Coefficient (كرونباخ ألفا) لهذا المقياس المركب - (والذي يوصف على أنه دليل (Index) يبين مدى التجانس والارتباط بين أبعاد المقياس عبر الزمن، ويكشف عن درجة الاتساق الداخلي (Internal Consistency) بين مكونات المقياس) - وجود درجة عالية من الثبات بين مكوناته، حيث قدرت قيمة معامل ثبات المقياس الكلية بنحو ٠,٧٨٦(وقيمة معامل كرونباخ ألفا المعياري ٠,٨٣) وهي قيمة مرتفعة تعبرعن مدي ثبات واتساق المقياس.

جدول رقم (١٢) معاملات الارتباط والثبات بين أبعاد مقياس الفقر والدرجة الكلية للمقياس

م	البعد	أبعاد المقياس الكلي		قيمة ارتباط البعد بمقياس الفقر الكلي		(قيمة ثبات المقياس الكلي)
		عدد بنود البعد	معامل ثبات البعد (ألفا)	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	قيمة الفا كرونباخ إذا تم إلغاء هذا البعد
١	تدني الحالة المسكنية	١٠	٠,٨٦٣	٠,٨٧٢	٠٠١,	٠,٦٩٦
٢	إنخفاض المستوي المعيشي	١	١,٠٠٠	٠,٨٦٨	٠٠١,	٠,٧٥١
٣	سوء التغذية	٥	٠,٧٣١	٠,٦٥٦	٠٠١,	٠,٧٧٥
٤	إنخفاض المستوي التعليمي	١	١,٠٠٠	٠,٦٥٧	٠٠١,	٠,٦٦٥
٥	تدني مستوي الرعاية الصحية	٣	٠,٧٢٤	٠,٦٩٥	٠٠١,	٠,٧٥٠
٦	تدني المكانة الاجتماعية الاقتصادية	٤	٠,٧٠٠	٠,٦٦٤	٠٠١,	٠,٧٦٦

ومن الجدير بالملاحظة من نتائج جدول رقم (١٢) ان جميع قيم الثبات (ألفا كرونباخ المقدرة) لكل بعد مرتفعة، وأنه في حالة إلغاء أي بعد من المتغير المركب للفقر، من شأنه الاقلال من القيمة الاجمالية المقدرة لمعامل الثبات الاجمالي لكل أبعاد المقياس مجتمعة ، إذ تتراوح قيم معاملات الثبات المقدرة إذا حذف أحد الابعاد ما بين ٠,٦٦٥إلي٠,٧٧٥، الأمر الذي يشير الي أن هذه الابعاد مجتمعة يعبر عن مدى الثبات والاتساق الداخلي القوي بين أبعاد المقياس الكلي، وأن إلغاء أي بعد من أبعاد المقياس المركب يقلل من قيم معامل الثبات الكلي، مما يجعل هذه الأبعاد مناسبة لأغراض التقويم.

وعند استخدام "طريقة التجزئة النصفية Split – Halves Method" لتقدير الثبات باستخدام الحزمة الاحصائية SPSS والتي تعتمد ضمن ماتعتمد علي تقسيم عبارات أو مؤشرات المقياس إلي نصفين بحيث يضم النصف الأول العبارات أو المؤشرات الفردية والنصف الثاني العبارات أو المؤشرات الزوجية، فقد تم حساب معامل الارتباط بين النصفين، وبلغ مقداره ٠,٥٥ وهي قيمة تعبرعن الدلالة الاحصائية المعنوية وثبات كل من نصفي المقياس وليس المقياس ككل، وعند استخدام معامل سبيرمان براون Spearman Brown Coefficient لتقدير معامل الثبات ككل بلغت قيمته ٠,٧٠٥،كما بلغت قيمة الثبات باستخدام معامل التجزئة النصفية لجتمان ٠,٦٧٨، وهاتان القيمتين مرتفعتين وتعكسان إرتفاع ثبات المقياس بصفة عامة.

ويشير الصدق إلي مدي صلاحية إستخدام درجات المقياس في قياس ما وضع من أجله، وقد تم تقدير صدق المقياس باستخدام عدة طرق منها: ١) صدق المحتوي Content Validity: إذ تم الاعتماد علي العديد من البحوث والأطروحات والنظريات والدراسات الميدانية العلمية المنشورة المحكمة وبحوث المنظمات الدولية في إعداد مقياس مركب الفقر والاطار النظري والاستعراض المرجعي للدراسة، فضلا عن عرض بنود وأبعاد مركب الفقر ومتغيرات استبيان الدراسة علي عشرة محكمين من مجال الاجتماع الريفي لتحكيمها وبيان مدي صحتها، وقد اتفقوا علي أن بنود أبعاد مركب الفقر التي تم توظيفها تقيس هذا المركب بنسب تراوحت من ٨٠ – ١٠٠% ،بالإضافة الي حذف وإضافة وإعادة صياغة بعض بنود أسئلة الاستبيان، ٢) الصدق الذاتي Intrinsic Validity وتم تقديره بقيمة ناتج الجذر التربيعي لمعامل الثبات٠,٧٨٦، حيث بلغت قيمته ٠,٨٨٧ وهو معامل صدق مرتفع.

ويتوقع الفرض البحثي الثالث ان كل بعد من الأبعاد الستة المكونة لمركب الفقر في النموذج التحليلي يسهم إسهاما معنويا فريدا في تفسير جزء من التباين في درجة مركب الفقر، ولاختبار هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد التدرجي الصاعد، - Step Wise Multiple Linear Regression Technique (Forward Solution) والذي أشارت نتائجه (جدول رقم ١٣) إلي صحة هذا الفرض البحثي، حيث تبين أن الأبعاد الستة مجتمعة تسهم إسهاما معنويا وتشرح وتفسر ١٠٠% من التباين في هذا المقياس، كما أنه باستعراض نسبة ما يسهم به كل بعد من أبعاد الفقر في شرح وتفسيرا لتباين في درجات متغير الفقر، تبين أن بعد تدني الحالة المسكنية يحتل المرتبة الأولي في الترتيب بين هذه الأبعاد إذ يشرح ويفسر أكثر من ثلاثة أرباع إجمالي التباين في مقياس الفقر (٧٦,١%) وأكثر مما تفسره الخمسة أبعاد الأخري مجتمعة، ويأتي بعده انخفاض المستوي المعيشي في المرتبة الثانية حيث يفسر نحو ٩,١ % من التباين، يليه إنخفاض المستوي التعليمي في المرتبة الثالثة حيث يشرح نحو ٥,١ % من التباين، يليه بالترتيب كل من بعدي سوء التغذية (٤,٦%) وتدني مستوي الرعاية الصحية (٣,٠ %) في المرتبتين الرابعة والخامسة، وأخيرا بعد تدني المكانة

جدول رقم (١٣) الأهمية النسبية للتباين المفسر لأبعاد المقياس المركب للفقر

م	المتغير	النسب التراكمية للتباين المفسر (R^2)	النسب التراكمية للتباين المفسر المعدل (R^2)	% للتباين المفسر في المتغير التابع	قيم اختبار(ف) للمعادلات التحليلية المتعاقبة*
١	تدني الحالة المسكنية	٠,٧٦١	٠,٧٦٠	٧٦,١	٧٠٩,٠٤٩
٢	إنخفاض المستوي المعيشي	٠,٨٥٢	٠,٨٥١	٩,١	٦٣٨,٦٧٤
٣	سوء التغذية	٠,٨٩٨	٠,٨٩٦	٤,٦	٦٤٧,٠٣٩
٤	إنخفاض المستوي التعليمي	٠,٩٤٩	٠,٩٤٩	٥,١	١٠٣٤,٧٥٥
٥	تدني المكانة الاجتماعية الاقتصادية	٠,٩٧٠	٠,٩٧٠	٢,١	١٤٣٣,٩٢٢
٦	تدني مستوي الرعاية الصحية	١,٠٠٠	١,٠٠٠	٣,٠	٩٩٩٩,٩٩٩

*جميع قيم إختبار (ف) للمعادلات التحليلية المتعاقبة معنوية عند المستوي الاحتمالي ٠,٠٠١ علي الأقل.

الاجتماعية الاقتصادية حيث يشرح نحو ٢,١% من التباين الكلي، وتشير هذه النتائج إلي معنوية جميع الأبعاد واختلاف كل منها في قيمة الجزء من التباين الذي تفسره وتشرحه، وهذا يؤيد الفرض البحثي الثالث.

وتشير نتائج التحليل بصفة عامة إلى أن الأبعاد الداخلة في بناء المقياس تحقق شروط الجمع والإضافة، كما تشير إلى ارتفاع درجة الاتساق الداخلي فيما بينها، كما يرتبط كل بعد معنويا بالدرجة الكلية لمقياس الفقر، كما أن هذه الأبعاد تتباين فيما بينها في شرح الجزء من التباين الذي تفسره.وعند النظر إلي عمق المقياس و قوته يتبين أن المدي الفعلي للدرجات التائية (T) لمقياس مركب الفقر يتراوح بين ٢٧ إلي٧١ درجة، بمتوسط حسابي يبلغ مقداره ٥٠ درجة، وانحراف معياري قدره ١٠ درجات، و بتقسيم المدي الفعلي الى ثلاث فئات متمايزة ومتدرجة تصاعديا في درجات الفقر يبين يتضح ان أكثر من ثلث المبحوثين يقعون في الفئة المنوالية مرتفعة الفقر (٤٢,٦٧%)، وأن نسبة المبحوثين الذين يقعون في فئتي منخفضي ومتوسطي الفقر تبلغ نحو ٥٧,٣٣% من إجمالي المبحوثين، وهذه النتيجة تتسق وتتفق مع ما توصلت إليه نتائج دراسة ميزانية الأسرة ووزارة التخطيط السابق الاشارة لها في تحديدها للمقدار النقدي لخط الفقر والذي تولد عن تطبيقه أن نسبة المبحوثين الذين يقعون تحت خط الفقر قد بلغت حوالي ٤٢,٩% من إجمالي عينة المبحوثين تحت الدراسة، هذا وقد بلغ مقدار المتوسط الحسابي لدرجات فئة الفقراء علي مقياس مركب الفقر ٥٥,٤٠ درجة وبإنحراف معياري ٧,٣٨ درجة، كما بلغ المتوسط الحسابي لفئة غيرالفقراء ٤٦,٢٦ درجة وبإنحراف معياري قدره ٩,٨٨ درجة، وعند إختبار الفرق بين المتوسطين بإستخدام إختبار "t" البالغ قيمتها ٧,٥٣ وجد أنه فرق معنوي عند المستوي الاحتمالي ٠,٠٠١، وهذه النتيج تؤيد وتؤكد صحة ماتوقعه الفرض البحثي الرابع للدراسة والذي إفترض وجود فرق معنوي بين متوسطي درجات كل من فئتي الفقراء وغير الفقراء لمتغير مركب الفقر.

العوامل المرتبطة بدرجة الفقر

لتحقيق الهدف البحثي الثالث للتعرف على العوامل المرتبطة بدرجة الفقر بين المبحوثين، والذي يمثله الفرض البحثى الخامس الذي ينص علي وجود علاقة ارتباطية عكسية بين متغير مركب الفقر وبين كل متغير من المتغيرات المستقلة الآتية كل علي حدة :عدد سنوات تعليم المبحوث، وتعليم أفراد الأسرة، ، والسن المناسب لزواج الأبنة، وسلوك المبحوث الاستثماري، ودرجة الانفتاح الثقافي والجغرافي، والمشاركة المنظمية، والمشاركة السياسية، والتماسك الأسري، كما توجد علاقة إيجابية بين درجة الفقر وبين كل من: سن المبحوث، ووجود مهنة إضافية، والعنف ضد المرأة، والسلوك الانحرافي، والعزلة الاجتماعية والنفسية، والقدرية، فقد تم تحويل هذا الفرض البحثيي الي فروض إحصائية (١٢- ١٦) وتم حساب قيم معاملات الارتباط البسيط بين كل متغير مستقل منها ومتغير مركب الفقر كمتغير تابع.

ويعرض جدول رقم (١٤) نتائج حساب معاملات الارتباط البسيط بين كل متغير من المتغيرات المستقلة ودرجة الفقر المبحوثين، والتي يتضح منها أن ثمانية متغيرات هي: عدد سنوات تعليم المبحوث، وتعليم أفراد الأسرة، والسن المناسب لزواج الأبنة، والسلوك الاستثماري للمبحوث، ودرجة الانفتاح الثقافي والجغرافي، والمشاركة المنظمية، والمشاركة السياسية، ودرجة التماسك الأسري ذات إرتباط سالب بمركب الفقر، ويبلغ معامل الارتباط الخاص لكل منها بمتغير الفقر -٠,٦٥٨، -٠,٤٢٨، -٠,٤٢٢، -٠,٤٥١، -٠,٦٤٤، -٠,٤٣٢، -٠,٣٩٠، -٠,٣٩٨ علي الترتيب، وهي قيم معنوية ذات دلالة إحصائية عند المستوي الاحتمالي (٠,٠٠١) تنم عن وجود علاقة عكسية بين كل متغير من هذه المتغيرات المستقلة وبين متغير مركب الفقر، وتؤيدهذه النتائج مع الاتجاه المتوقع لكل منها. كما تشير النتائج الواردة بالجدول السابق أيضا إلي أن قيم معاملي الارتباط لمتغيري العزلة الاجتماعية والنفسية، ومتغير القدرية يبلغا ٠,٤٠٩، ٠,٣١٣علي الترتيب، وإشارة كل منهما موجبة الاتجاه وذات دلالة إحصائية عند المستوي الاحتمالي ٠,٠٠١، كما أوضحت البيانات أيضا أن قيمة معامل الارتباط البسيط بين متغير السلوك الانحرافي ومتغير الفقر تبلغ ٠,١٤٠وهي قيمة موجبة وفي الاتجاه المتوقع وذات دلالة إحصائية عند المستوي الاحتمالي ٠,٠٥ وتتفق هذه النتائج مع إتجاه ما توقعه الفرض البحثي. هذا وقد أبانت نتائج الجدول السابق أن قيم معاملات الارتباط البسيط بين كل من متغيرات السن، ووجود مهنة إضافية، والعنف ضد المرأة وبين مركب الفقر تبلغ ٠,٠٥٥ ، ٠,٠٥٠، ٠,١٠٠ علي الترتيب، وهي قيم غير معنوية إحصائيا عند أي مستوي احتمالي مقبول . وهذه النتائج لاتؤيد ما يتوقعه الفرض البحثي وإن كان في الاتجاه المتوقع. وإستنادااإلي مجمل النتائج السابقة يمكن قبول الفرض البحثي الخامس جزئيا.

جدول رقم (١٤) نتائج معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة ودرجة فقر المبحوثين

المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط البسيط	معنوية قيمة "ت"
السن	٠,٠٥٥	٠,٤١٢
عدد سنوات التعليم	-٠,٦٥٨	٠,٠٠١
تعليم أفراد الأسرة	-٠,٤٢٨	٠,٠٠١
وجود مهنة إضافية	٠,٠٥٠	٠,٤٥٨
السن المناسب لزواج الأبنة	-٠,٤٢٢	٠,٠٠١
السلوك الاستثماري للمبحوث	-٠,٤٥١	٠,٠٠١
الانفتاح الثقافي والجغرافي	-٠,٦٤٤	٠,٠٠١
المشاركة المنظمية	-٠,٤٣٢	٠,٠٠١
المشاركة السياسية	-٠,٣٩٠	٠,٠٠١
التماسك الأسرى	-٠,٣٩٨	٠,٠٠١
العنف ضد المرأة	٠,١٠٠	٠,١٣٣
السلوك الانحرافي	٠,١٤٠	٠,٠٣٦
العزلة الاجتماعية والنفسية	٠,٤٠٩	٠,٠٠١
القدرية	٠,٣١٣	٠,٠٠١

العوامل المحددة لدرجة الفقر:

لتحقيق الهدف البحثي الرابع للتعرف على العوامل المحددة لدرجة الفقر، وذلك بإختبار الفرض البحثى السادس الذي يتوقع وينص علي وجود علاقة ارتباط متعدد بين درجات المتغيرات المستقلة الاربعة عشر سالفة الذكر مجتمعة وبين درجات الفقر، هذا وقد حسبت معادلة تحليل الانحدار الخطى المتعدد لدرجات الفقر على المتغيرات المستقلة مجتمعة ، وبإستعراض النتائج الواردة بجدول رقم (١٥) تبين أن المتغيرات المستقلة مجتمعة ترتبط بمتغير درجة الفقر بمعامل ارتباط متعدد قدره ٠,٨٧٥ وتبلغ قيمة " ف " المحسوبة لاختبار معنوية النموذج التحليلى ٤٨,٨٠٣ وهى قيمة معنوية إحصائياً عند المستوى الاحتمالي ٠,٠٠١ ، ويشير معامل التحديد (R2) إلى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر نحو ٧٦,٥% من التباين فى درجة الفقر ، بينما تعزى النسبة المتبقية وقدرها ٢٣,٥% إلى متغيرات أخرى لم يشملها النموذج التحليلي مسئولة عن تفسير باقي التباين. وهذه النتائج تشير إلى وجود علاقة إرتباطية بين المتغيرات المستقلة مجتمعة وبين متغير الفقر، وهذه النتائج تدعم صحة الفرض البحثي السادس. ويتوقع الفرض البحثي السابع أن يسهم كل متغيرمن المتغيرات المستقلة سالفة الذكر إسهاماً معنوياً فريدا في تفسير التباين الكلى في درجات متغير الفقر كمتغير تابع، ويتبين من نتائج جدول رقم (١٥) باستعراض معنوية معاملات الانحدار الجزئي أن بعض المتغيرات تسهم إسهاما معنويا في تفسير التباين الكلي لمتغير الفقر، والبعض الآخر لا يسهم، وتنحصر المتغيرات المستقلة ذات الإسهام المعنوي في أحد عشر متغيرا هي سن المبحوث، عدد سنوات التعليم، تعليم أفراد الأسرة، وجود مهنة ثانوية إضافية، السن المناسب لزواج

جدول رقم (١٥) نتائج معاملات الارتباط والانحدار الجزئي المتعدد بين المتغيرات المستقلة ودرجة فقر المبحوثين

م	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط (rالبسيط)	معامل الانحدار الجزئي		قيمة "ت" المحسوبة	معنوية قيمة "ت"
			غير المعياري (b)	المعياري (B)		
١	السن	+٠,٠٥٥	٠,٠٤٤	٠,١١٤	٢,٨١٤	٠,٠٠٥
٢	عدد سنوات التعليم	-٠,٦٥٨**	-٠,٢٢٢	-٠,٣١١	-٦,٤٣٣	٠,٠٠١
٣	تعليم أفراد الأسرة	-٠,٤٢٨**	-٠,١٠٧	-٠,١٠١	-٢,٥٢٧	٠,٠١٢
٤	وجود مهنة إضافية	+٠,٠٥٠	٠,٣٧٧	٠,٠٩٥	٢,٥٤٨	٠,٠١٢
٥	السن المناسب لزواج الأبنة	-٠,٤٢٢**	-٠,٣٤٤	-٠,١٨٤	-٤,٤٦٥	٠,٠٠١
٦	السلوك الاستثماري السائد	-٠,٤٥١**	-٠,٢٦٦	-٠,٠٩٢	-٢,٣٠٤	٠,٠٢٢
٧	الانفتاح الثقافي والجغرافي	-٠,٦٤٤**	-٠,٣٨٣	-٠,٢٨٩	-٦,٤٩٨	٠,٠٠١
٨	المشاركة المنظمية	-٠,٤٣٢**	-٠,٥٧٦	-٠,٢٢٣	-٥,٥٦٢	٠,٠٠١
٩	المشاركة السياسية	-٠,٣٩٠**	-٠,٢٩٦	-٠,٠٧٣	-١,٨٩١	٠,٠٦٠
١٠	التماسك الأسرى	-٠,٣٩٨**	-٠,١١١	-٠,١٠٢	-٢,٦٨٣	٠,٠٠٨
١١	العنف ضد المرأة	+٠,١٠٠	٠,٠٧٩	٠,٠٦٥	١,٨٢٣	٠,٠٧٠
١٢	السلوك الانحرافي	*٠,١٤٠	٠,٠٦٣	٠,٠٨٦	٢,٣٤٠	٠,٠٢٠
١٣	العزلة الاجتماعية والنفسية	**٠,٤٠٩	٠,٢٢٧	٠,٠٩٨	٢,٣٨٠	٠,٠١٨
١٤	القدرية	-٠,٣١٣**	-٠,٠٨٣	-٠,٠٧٥	-١,٨٧٢	٠,٠٦٣

قيمة"ف" =٤٨,٨٠٣** ، R=٠,٨٧٥ ، (R^2)= ٠,٧٦٥ ، *معنوي عند مستوى ٠,٠٥ **معنوي عند مستوى٠,٠١ + غيرمعنوي

الابنة، السلوك الاستثماري، درجة الانفتاح الثقافي والجغرافي، المشاركة المنظمية، التماسك الأسري، السلوك الانحرافي، العزلة الاجتماعية والنفسية، حيث بلغت قيم معاملات الانحدار الجزئى (b) المعنوية (استنادا إلى معنوية قيم "ت" المناظرة لكل متغير من هذه المتغيرات بمتغير الفقر): ٠,٠٤٤، -٠,٢٢٢، -٠,١٠٧، ٠,٣٧٧، -٠,٣٤٤، -٠,٢٦٦، -٠,٣٨٣، -٠,٥٧٦، -٠,١١١، ٠,٠٦٣، ٠,٢٢٧ وهي قيم معنوية ذات دلالة إحصائية عند المستوى الاحتمالي ٠,٠٥ على الأقل. هذا ولم تسهم الثلاثة متغيرات المستقلة الباقية (المشاركة السياسية ، والعنف ضد المرأة، والقدرية) اسهاماً معنوياً فريداً في تفسير التباين في متغير الفقر، إذ وجد أن قيم معاملات الانحدار الجزئية لها (-٠,٢٩٦، ٠,٠٧٩، ٠,٠٨٣)غير معنوية عند المستوى الاحتمالي٠,٠٥، وهذه النتيجة تؤيد الفرض البحثى السابع جزئياً.

وعند الوقوف علي مدي ثبات وجوهرية العلاقة المعنوية بين كل متغيرمن المتغيرت المستقلة والمتغير التابع (الفقر)، وذلك بمقارنة معاملات الارتباط البسيط بمعاملات الانحدار الجزئي (من حيث المعنوية والاتجاه) يتبين من نتائج جدول رقم (١٥) أن قيمة معاملي الانحدارالجزئي لمتغيري سن المبحوث، والمهنة الاضافية تبلغان ٠,٠٤٤، و ٠,٣٧٧ وكل منهما قيمة معنوية إحصائيا وموجبة الاتجاه عند المستوي الاحتمالي ٠,٠٥ علي الأقل، ويشير ذلك إلي وجود علاقة طردية بين كل من كبر سن المبحوث ووجود مهنة إضافية غير الزراعة له وبين مستوي الفقر في ظل ثبات جميع المتغيرات المستقلة في النموذج التحليلي أي أن مستويات الفقر تزيد بين كبار السن ومن لديهم مهنة إضافية غير الزراعة، وبمقارنة معاملي الانحدار الجزئي بمعاملي الارتباط البسيط من حيث المعنوية والاتجاه، إتضح أن معامل الارتباط البسيط لكل متغير منهما غير معنوي إحصائيا عند المستوي الاحتمالي ٠,٠٥ لكنه موجب الاتجاه، الأمر الذي يشير إلي عدم جوهرية العلاقة، إذ أن معنوية كل متغير مستقل قد تأثرت حين تم استبعاد أثر جميع المتغيرات المستقلة الأخرى.

كما يتضح من استعراض البيانات بالجدول السابق أن قيم معاملات الانحدار الجزئي لسبع متغيرات مستقلة والمتمثلة في عدد سنوات التعليم، وتعليم أفراد الأسرة، والسن المناسب لزواج الأبنة، والسلوك الاستثماري السائد، والانفتاح الثقافي والجغرافي، والمشاركة المنظمية، والتماسك الأسرى تبلغ قيمها -٠,٢٢٢، -٠,١٠٧، -٠,٣٤٤، -٠,٢٦٦، -٠,٣٨٣، -٠,٥٧٦،-٠,١١١ علي الترتيب، وهي قيم سالبة معنوية ذات دلالة إحصائية عند المستوي الاحتمالي ٠,٠٥ علي الأقل، وتشيرإلي أن زيادة عدد سنوات تعليم المبحوثين وتحسين مستوى تعليم أفراد أسرهم، وتفضيلهم لزواج البنات في سن مناسب غير مبكر، وتقوية العلاقات بين أفراد أسرهم، والمساهمة في منظماتهم الريفية الرسمية والتطوعية، وإعتناقهم للسلوك الإستثماري الرشيد، وإنفتاحهم ثقافيا وجغرافيا علي الثقافات والمجتمعات الأخري من شأنه الحد من حجم الفقر، حيث تؤدي هذه العوامل إلي زيادة إدراكهم وقابليتهم لفهم المتغيرات المجتمعية بالاضافة إلي إكتساب الكثير من المعارف والخبرات والاستفادة من تجارب الأخرين، والتأقلم علي ماهو جديد. وعند مقارنة كل معامل إنحدار جزئي بمعامل الارتباط البسيط المناظر له من حيث المعنوية والاتجاه لكل متغير من المتغيرات السبعة هذه، يتضح أن معامل الارتباط البسيط لكل متغير منها معنوي إحصائيا عند المستوي الاحتمالي ٠,٠٠١ وسالب الاتجاه أيضا، الأمرالذي يشير إلي ثبات وجوهرية علاقة كل متغير مستقل من هذه المتغيرات السبع بمتغير الفقر، ولعدم تأثر معنوية واتجاه كل متغير باستبعاد أثر جميع المتغيرات المستقلة الأخري.

وللتحقق من مدي ثبات وجوهرية العلاقة المعنوية بين كل من متغيري السلوك الانحرافي، والعزلة الاجتماعية والنفسية بالمتغيرالتابع (الفقر)، وذلك بمقارنة معاملات الارتباط البسيط بمعاملات الانحدار الجزئي يتبين من نتائج جدول رقم (١٥) أن قيمة معاملي الانحدارالجزئي لمتغيري السلوك الانحرافي، والعزلة الاجتماعية والنفسية تبلغان ٠,٠٦٣، و ٠,٢٢٧ وكل منهما قيمة معنوية إحصائيا وموجبة الاتجاه عند المستوي الاحتمالي ٠,٠٥ علي الأقل، ويشير ذلك إلي وجود علاقة طردية بين كل من السلوك الانحرافي، والعزلة الاجتماعية والنفسية للمبحوث وبين مستوي الفقر في ظل ثبات جميع المتغيرات المستقلة في النموذج التحليلي أي أن مستويات الفقر تزيد بإنتشار السلوك الانحرافي، وبين من يعيشون في عزلة إجتماعية ونفسية، وبمقارنة معاملي الانحدار الجزئي بمعاملي الارتباط البسيط من حيث المعنوية والاتجاه(٠,١٤٠، ٠,٤٠٩ بالترتيب) إتضح أن معامل الارتباط البسيط لكل متغير منهما معنوي إحصائيا عند المستوي الاحتمالي ٠,٠٥ وموجب الاتجاه، الأمر الذي يشير إلي ثبات وجوهرية العلاقة بين كل منهما وبين مستويات فقر المبحوثين، ولم تتأثر معنوية أو إتجاه كل متغير منهما باستبعاد أثر جميع المتغيرات المستقلة الأخري.

أما بالنسبة لقيم معاملات الإنحدار الجزئي للثلاث متغيرات الباقية في النموذج التحليلي وهي المشاركة السياسية، والعنف ضد المرأة، والقدرية فتبين نتائج جدول رقم (١٥) أنها متغيرات غير معنوية إحصائيا عند المستوي الاحتمالي ٠,٠٥(مع قرب قيمها من هذا

المستوي الاحتمالي والتي بلغت ٠,٠٦، و٠,٠٧، و٠,٠٦٣ بالترتيب) وإن اتسمت بأن متغير المشاركة السياسية سالب الاشارة وفي الاتجاه المتوقع، كما أن متغير العنف ضد المرأة موجب الاشارة وفي الاتجاه المتوقع، وأن متغيرالقدرية سالب الاشارة وليس في الاتجاه المتوقع مما يعني أن هذه المتغيرات ليس لها تأثير معنوي علي مستوي الفقر في ظل ثبات جميع المتغيرات المستقلة الأخري. وبمقارنة معاملات الانحدار الجزئي بمعاملات الارتباط البسيط المناظرة لكل متغير من حيث المعنوية والاتجاه يتضح أن معامل الارتباط البسيط لمتغير المشاركة السياسية معنوي إحصائيا عند المستوي الاحتمالي٠,٠٠١ وسالب الاتجاه، بينما لم يظهر معامل الانحدار الجزئي أي معنوية، مما يدل علي تأثر معنوية متغير المشاركة السياسية باستبعاد أثر جميع المتغيرات المستقلة الأخرى، بينما ظل الاتجاه ثابت في نفس الاتجاه السالب، كما تبين نتائج الجدول أنه بمقارنة معامل الارتباط البسيط بمعامل الانحدار الجزئي لمتغير العنف ضد المرأة من حيث المعنوية والاتجاه أن كلاهما غير معنوي إحصائيا عند المستوي الاحتمالي ٠,٠٥ وكلاهما في الاتجاه الموجب، مما يدل علي عدم تأثر كل من معنوية واتجاه العلاقة بين متغير العنف ضد المرأة وبين متغير الفقر باستبعاد أثر جميع المتغيرات المستقلة الأخرى، كما تبين نتائج الجدول أنه بمقارنة معامل الارتباط البسيط بمعامل الانحدار الجزئي لمتغير القدرية من حيث المعنوية والاتجاه يتضح أن معامل الارتباط البسيط لمتغير القدرية معنوي إحصائيا عند المستوي الاحتمالي٠,٠٠١ وموجب الاتجاه، بينما لم يظهر معامل الانحدار الجزئي أي معنوية وسالب الاتجاه مما يدل علي تأثر كل من معنوية وإتجاه متغير القدرية باستبعاد أثر جميع المتغيرات المستقلة الأخري.

أما عند إستعراض الأهمية النسبية لكل متغير من المتغيرات المستقلة المعنوية المؤثرة على المتغير التابع (الفقر) بالتحكم في باقي المتغيرات المستقلة المعنوية الأخرى - إستنادا إلي قيم معاملات الانحدار الجزئي المعياري لهذه المتغيرات - تبين أن متغير عدد سنوات التعليم يحتل المرتبة الاولى (بيتا= -٠,٣١١)، يليه متغير الانفتاح الثقافي والجغرافي (بيتا= -٠,٢٨٩)، ثم متغير المشاركة المنظمية (بيتا= -٠,٢٢٣)، فمتغير السن المناسب لزواج الابنة (بيتا= -٠,١٨٤)، يليه بالمرتبة الخامسة متغير سن المبحوث (بيتا= ٠,١١٤)، يليه بالمرتبة السادسة التماسك الأسرى (بيتا= -٠,١٠٢)، يليه تعليم أفراد الاسرة (بيتا= -٠,١٠١)، ثم متغير العزلة الاجتماعية والنفسية (بيتا=٠,٠٩٨)، يليه متغير وجود مهنة إضافية (بيتا=٠,٠٩٥) في المرتبة التاسعة، ثم متغيرالسلوك الاستثماري (بيتا= -٠,٠٩٢)، فمتغير السلوك الانحرافي (بيتا= ٠,٠٨٦)، يلية متغير القدرية (بيتا= -٠,٠٧٥)، ثم متغير المشاركة السياسية (بيتا= -٠,٠٧٣)،وأخيرا متغير العنف ضد المرأة (بيتا= ٠,٠٦٥).

مما سبق توضح الدراسة أن مركب الفقرماهو إلا نتيجة لإنتشارالجهل وانخفاض المستويات التعليمية خاصة بين كبار السن، وإنعزالهم الجغرافي والثقافي عن غير الفقراء، وعدم مشاركة غالبية سكان القري في عضوية وأنشطة المنظمات المجتمعية، فضلا عن تفضيل وتشجيع زواج الإناث في سن مبكرة حيث يعتبره بعض الريفيين عفة وأفضل من العنوسة فى ظل الظروف الاقتصادية الراهنة وتوفيرا لنفقات معيشتهن برغم أضراره الصحية والاجتماعية والتى قد لا تكون مدركة بواسطة الريفيين لتخوفهن من انحرافهن ولاستخدامهن في الاعمال المنزلية والحقلية وغيرها من المهام المنزلية، واظهرت النتائج أن إنتشارالتفكك الأسري في أسر المجتمع، وزيادة سلوك العنف ضد المرأة، وإرتفاع كثافة السلوك الانحرافي في المجتمع، وسيادة الشعور بالعزلة الاجتماعية والنفسية بين أفراد المجتمع خصائص من شأنها تأصيل ظاهرة الفقر بالمجتمع، كما بينت النتائج أن انتشار التعليم بين أفراد الأسر وتعليم الأبناء الذكور والاناث، وزيادة السلوك الاستثماري بين أفراد المجتمع من شأنها الحد من مستويات الفقر، وتشير هذه النتائج بصفة عامة إلي أن القضاء علي الفقر ليس أمرا مستحيلا إذا ما خطط للقضاء عليه ووضعت له الاستراتيجيات والسياسات الملائمة.

التخفيف من حدة الفقر

يجب توجيه استراتيجيات وبرامج وطنية للقضاء على الفقر لتعزيز الاستخدام المنتج لأصول الفقراء الأكثر وفرة (أي العمل) وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء مثل التعليم الابتدائي والرعاية الصحية، تنظيم الأسرة والتغذية.

يمكن توسيع برامج شبكة الأمان الاجتماعي لضمان فعاليتها في استهداف لا يقتصر فقط بالفقر ولكن أيضا بعدم المساواة .وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لتعزيز الحلول المجتمعية التي تمكن الفقراء بدلا من مجرد تلبية احتياجاتهم اللحظية من أجل تعزيز البرامج المستدامة.

يجب تشجيع وتعزيز دور الوقف، الزكاة، وغيرها من الآليات لمحاربة الفقر .

التوسع في إصلاح الأنظمة الصحية والتعليمية وزيادة الاستثمار والإنفاق العام عليهما، والتوسع في نظم التأمين الصحي وتحسين أحوال التعليم الحكومي.

يجب تشجيع تنمية قطاع الزراعة كعامل رئيسي في مكافحة الفقر من خلال ضمان حصول المزارعين على التمويل والتكنولوجيات الزراعية الجديدة والتقنيات الزراعية التي تساعد أيضا في إدارة مخاطر تغير المناخ والتكيف معه.

يجب بدء وتعزيز برامج خاصة لدعم التوظيف الذاتي من خلال إنشاء وتوسيع قطاعات المشاريع الصغيرة من خلال زيادة توافر الائتمان، بما في ذلك القروض الصغيرة، التقليل من معدلات الفائدة، تحسين البنية التحتية والعدل في الحصول على المدخلات الإنتاجية مثل الأراضي والمواقع للشركات وزيادة إمكانية الوصول إلى المعلومات والخدمات الاستشارية .

المراجع

- أسعد، راجي، ومللك رشدي (١٩٩٩) الفقر واستراتيجيات مواجهته في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- الامم المتحدة (٢٠٠١): "تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية"، مكافحة الفقر، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة، نيويورك.
- البسيوني، محمد السعيد عبد الحميد (٢٠١١) – الفقر في الريف المصري في ضوء مؤشرات التنمية البشرية " دراسة حالة"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الزراعة، قسم المجتمع الريفي والارشاد الزراعي.
- الحداد، شعبان كمال (٢٠٠٦) دراسة نفسية مقارنة بين عينات من الفلسطيني من المشاركين وغير المشاركين سياسياً، رسالة دكتوراه غير منشورة، غزة.
- الخضري، محسن احمد (١٩٩٣)، مهارات ادارة الازمات اساسيات التعامل والسيطرة والوقاية، الطبعة الاولي، مركز تطوير الاداء والتنمية، القاهرة.
- الديب، هدى أحمد علوان (٢٠١٨) – الفقر في الريف المصري (ماهيته – مظاهره – قياسه – محدداته)، تقرير مقدم إلى اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة والأستاذة المساعدين (مجال الاقتصاد الزراعي والإرشاد والمجتمع الريفي). المجلس الأعلى للجامعات المصرية.
- الساعاتي، سامية (٢٠٠٣) " علم اجتماع المرأة " ، مهرجان القراءة للجميع، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- السيد، مرفت صدقي (٢٠١٦) – أساليب التكيف المعيشي للمرأة المعيلة في ظل ظاهرة تأنيث الفقر ببعض المحافظات المصرية، قسم المرأة الريفية معهد بحوث الارشاد الزراعي والتنمية الريفية بمركز البحوث الزراعية، الجيزة، مصر، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، مجلد ٩٤، العدد ١، ص ص ٣٠٣-٣٣٤
- العجلوني، سعيد (٢٠١٠) " الاسباب الاقتصادية لظاهرة الفقر وطرق معالجتها "، ورقة عمل مقدمة إلى الاسبوع العلمي لمدينة الحسن

العلمية المنعقدة في جامعة الأميرة سمية خلال الفترة ١٠ – ١٢ مايو.
- الكردي، مها (٢٠٠٧) الفقر وأطفال الشوارع: العوامل المجتمعية والتداعيات الاسرية والنفسية، المؤتمر السنوي التاسع، قضايا الفقر والفقراء في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٢ – ٢٤ مايو.
- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (١٩٨١) الضمان الاجتماعي في مصر – تجربة في مواجهة مشكلة الفقر، التقرير الثاني، أنماط من حياة الفقراء – الأسرة الضمانية، القاهرة.
- الهرميل، نها ممدوح مصطفى، (٢٠٢١)، رؤية مستقبلية للتنمية المتواصلة للحد من مشكلات المرأة الفقيرة في المجتمع الريفي، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببنها، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، المجلد ٢٢، العدد ٢٢، ص ص: ٥٣٠-٥٧١
- باقر، محمد حسين (١٩٩٦) قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا (الاسكوا) الأمم المتحدة..
- تشامبرز، روبرت (١٩٩٠)، التنمية الريفية وضع الأواخر أوائل، ترجمة د. محجوب عمر، دلمون للنشر، ميدتو للتنمية والرعاية الصحية، نيقوسيا.
- تقرير التنمية البشرية (٢٠٠٥) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، معهد التخطيط القومي، مصر
- تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٠، شباب مصر بناة مستقبلنا، البرنامج الانمائي للامم المتحدة، معهد التخطيط القومي.
- حجازي، عزت (١٩٩٦)، الفقر في مصر، بحث الخريطة الاجتماعية لمصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
- حسن، عبد الله صادق أمين (٢٠٠٥): الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته حالة علمية محافظة جنين، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين.
- حيدق، محمد عبد الستار (٢٠٠٨) - دراسة تحليلية لمشكلة الفقر في بعض قرى محافظة كفر الشيخ، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ.
- عامر، سيدة حامد (١٩٨٠) قياس الأثر المكاني على الفقر الغذائي في مصر، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، العدد ٥، مجلد ٧، ص ص ٥٩١ – ٥٩٧.
- عبد الباري، اسامة إسماعيل (٢٠٠٧) رؤية الفقراء لواقعهم الاجتماعي دراسة ميدانية على عينة المستفيدين من معاش الضمان الاجتماعي بمحافظة الشرقية، المؤتمر السنوي التاسع، قضاء الفقر والفقراء في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية مايو.
- عبد الجواد، مصطفى خلف (١٩٨٣) الفقر والسلوك الانجابي، دراسة ميدانية مقارنه، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة المنيا.
- عبد الحافظ، محمد محمد اسماعيل (٢٠١٤)، بعض خصائص الريفيون المستبعدون اجتماعيا وعلاقتها بمستوي مشاركتهم المجتمعية (دراسة ميدانية بإحدى الوحدات الاجتماعية الريفية بمحافظة اسيوط) كلية الزراعة- جامعة الازهر- اسيوط، ص ص ١٢٦- ١٣٩.
- عبد الرحمن، محمود مصباح (٢٠٠٦) – التمكين الاقتصادي للمرأة: تحليل الموقف الراهن للسياسات الاقتصادية بمحافظة كفر الشيخ، المؤتمر السادس للمجلس القومي للمرأة، الاحتفال بيوم المرأة المصرية، المجلس القومي للمرأة، فرع كفر الشيخ، ٢٨ مارس.
- عبد الرحمن، محمود مصباح (١٩٧٤) – التدرج الطبقي الاجتماعي بقريتي مسير ومنية مسير بمحافظة كفر الشيخ، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الاسكندرية.
- عبد الرحمن، محمود مصباح (١٩٨٥) محاضرات غير منشورة في الإحصاء الاجتماعي، كلية الزراعة بكفر الشيخ، جامعة طنطا.
- عبد العال، مصطفى محمود (٢٠٠٠) إستراتيجية لتحسين التنمية البشرية في مصر من خلال القضاء على الفقر، المؤتمر العلمي الثاني والعشرين للاقتصاديين المصريين (التنمية البشرية في مصر) - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصائي والتشريع، القاهرة، نوفمبر، ص ٤.
- عمر، سناء محمد زهران (٢٠٢٠): تصور تخطيطي لتفعيل دور شبكات الأمان الاجتماعي في الحد من مشكلة الفقر، دراسة مطبقة على برنامج الدعم النقدي المشروط تكافل وكرامة بمحافظة اسيوط، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، جامعة أسيوط، المجلد١، العدد٤٨.
- قموح، مروة منصور نصر (٢٠١٦)، الفقر في العالم مع التركيز على مصر، دراسة تطبيقية، جامعة عين شمس، مركز بحوث الشرق الاوسط، المجلد ٤، العدد ٤٠، ص ص: ٤٩٣-٥٥٠
- كشك، حسنين (١٩٩٧)، أسباب الفقر الريفي وأساليب مواجهة فقراء الريف له، في محمد كشك، فقر البيئة وبيئة الفقر، وقائع الندوة القومية عن الفقر وتدهور البيئة في الريف المصري، ٢٠ – ٢٢ أكتوبر ١٩٩٧، المنيا.
- محرم، إبراهيم، سمير الشاذلي، مازن محمد بركات، ومحمد السعيد البسيوني (٢٠١٢م) – تأنيث الفقر في ضوء مؤشرات التنمية البشرية والواقع الاجتماعي الريفي، مجلة العلوم الأقتصادية والاجتماعية، كلية الزراعة جامعة المنصورة، المجلد٣، العدد ٨، ص ص١١٩٥ – ١٢٠٢
- مدكور، إبراهيم (١٩٧٥) معجم العلوم الاجتماعية،الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- مصطفى، احمد حامد رضوان، الفقر في ظل العولمة، الدار الجامعية للكتاب ط١، الاسكندرية ٢٠١٢، ص١٦.
- نصرت ، سونيا محي الدين (٢٠٠٠م) - الفقر في الريف المصري: دراسة لبعض الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للفقر في أربع قرى بمحافظتي البحيرة والمنيا، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة القاهرة.
- عباس، وداد (٢٠١٨) – دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر، دراسة حالة: الجزائر، الأردن واليمن، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس.
- يحي، حسن، وعبد الله الربيعي، وماجد بدر (٢٠٠١)، قياس الفقر وتوزيع الدخل في الأردن دراسة مقطعية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، ص: ٦.

مراجع باللغة الانجليزية

- Fairchild, Henry Pratt (eds.), (1944) Dictionary of Sociology, Philosophical Library, Inc.,15 East 14th Street, New York City: P:289.
- Lewis Oscar (1959). Five Families-Mexican Case Studies in The Culture of Poverty. Basic Books. New York pp.68-69.

http:\\unpd.org\fr\media\hdr 1997 en pdf) . consulte le: 20\07\2015.

- Reading, Hugo F. (1977) A Dictionary of the Social Sciences, Routledge & Kegan Paul, Ltd, London, P:161.

وبحسب تقديرات جهاز التعبئة والإحصاء، فإن قيمة خط الفقر القومى للفرد في عام ٢٠٢١، ١٠٢٧٩ جنيهًا في السنة أى ٨٥٧ جنيهًا للفرد فى الشهر.

https://www.google.com/search?espv=2+2021&sa=X&ved=2ahUKEwizs7vsxYz6AhWQDOwKHSdXBFwQ1QJ6BAgHEAI

An Analytical Study of the Problem of Poverty in Some Villages at Kafr El-Sheikh Governorate (Measurement and Determinants)

Mahmoud Abdel-Rahman, Mohamed Shams El-Din and Hafsa R. Awad

Agricultural economic Dept., Agriculture faculty, Kafrelsheikh university, Kafr El-Sheikh, Egypt

THE OBJECTIVES of the study were to construct, test, and apply a multidimensional poverty index (MPI) of rural population at kafr El-Sheikh Governorate, identifying its correlates and determinants, and comparing the main characteristics of poorer persons VS. non-poorer. Based on the theoretical framework, the study suggested six dimensions to measure (MPI). Fourteen independent variables were postulated to affect (MPI). Social survey method was utilized. A selective stratified random sample reached 225 respondents in three villages was drawn. Some statistical techniques were utilized in data analysis. The findings have showed consistent results in constructing (MPI). Each dimension is significantly correlated with the other five dimensions, and with the total score of (MPI). Reliability coefficient (α) was high (0.786). The results showed also that, 42.9% of the total sample belong to the poorer category, while the other57.1% were belonged to non-poorer. All the fourteen independent variables together explain about 76.5% of the total explained variance in (MPI). Eleven independent variable made unique significant contributions in explaining the variance of (MPI) .These were arranged according to their relative importance as follows: number of years of education, cultural and geographical openness, organizational participation, appropriate age for daughter's marriage, family cohesion, violence against women, education of the family members, deviant behavior, presence of secondary work, age, social and psychological isolation, finally, the investment behavior of the respondent. In order to alleviate poverty problems there is a need to raise the quality of life, educational levels, improving living conditions, and encouraging investment behavior of rural people.

Keywords: Poverty, Classes, Social status, Social problems, Quality of life, determinants of poverty.